الفيدرالية في الصومال

أطماع التقسيم وتحديات الوحدة

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 36

الفيدرالية في الصومال

أطماع التقسيم وتحديات الوحدة

الشافعي أبتدون





الطبعة الأولى: أيلول/سبتمبر 2018 م – 1440 هـ

ردمك 978-614-01-2461-5



الدوحة – قطر
هواتف: 4930181 –4930183 –4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (9611+)

شكر وتقدير

يتقدم المُؤَلِّف بوافر الشكر والتقدير لمركز الجزيرة للدراسات لمساهمته في نشر مصادر المعرفة، ويأمل أن يمثِّل هذا العمل إضافة للمكتبة العربية ولمكتبة العلوم السياسية التي تهتم بالشأن الصومالي بشكل خاص.

كما يتقدَّم بجزيل الشكر لكل من أسهم في إعداد الكتاب وإخراجه في صورته النهائية؛ فبدون تضافر تلك الجهود لم يكن هذا العمل ليرى النور. ويخص بالشكر إدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات لمساعدتها في تطوير الكتاب بدءًا بمناقشة التصور والإطار العام، مرورًا بمراجعة فصول الكتاب وإبداء الملاحظات بغرض تطويرها، وانتهاءً بتنسيق النص وترتيب محتوياته. كما يشكر إدارة النشر والعلاقات العامة بالمركز لمساعدتها في تأمين المراحل النهائية لهذا العمل من قبيل التدقيق اللغوي والتصميم والإخراج الفني، وأيضًا قسم الإدارة والتنسيق لمتابعة عملية الطباعة والتوزيع.

المحتويات

مقدمة

ظل الصومال على مدى عقود من الزمن يخوض صراعات مريرة منذ الحرب العالمية الثانية بحثًا عن تحقيق مشروع "حلم الصومال الكبير" إلا أن ذلك الحلم بات اليوم في المنظور السياسي والاستراتيجي بمنطقة القرن الإفريقي بعيد المنال، بل أصبحت وحدة الصومال مهددة بالانقسام والشرخ العميق نتيجة التناحر القبلي والصراعات السياسية اللذين أعقبا استقلال الصومال مطلع الستينات من القرن العشرين.

ويُعَدُّ الصومال من أكثر الدول الإفريقية التي تأثرت وتضررت بالتدخل الخارجي والإقليمي؛ فمنذ انهيار النظام المركزي أوائل التسعينات من القرن الماضي كرَّست دول الجوار سياسة إبقاء المشهد الصومالي المتلاطم على بحور من الفوضى السياسية والأمنية، بل وخططت لتقسيمه وتمزيقه، فخرجت إلى العلن عام 1993 وثيقة تقسيم الصومال عبر النظام الفيدرالي، كنظام سياسي قابل للتطبيق في هذا القُطر العربي من القرن الإفريقي، وهي سياسات تمزيق إقليمية بات المجتمع الدولي شاهدًا عليها، وذلك بعد أن أوكل لدول الجوار رعاية مؤتمرات المصالحة بين الأطراف الصومالية منذ عام 1991.

ولفهم هذه السياسات الإقليمية والتدخلات الخارجية في الصومال وأطماعها، اعتمد الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لمقاربة أجندتها وأهدافها وخلفياتها، كما اعتمد تحليل المضمون لدراسة

السرديات التي تُؤَطِّر الكتابات والأدبيات التي تناولت موضوع هــذا البحث، ويشتمل الكتاب في ضوء ذلك على مدخل نظــري وثلاثــة فصول تبيِّن خلفيات تقسيم الصومال من خلال النظام الفيدرالي.

ويبحث المدخلُ النظريُّ المفاهيمَ المرتبطةَ بتعريفات الفيــدراليات، بالإضافة إلى مفاهيم الدولة المركزية والكونفيدرالية، ويســلِّط الضــوء أيضًا على تجارب الفيدرالية في المجال العربــي، لاسيما في الدول الــتي تعيش أوضاعًا مشابهة للصومال؛ حيث تواجه وضــعًا سياســيًّا غــير مستقر، واقتصادًا هشًّا، ووضعًا أمنيًّا ضعيفًا، مثــل الــيمن والعــراق والسودان.

ويتناول الفصل الأول المعنون بـــ "النظام السياسي في الصومال.. من سقوط الدولة إلى الفوضى الخلاقة"، الأوضاعَ السياسية التي شهدها الصومال في الفترة الممتدة بين 1943 و1960، وذلك لفهم التراكمات السياسية الراهنة، ويرصد أيضًا الحكومات المدنية التي لم تُعمَّر طــويلاً سوى تسع سنوات، وكانت حكومات ضعيفة أعقبها نظام عســكري امتد لعقدين من الزمن، ويبحث في عوامل سقوط الدولــة المركزيــة بالصومال مطلع التسعينات من القرن العشرين.

أما الفصل الثاني، وهو بعنوان "مشروع الفيدرالية في الصومال.. من إرث المستعمر إلى الجوار"، فيتناول مشروع النظــام الفيــدرالي في الصومال من خلال استقصاء دور المستعمر الغربــي في تمزيق الــبلاد، وأيضًا الأدوار الإقليمية (إثيوبيا وكينيا) في فرض هذا النظام من خلال مؤتمرات المصالحة بين الفصائل الصومالية، في محاولة للإجابة على سؤال يرتبط بمستقبل الصومال: هل الفيدرالية حلٌّ لمعضلة الصومال أم بدايــة التَّفكُّك؟

ويعالج الفصل الثالث المعنون بـــ "تجربة الفيدرالية في الصومال.. الفرص والتحديات" إشكاليات الفيدرالية في الصومال، والتي تُقَــوِّض فرص تطبيق نظام فيدرالي، في ظل تحديات الفسيفساء القبلية المنقســـمة بين النظام الفيدرالي وخيار الوحدة والمركزية.

مدخل نظري

الدولة والنظام الفيدرالي

عقب سقوط الدولة المركزية في الصومال عـــام 1991، بـــرز إلى العلن مستقبل النظام السياسي في الصومال، وذلك بعد إخماد صـــوت الأحزاب السياسية التي كانت تنادي بنظام مغاير يـــرى في الفيدراليـــة الخلاصَ الوحيد للعشائر الصومالية، وضـــمانًا للاســـتقرار السياســـي ومدخلاً لدولةِ مؤسساتٍ ديمقراطيةٍ تقود شعبها نحو الرخاء والأمن.

ويجري هذا النقاش في أوساط محلية وإقليمية بعد صـــراع مريـــر مع العسكر الذي أذاق الصـــوماليين صـــنوفًا مـــن المعانـــاة، ومَثَّـــل تهديدًا للمستقبل السياسي لدول الجوار الصومالي (إثيوبيا وكينيـــا)؛ إذ كان يدعم الثورات وحركات الثوار في إثيوبيا مـــن أجـــل اســـتعادة الصومال الغربـــي من إثيوبيا، إلا أن ما يهدد الصومال حاليًّا أكبر ممـــا يوحده، ويتمثل في إقامة دولة صومالية اتحادية تحيط بها إدارات شكلية فيدرالية لا تأتيها الأوامر من الحكومة المركزية بل مـــن عواصـــم دول أخرى.

وقبل الشروع في رصد أسباب ودوافع الفيدرالية في الصـــومال، نستهل هذا المدخل باستقصاء مفاهيم الفيدرالية، والدولـــة المركزيـــة، والكونفيدرالية. كما سنتناول تجارب الفيدرالية في المجـــال العربــــي، وخاصة في الدول التي تواجه ظروفًا مماثلة للأزمة الصومالية، ونبحـــث أيضًا كيف ترسخت فكرة الفيدرالية في الفكر السياســـي الصـــومالي، ونرصد وجهات النظر السائدة في الفكر السياسي الصومالي في ظل بيئة مشحونة بالانقسام العشائري والمناطقي في البلاد.

وبعد مناقشة مفاهيم الفيدرالية وما يرافقهـــا مـــن مصـــطلحات أخرى، يتناول الباحث في الفصل الأول التـــاريخَ الحـــديثَ للنظـــام السياسي في الصومال، راصدًا الأوضاع السياسية التي سبقت استقلال الصومال، ومن ثم الحكومات المدنية التي أعقبت الاستقلال، وبعـــدها يتناول وصول العسكر إلى السلطة وسقوط النظام العسكري والمشاكل والفوضى السياسية التي أدخلت البلاد في أتون فيدرالية تعمِّق الشـــرخ الصومالي وتفتت النسيج الاجتماعي عشائريًّا ومناطقيًّا.

المبحث الأول

مفاهيم الفيدرالية ومراجعها الفكرية

ليس هناك تعريف موحد جامع للفيدرالية بسبب اختلاف آراء الفقهاء الدستوريين حول مدلول المصطلح، ويُعزى ذلك لاختلاف تجارب الفيدرالية وتطبيقاتها؛ إذ ليس هناك نموذج واحد في الدول التي اعتمدت النظام الفيدرالي، وهو ما أدى إلى أن يتصف مصطلح الفيدرالية بالغموض في الدراسات الدستورية والسياسية. وقد أرجع البعض ذلك إلى أن هذا المفهوم مرتبط بالنظام السياسي، والسلطة والديمقراطية والتمثيل السياسي وتقرير المصير؛ لذلك فهو دائمًا معرَّض لسوء الفهم والتطبيق[1]. ونتيجة لعدم وضوح مصطلح الفيدرالية وتعدد تعريفاته ومفاهيمه، سنقترب من المدلول اللغوي والاصطلاحي قبل النظر في التجارب الفيدرالية.

أ- التعريف اللغوي:

الفيدرالية مصطلح ذو أصل لاتيني (Foedus)، وتعني المعاهدة والاتفاق. كما يرى بعض الباحثين أن الفيدرالية من المصطلحات

---

(1) العواك، عبد الحميد عكيل، **الفيدرالية في سوريا والإشكاليات المعاصرة**، (معهد شرق المتوسط للدراسات والتدريب، (د.ت)، 31 مارس/آذار 2017)، (تاريخ الدخول: 12 أكتوبر/تشرين الأول 2018)، ص 6.
http://www.eminstitute.org/cms/filesup/Federalism_in_Syria.pdf

الفضفاضة، وذلك بسبب عدم الاتفاق على مـــدلولها الاصـــطلاحي والصعوبة في وضع تعريف لها بشكل واضح[1]. والفيدرالية مشتقة من (federalism) أو (federation)، إلا أن هذين المصطلحين مختلفان من حيث المعنى والدلالة؛ إذ إن الفَدْرَلَة يقصد بها الجانـــب الفلســـفي، أي مبدأ الفيدرالية، في الوقت الذي تعني فيه الفيدرالية التنظيم السياســـي وإنشاء النظام الفيدرالي. و لم يُتفق على مصطلح موحد للفيدرالية فقـــد أُطلق عليها أكثر من وصف:

1. الدولة الاتحادية.
2. الاتحاد المركزي.
3. الدولة الفيدرالية.
4. الاتحاد الفيدرالي.
5. الاتحاد الدستوري.
6. الدولة التعاهدية.

ب- التعريف الاصطلاحي:

اختلف الباحثون -باختلاف مـــراجعهم الفكريـــة والأكاديميـــة والسياسية- في تحديد مدلول الفيدرالية وتعيين معناها الاصـــطلاحي، ومن المهم الإشارة هنا إلى آراء بعض الأكاديميين والفقهاء القـــانونيين والدستوريين والباحثين السياسيين الغربيين بشأن المعنى الاصـــطلاحي للفيدرالية، وكذلك الآراء التي وردت في مراجع الفكر العربـــي.

(1) السامرائي، مصعب سلمان أحمد، **النظام الفيدرالي وأثره على الوحـــدة المجتمعية.. نظرة فقهية معاصرة**، (كلية العلوم الإسلامية جامعة بغـــداد، بغداد، 30 يونيو/حزيران 2016)، ص 6.

الفيدرالية في مراجع الفكر الغربي

عرَّف عالم السياسة المتخصص في الدراسات الفيدرالية، دانيال إلازار (Daniel Elazar)، مصطلح الفيدرالية بــ "نمط الترتيب السياسي الــذي يربط الوحدات السياسية الصغيرة بالنظام السياسي مــن خــلال توزيــع السلطة بين الحكومة الكبرى والحكومات الصغرى، على نحو يكفل حماية السلطات المتاحة لكلتا الحكومتين ويمكّنها من آليــة اتخــاذ القــرار"[1]. ووصف إلازار في تعريفة للاتحاد الفيدرالي تقســيم الســلطة بالشــراكة، مؤكدًا بذلك تقسيم السلطة الحقيقية بين عدة مراكز، يجــب أن تنــاقش الترتيبات التعاونية مع بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف مشتركة[2].

ويحدد الفقيه الدســتوري، كينيــث ويــار (Kenneth Wheare)، الفيدرالية بأنها منهج تقسيم السلطات بين الحكومتين العامة والإقليميــة في إطار تنسيقي وآخر مستقل[3]، وما يميز هذا التعريف هو أسلوبه القــانوني الذي يقسم السلطات إلى مناطق اختصاص مستقلة وأخرى مشتركة.

أما الأكاديمي رونالد واتس (Ronald L. Watts) فيعرف الفيدراليــة بأنها أنظمة حكم سياسية مركَّبة، تجمع بــين وحــدات قويــة مكونــة للحكومة، والحكومة العامة قوية مع تمتع كل جانــب بالســلطات الــتي يوكلها إليها الشعب من خلال الدستور[4].

---

(1) العواك، **الفيدرالية في سوريا والإشكاليات المعاصرة**، مرجع سابق، ص 8.

(2) رسول، عابد خالد، "السياسة الأمنية في الدولة الفيدرالية، دراسة مقارنة"، **مركز الدراسات المستقبلية**، 3 مارس/آذار 2018، (تاريخ الــدخول: 27 مايو/أيار 2018):
https://www.centerfs.org/files/2018/03/2-Vol.1-No.1a.pdf

(3) العواك، **الفيدرالية في سوريا والإشكاليات المعاصرة**، مرجع سابق، ص 8.

(4) المرجع السابق.

وفي ذات الإطار، يحدد عـــالم السياســـة، روجـــر ديفدســـون (Roger Davidson)، الفيدرالية بأنها تلك الدولة التي تقوم هيكليتـــها على كل من حكومة مركزية وحكومات موجودة في وحدات سياسية أصغر تدعى الولايات أو المناطق، وهذه الوحدات السياسية الصـــغيرة تعطي بعض قوتها السياسية للحكومة المركزية لكي تعمل مـــن أجـــل خدمة المواطنين[1].

الفيدرالية في مراجع الفكر العربي

لا يوجد في مراجع الفكر العربـــي التي تناولت مسألة الفيدرالية مصطلح موحد يقابل المصطلح الإنجليزي (State Federal) أو الفرنسي (État Fédéral)؛ فهناك من يطلق عليها الدولة الفيدرالية أو الاتحـــاد الفيدرالي أو الاتحاد الدستوري أو الدولة التعاهدية أو الاتحادية. ويزداد هذا الاختلاف إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه ليس هناك صيغة فيدراليـــة موحدة يمكن وصفها بالنظام الموحد الذي يجب أن تتقيد به الدول التي تعتمد النظام الفيدرالي في العالم، أو تلك التي تسعى للأخذ بالفيدراليـــة كنمط جديد للحكم.

ويعرِّف علي شكري الفيدرالية بأنها تنظيم سياسي له صفة الدوام يضم مجموعة من الأفراد يقطنون إقليمًا معينًا ويخضعون لسلطة سياسية، وهذا أقرب لتعريف الدولة بشكل عام وليس له أي خصوصـــية عـــن الدولة الفيدرالية[2].

---

(1) المرجع السابق.

(2) العواك، **الفيدرالية في سوريا والإشكاليات المعاصـــرة**، مرجـــع ســـابق، ص 10.

أما عبد الغني بسيوني عبد الله، فيحدد الفيدرالية بـ "اتحاد يضم عدة دول تندمج جميعها في دولة اتحادية واحدة، تنهض بجميع الاختصاصات الخارجية باسم جميع الأعضاء، وتتولى كذلك إجازة جانب من الشؤون الداخلية لدويلات الاتحاد"[1]. ويعرفها عصام سليمان بأنها "شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي؛ فهي تنظيم دستوري إداري".

أما حسن جلبي، فيرى أن للفيدرالية معنى عامًّا وآخر خاصًّا، وأما المعنى الخاص فيكاد يرادف معناه الدستوري الذي يتمثَّل في قيام توافق بين وحدات سياسية على امتلاك كل منها أجزاء من سيادة الدولة الإقليمية والسياسية[2].

ويمكن تقديم تعريف شامل للفيدرالية باعتبارها تنظيمًا سياسيًّا دستوريًّا داخليًّا مركبًا، تخضع بموجبه عدة دول أو ولايات إلى حكومة اتحادية أعلى منها، وينطوي هذا التنظيم على وجهين أحدهما خارجي؛ حيث يظهر الاتحاد كدولة واحدة في ميدان السيادة الخارجية، والآخر داخلي يتسم بتعدد الكيانات الدستورية التي تشارك حكومة الاتحاد في ممارسة السيادة الداخلية.

---

(1) رسول، خضر حاجي، علي، عبد الغفور كريم، "الفيدرالية.. ملاحظات قانونية وموضوعية عامة"، **مجلة جامعة كركوك**، (المجلد 4، العدد 1، 2009)، ص 2.

(2) العواك، **الفيدرالية في سوريا والإشكاليات المعاصرة**، مرجع سابق، ص 10.

المبحث الثاني

الدولة المركزية واللامركزية والكونفيدرالية وأشكالها

أولًا: المركزية

أ- التعريف اللغوي:

المركزية مصدر صناعي من مَرْكَز، وينحصر مدلولها السياسي في نظام يقضي بتبعيَّة البلاد لمركز رئيس واحد[1]، وهو أسلوب إداري يؤدي إلى تجميع السلطات بيد عدد محدود من الأفراد في المنظمة الإدارية الحاكمة. ونقيضه اللامركزية وهو النظام الذي يمنح الوحدات الجغرافية المختلفة نوعًا من الاستقلال المحلي.

ب- التعريف الاصطلاحي:

تُعرَّف المركزية بأنها حصر المهام والمسؤوليات والوظائف في نقطة واحدة من الدولة تمثِّل عاصمتها، مثل رئيس الحكومة والبرلمان والمحكمة العليا للدولة والمجلس الأعلى للقضاء.

---

(1) "المركزية"، **معجم المعاني**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018):
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9

وتعتبر المركزية فلسفة للتنظيم والإدارة تتضمن عنصرين أساسيين، هما[1]:

1. التوزيع الاختياري: ويقصد به أنواع السلطات الممنوحة لتطوير الخطط القائمة، مثل: السياسات واختيار الوسيلة المناسبة للرقابة على الأداء وتمركز السلطة.
2. تمركز السلطة: حيث إن القرارات المهمة والحيوية لا تفوَّض إلى الإدارات والأقسام نظرًا لخطورتها وحساسيتها بالنسبة للتنظيم، وإنما تقوم بها الإدارة العليا.

ولكن هناك مجالات أخرى متعددة يمكن تفويض السلطة فيها، من بينها:

- توفير المديرين الأكفاء الذين بإمكانهم تحمل المسؤولية والقدرة على اتخاذ القرارات السليمة عند الحاجة.
- توفير طرق الرقابة المناسبة على أداء الجهاز التنظيمي المفوض إليه السلطة.
- فلسفة القيادة العليا للتنظيم ونظرتها اللامركزية وتطبيقاتها.

ج- صور المركزية الإدارية:

هناك صورتان للمركزية الإدارية، وهما: التركيز الإداري وعدم التركيز الإداري.

1. الصورة الأولى (التركيز الإداري): حيث تتركز جميع السلطات الإدارية في يد الوزراء بالعاصمة؛ ويشرف هؤلاء

(1) جمعية الخير الاجتماعي، **مفاهيم حول المركزية واللامركزية**، أبريل/نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018):
https://bit.ly/2Ad9uTV

على جميع المرافق العامة وطنية أو محلية، أي لا يكون هنـــاك مجال لعمل المجالس البلدية أو الإقليمية للإشراف على المرافق المحلية بحيث يركَّز أمر البتِّ والتقرير النهائي في جميع شؤون الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية. فللوزراء ســـلطة إصدار القرارات النهائية أو تعديلها أو إلغائها، كمـــا يـــتم احتكار سلطة التعيين في الوظائف العامة.

2. الصورة الثانية (عدم التركيز الإداري): حيث يُخَوَّل موظفو الوزارة، في العاصمة أو في الولايات سواء بمفـــردهم أو في شكل لجان، ولايةَ البت في بعـــض الأمـــور دون حاجـــة الرجوع إلى الوزير. وقد أصبح ذلك ضرورة ملحَّة في تنظيم الدولة وبالتالي ظهرت المراسيم التنظيمية[1].

د- مزايا المركزية:

1. إن الأخذ بالإدارة المركزية يؤدي إلى الوحدة الإدارية في الدولة مما يسمح بتثبيت سلطان الحكومة المركزية، وقد نجـــح الأمـــر بالنسبة للجزائر غداة الاستقلال ومكَّنها من منع التجزئة.
2. توحيد الإدارة وتناسقها تبعًا لتوحيد أساليب وأنماط النشاط الإداري في مختلف مرافق الدولة كما يـــؤدي مـــع طـــول التجربة إلى استقرار الإجراءات ووضوحها ويصل إلى تحقيق سرعة في إنجاز الأعمال الإدارية.
3. الأخذ بالإدارة المركزية هو الأسلوب الإداري الوحيد الذي يلائم المرافق العامة الوطنية التي تهدف إلى أداء الخدمات على

---

(1) جمعية الخير الاجتماعي، **مفاهيم حول المركزية واللامركزية**، مرجع سابق.

نطاق واسع ولجميع أفراد الشعب بنفس الشروط وبصورة منظمة.

4. تساعد المركزية على انتقاء رجال الإدارة بطريقة التعيين، وبذلك تتمكن من انتقاء الرجال الأكفاء ذوي الخبرة القانونية والإدارية.[1]
5. وحدة القرار.
6. العدالة في توزيع المنافع.
7. دقة النظام.

هـ- عيوب المركزية:

1. لا تشجع المركزية على الابتكار وروح المبادرة. ويتصف هذا النظام بالجمود من حيث صعوبة الأخذ بالاقتراحات وإحداث التغييرات التي تصطدم بالبيروقراطية.
2. انشغال القياديين في السلطة المركزية بأمور ثانوية على حساب المواضيع الحيوية والرئيسية.
3. تَحُول المركزيةُ دون اتخاذ قرارات ملائمة لطبيعة وظروف الأقاليم والمحافظات مما يؤدي إلى فشل التنظيم في تحقيق أهدافه.
4. البطء في إنجاز المعاملات نتيجة للروتين الإداري والتعقيد بسبب كثرة الرئاسات المتعددة في الإدارة المركزية.
5. سلاح في يد الحاكمين، إذا أخذت شكل الضغط على المواطنين بالتعطيل في تصريف الأمور بسوء نية؛ إذ إن الإدارة

(1) المرجع السابق.

المركزية تولِّد بطئًا في سير العمل والإدارة وتؤدي إلى تـــراكم القضايا أمام الإدارة المركزية، وهذا العيب يترتب على العيب السابق المتعلِّق بالبطء في الإنجاز مما يؤدي إلى تأخر البت وإلى صدور قرارات قد تكون عاجلة غير مدروسة، كمـــا أنهـــا تؤدي إلى تماثل في الحلول التي توضع لمعالجة الأمور كافة بمعنى أنها تضع حلولاً موحدة لقضايا قد تكون مختلفة دون الاهتمام بالأوضاع والظروف الخاصة لكل منها.

6. الأسلوب غير الديمقراطي.
7. بطء اتخاذ القرار وتنفيذه.
8. عدم مراعاة ظروف كل منطقة[1].

ثانيًا: اللامركزية

أ- التعريف اللغوي:

يُعَدُّ مصطلح اللامركزية متعدد المعـــاني ويشـــمل العديـــد مـــن الظواهر. ويدل على نقل سلطة اتخاذ القرار من الحكومة المركزيـــة إلى أفرعها المحلية. وتتعامل المعاجم اللغوية مع اللامركزية كظاهرة سياسية تعتمد في الأساس على تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى مستويات مختلفة وموزعة بدلاً من أن يتم اتخاذ القرار من مركز واحد[2].

---

(1) المرجع السابق.

(2) النمر، مصطفى، "اللامركزية في الحكم..المفاهيم والأنماط"، **المعهد المصـــري للدراسات**، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2017، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيـــار 2018):

https://bit.ly/2sMlOni

ب- التعريف الاصطلاحي:

اللامركزية هي عبارة عن توزيع المهام والوظائف على نقاط التراب الوطني حسب عدد السكان، مثل: البلدية، والدائرة، والولاية. ويُمثِّل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وهناك:

1. اللامركزية السياسية: تتوزع فيها مظاهر السيادة بين الحكومة المركزية والولايات، فتكون هناك سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية اتحادية تمارس اختصاصاتها على كافة أرجاء إقليم الدولة، وتقوم بجوارها سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية في الولايات.
2. اللامركزية الإدارية: يُقصَد بها توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين الهيئات المحلية المنتخبة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية، ولا تكون خاضعة لها خضوعًا رئاسيًّا[1].

ولذلك، غالبًا ما يقترن موضوع اللامركزية الإدارية بنظرية الإدارة المحلية وبنظام المؤسسات العامة. ويتضح من هذا التعريف أن اللامركزية الإدارية تقوم على توزيع الاختصاصات الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية، أي خلق عدد من الهيئات الإدارية العامة بجانب الدولة تتخصص في إدارتها مجالس تتكون في مجموعها من أعضاء منتخبين بواسطة الشعب على مستوى البلدية والولاية.

---

(1) جمعية الخير الاجتماعي، **مفاهيم حول المركزية واللامركزية**، مرجع سابق.

ج- مزايا اللامركزية:

يوضح بيتر دراكار (Peter Drucker) في تحليله للامركزية بمؤسسة جنرال موتورز الأميركية أن اللامركزية أدت إلى اتخاذ قرارات أسرع وأكثر ملاءمة وفاعلية للاستجابة للأمور التالية:

1. التحسن في تطوير الأداء.
2. زيادة معنويات المديرين لأداء مهامهم.
3. توسيع نطاق الوظائف بمختلف الأجهزة.

فاللامركزية من الممكن أن تكون مؤثرة وفاعلة عن طريق إعطاء المرؤوسين سلطات واسعة بينما تفرض في نفس الوقت الرقابة المركزية على أنشطة معينة تساعد على تأكيد نظام قابل للتطبيق وأكثر استجابة. وعمومًا، فإن مزايا اللامركزية تعتبر عيوب المركزية.

د- عيوب اللامركزية:

1. إن التمادي أو المبالغة في تطبيق اللامركزية بشكل مطلق يمكن أن يؤدي إلى المساس بوحدة الدولة وقوة وسلطة الإدارة المركزية عندما تعطى الأولوية للمصالح المحلية وتؤثر على مصلحة الدولة، وهذا ما يؤدي إلى زرع النزعة الجهوية وخلق الفُرقة في البلد الواحد.
2. تتكون الهيئات الإقليمية من مجالس منتخبة، منها ما ينجح بفعل تأثير الدعاية الحزبية، دون وجود برنامج تسيير ناجح، مما يؤدي إلى ضعف مردودية الجهاز الإداري بسبب عدم الدراية بأساليب العمل الإداري وقواعده.
3. انشار البيروقراطية والمحسوبية.

4. تؤدي اللامركزية إلى انتشار الإدارات الجهوية.
5. تعدد القرارات وعدم استقرار البلاد.
6. العبء المالي الذي يكلف الدولة[1].

ثالثًا: الكونفيدرالية

أ- التعريف اللغوي:

يُطلق على الكونفيدرالية اسم الاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي، حيث تُبرم اتفاقيات بين عدة دول تهدف لتنظيم بعض الأهداف المشتركة بينها، كالدفاع وتنسيق الشؤون الاقتصادية والثقافية، وإقامة هيئة مشتركة تتولى تنسيق هذه الأهداف، كما تحتفظ كل دولة من هذه الدول بشخصيتها القانونية وسيادتها الخارجية والداخلية، ولكل منها رئيسها الخاص بها[2].

ب- التعريف الاصطلاحي:

هي عبارة عن واحد من الأوضاع الدولية المركبة على شكل جمعية سياسية تؤلِّفها عدة دول بسيطة بالاتفاق، فتضع كل منها في هذه الجمعية قسمًا أو جانبًا من سيادتها الخارجية خاصة، فتتكون من هذه الأقسام قوة سياسية عليا مشتركة للدفاع عن مصالحها الحيوية أو الوصول إلى تأمين منافعها المهمة بصورة مشتركة على أن يقوم بمهام هذه المصالح والأغراض المشتركة مؤتمر للأعضاء له صفة استشارية

(1) المرجع السابق.

(2) **معجم المصطلحات السياسية**، (معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، 2014)، ص 53.

محضة[1]. كما تُعرَّف الكونفيدرالية بأنها إطار سياسي ومؤسساتي تندمج فيه عدة دول مدفوعة برغبة في تسيير مشترك لبعض المصالح دون أن يتخلى أي منها عن أي جزء من سيادتها الوطنية، وإنما يقتصر الأمر على تفويض بعض الصلاحيات ومجالات التسيير للإطار الكونفيدرالي، مثل: الاقتصاد والمالية والجمارك. وفي النظام الكونفيدرالي، يُتخذ القرار بالإجماع؛ فإذا رأت إحدى الحكومات الأعضاء أن قرارًا ما ليس في صالحها لا يكون ملزمًا لها[2].

أما من حيث النشأة، فظهرت الكونفيدرالية صيغة للنظام السياسي أول مرة عام 1228 مع قيام كونفيدرالية ليفونيا التي جمعت خمس وحدات سياسية صغيرة في منطقة البلطيق، وقامت على أراض واسعة منها ليتوانيا وأستونيا. وقامت تلك الكونفيدرالية بموجب اتفاق بين البابا، غيوم دي مودن، ومجموعة دينية نافذة حينها تُدعى "الفرسان حملة الحسام" مؤلَّفة في أغلبها من الألمان. وكان الدافع الرئيسي لإقامة الكونفيدرالية هو حشد قوة اقتصادية وعسكرية تُمكن هؤلاء الفرسان من مواجهة الكيانات السياسية المجاورة المنتمية في أغلبها إلى شعوب البلطيق، والتي كانت ترى في حملة الحسام قوة غازية أجنبية تجب محاربتها بكل الوسائل. وبعد ذلك استطاعت دويلات البلطيق القضاء على كونفيدرالية ليفونيا خلال حرب البلطيق الكبرى (1558–1582)[3].

---

(1) حياوي، نبيل عبد الرحمن، **اللامركزية والفيدرالية**، (المكتبة القانونية، بغداد، 2007)، ط 3، ص 42.

(2) "الكونفدرالية"، **الجزيرة نت**، 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، (تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/أيلول 2017):

goo.gl/CiY6Ya

(3) المرجع السابق.

وعرف الاتحاد السويسري تحولاً تاريخيًّا في مساره السياسي والمؤسسي، عام 1848، حين تحوَّل من اتحاد كونفيدرالي إلى فيدرالي، وهي خطوة ستُعجِّل بمسار الاندماج بين الكانتونات وبالتالي تبلور الهوية السويسرية كما هي معروفة اليوم باستقلاليتها وتميزها، رغم التأثير الاجتماعي واللغوي والعرقي والثقافي الذي تخضع له سويسرا من الفضاءات اللغوية الثلاثة المحيطة، وهي: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. ومهَّد قرار التحوُّل إلى النظام الفيدرالي لقيام سلطة مركزية منبثقة عن التنظيم المؤسسي الجديد عملت في العقود اللاحقة على تحقيق قدر أكبر من الوحدة والتنمية والاستقرار مع الحفاظ على الخصوصيات المحلية لأقاليم البلاد المختلفة[1].

(1) المرجع السابق.

المبحث الثالث

الفيدرالية في المجال العربي والفكر السياسي الصومالي

شهد العالم العربي في العقدين المنصرمين تحولات جذرية في بنية نظامه السياسي والإداري، فتبنت بعض الدول العربية النظام المركزي للمحافظة على تماسكها الداخلي وتوحيد سياستها وسيادتها الخارجية، وذلك رغم توجه بعض الدول العربية نحو التجربة الفيدرالية التي تكلّلت بالنجاح في بعض الأقطار العربية وطالها الإخفاق والفشل السياسي والإداري في أقطار أخرى.

ويُعدُّ الصومال من الدول العربية التي أقرَّت النظام الفيدرالي في دستورها الفيدرالي، عام 2002، رغم أن جدل الفيدرالية سبق نشوء الحكومات الانتقالية التي أعقبت صراعات سياسية مريرة مع أمراء الحرب الذين عاثوا فسادًا في الجنوب الصومالي منذ الإطاحة بنظام سياد بري عام 1991.

وفي مواجهة الحركات التحررية الداعية إلى الوحدة داخل كل قطر، وعلى مستوى الوطن العربي، جاء تأسيس الاتحادات الفيدرالية لتشتيت الجهود في محاولة من القوى الاستعمارية لترسيخ واقع الانقسام المناطقي والقبلي وذلك في صور اتحادات شكلية فارغة لا تصب في مصلحة الدول والأقطار العربية.

أولًا: الفيدرالية في المجال العربي

سنركز هنا على تجارب الفيدرالية في الوطن العربي، ونبحث كيف تحولت بعض الدول الكبيرة إلى أقطار صغيرة من حيث التأثير السياسي والاقتصادي، فضلاً عن تدهور المستوى المعيشي والقطاعات الخدمية وذلك نتيجة الأنظمة الفيدرالية التي فتَّتت أقطارًا غير قابلة للتقسيم من حيث تجانس تركيبتها السكانية ووحدة أراضيها وثقافتها.

في اليمن: أقام النظام الاستعماري البريطاني اتحادًا فيدراليًّا لمستعمراته في جنوبي اليمن، وبدأ التأسيس له في العام 1959، وانطلق فعليًّا في العام 1963، وسقط مع رحيل آخر جندي للاستعمار عام 1967[(1)]. وبعد خروج الاستعمار من الجنوب اليمني قامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عام 1967، وقبلها قامت الجمهورية العربية اليمنية التي جاءت بعد إسقاط نظام الإمامة فيما كان يعرف بالشطر الشمالي في اليمن بثورة 26 سبتمبر/أيلول 1962. وإثر قيام تلك الجمهوريات في اليمن، شهدت البلاد تحولات ومنعرجات سياسية وتاريخية يمكن حصرها في الآتي:

- شرع كلا النظامين، في الجنوب والشمال اليمنيين، في ترتيب عقد اتفاقية لتوحيد أجزاء البلاد، احتضنتها القاهرة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 1972، وقد نص الاتفاق على أن تقوم وحدة بين الدولتين تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في كيان دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة.

---

(1) الأحمدي، رياض، **الفيدرالية في اليمن.. تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل**، (مركز نشوان، صنعاء، 2013)، ط 1، ص 127.

- في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 1972، التقى عبد الرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري بالجمهورية العربية اليمنية، مع سالم ربيع علي، رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في العاصمة الليبية، طرابلس، واتفق الطرفان على أن يقيم الشعب العربي في اليمن دولة واحدة تسمى "الجمهورية اليمنية" وأن يكون لها علم واحد.
- في فبراير/شباط 1977، عُقدت اتفاقية "قطعبة" بين القيادات اليمنية لتشكيل مجلس من الرئيسين، إبراهيم الحمدي وسالم ربيع علي، لبحث ومتابعة كافة القضايا الحدودية التي تهم الشعب اليمني، وتنسيق الجهود في كافة المجالات وخاصة السياسة الخارجية.
- في عام 1979، عُقدت اتفاقية الكويت بين علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل، واتفقا على إعداد مشروع دستور للدولة الواحدة خلال فترة أربعة أشهر.
- انتهت الجهود التي بذلتها الأطراف اليمنية بإعلان الجمهورية اليمنية في 22 أبريل/نيسان 1990، وحدثت وحدة اندماجية كاملة أزاحت الفوارق والانقسامات السياسية بين أبناء الشعب اليمني الواحد[1].

لكن دعاة الفيدرالية في اليمن لم يغيبوا عن المشهد اليمني بعد الاندماج السياسي الذي وحَّد شطري اليمن، وعادت الفيدرالية

(1) الأحمدي، **الفيدرالية في اليمن.. تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل**، مرجع سابق، ص 131.

كمقترح لتقاسم السلطة وتوزيع ثروة البلاد بين الشعب اليمني عام 1994، وسمي ذلك بـ "رؤية الإنقاذ الوطني" التي أعلنها تحالف المعارضة "اللقاء المشترك" في العام 2009.

وكان للعامل الخارجي تأثير كبير على فَدْرَلَة اليمن، فالسياسات الاستعمارية الغربية لتقسيم اليمن ما زالت قائمة؛ إذ إن عودة بريطانيا إلى الشرق الأوسط، يجعل مشروع فيدرالية اليمن على المحك؛ فالبريطانيون فعليًّا هم من فصل اليمن إلى شطرين خلال استعمارهم للجنوب، ويتمثل الخوف الآن في إصرارهم على إمضاء خارطة اليمن مرسومة من شطرين، مع العلم بأن إيران وحلفاءها يرون الفيدرالية من شطرين خيارًا مناسبًا لهم بعد أن فشلوا في السيطرة على اليمن كله، لذا تحتاج الشرعية اليمنية إلى دبلوماسية نشطة لتسويق فيدرالية الأقاليم الستة أمام بريطانيا والتحالف العربي والعالم، لما فيها من حل لمشكلة جميع اليمنيين، ولما سيمثله هذا الحل من استقرار لليمن والخليج وللقرن الإفريقي[1].

في السودان: جرَّب السودان أنماطًا مختلفة من أنظمة الحكم أبرزها نظام الحكم الإقليمي الذي أعقب اتفاقية أديس أبابا، عام 1972، التي أنهت الحرب في الجنوب. واستمر العمل بها حتى أُدْخِلَت عليها تعديلات قُسِّمَت بموجبها المديريات الجنوبية إلى عدد من الأقاليم، وهو ما قاد، ضمن أسباب أخرى، لاندلاع الحرب من جديد عام 1983. واستمر ذلك الوضع إلى حين تطبيق نظام الحكم الاتحادي

---

(1) علي، فيصل، "اليمن.. الفيدرالية طريق الخلاص"، **الجزيرة نت**، 17 ديسمبر/كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 3 أكتوبر/تشرين الأول 2017): goo.gl/Y7aHzn

عام 1991. واستند هذا التطور الدستوري إلى المرسوم الدستوري الرابع الذي أصدره رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني، في فبراير/شباط 1991، والذي قُسِّمت البلاد بموجبه إلى خمس وعشرين ولاية، عشر منها بالجنوب[1].

والناظر للأمر في سياقه التاريخي يجد أن الفيدرالية كانت حاضرة في تاريخ السودان الحديث لاسيما في قضية الجنوب، لأنها كانت مطلبًا للجنوبيين في مؤتمر جوبا، عام 1947، مثل محمد عمر بشير، ومن ينفي ذلك مثل السياسي الجنوبي أبل ألير، صاحب كتاب "جنوب السودان: التمادي في نقض العهود"، وتباينت النظرة إلى النظام الفيدرالي بين ريبة أهل الشمال الذين يرون فيه تمهيدًا لانفصال الجنوب، وقناعة أهل الجنوب الذين يعدونه الضامن لحياة المساواة والعدالة التي يتطلعون إليها، فهو، أي: إنسان الجنوب "في جوهره، كان يبحث عن إعادة قسمة السلطة والثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية وتوزيعًا عادلاً للسلطة والثروة، ويستوعب كل التركيبة الإثنية والعرقية والثقافية والدينية لعموم أهل السودان"[2].

ويهدف النظام الفيدرالي في السودان لتحقيق الأهداف التالية:

1. توسيع المشاركة في السلطة على المستويات الثلاثة (الاتحادي، الولائي، المحلي).

---

(1) "النظام الفيدرالي في السودان: الواقع والتحديات"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 19 مايو/أيار 2016، (تاريخ الدخول: 3 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/centernews/2016/05/160519085429873.html

(2) المرجع السابق.

2. تقصير الظل الإداري.

3. تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

وعلى الرغم من أن تجربة الفيدرالية أخذت طابعها التقليـــدي في السودان، لكن ثمة جملة من العقبات والتحديات التي ما تنفك تهـــيمن على مستقبل نجاح مشروع الفيدرالية في البلاد، وتشير الأبحاث إلى أن المعيار القَبَلي ظل مُهَيْمِنًا على تشكيل الحكومات والمحاصصة القبلية في المحليات ما يؤدي إلى تدافع القبائل نحو مغانم السلطة وربما الصـــراع، ويؤثر ذلك في تماسك الحكم، ثم هناك التضـــارب في القـــوانين بـــين الولايات والمؤسسات الاتحادية، بالإضافة إلى عدد الولايـــات الكـــبير الذي يصل إلى 18 ولاية.

كما أن هناك سلبيات تؤثر في نظام الحكم الفيدرالي في السودان، وأبرزها:

- ترهُّل أجهزة الحكم في الوزارات والمحليات.
- ضعف العلاقة المُؤَسَّسيَّة بين الرئيس والولاة.
- استئثار المركز بالموارد البشرية المدرَّبة في الحكومة الاتحادية.
- تدني فعالية الحكم المحلي على مستوى الولاية.
- الجدل الذي رافق التجربة وعوامل التوتر التي ميَّزت بعـــض محطاتها سواء داخل أركان النظام الفيدرالي أو بين المركـــز والولايات، مثل قضية انتخاب الولاة أو تعيينهم مـــن قبـــل القيادة الفيدرالية.[1]

في العراق: عندما تم غزو العراق، عام 2003، واحتلاله من قِبَـــل الولايات المتحدة الأميركية التي ألغت دستوره المؤقت المعـــدل لعـــام

---

(1) المرجع السابق.

1970[1]، والذي أَقَرَّ لأول مرة في تاريخ العراق مبدأ الحكـــم الـــذاتي كأساس لشكل الدولة العراقية، أعلن بول بريمـــر (Paul Bremer)[*]، عام 2004، قانون إدارة الدولة المؤقت بديلاً للدستور. وبموجب هـــذا القانون، أُعلنت المحافظات الكردية الثلاث في شمال العراق كتلة سياسية وإدارية واحدة لا يجوز المساس بها، (طبعًا هي بالأساس كانت كذلك بموجب قانون الحكم الذاتي الذي أُعلن في عام 1974). ثم أقرَّ القـــانون نفسه مبدأ الفيدرالية كأساس لشكل الدولة العراقية الجديدة مـــن دون الرجوع إلى الشعب العراقي واستفتائه في ذلك، كما ألـــزم مشـــرِّعي الدستور الدائم القادم بتثبيت هذا المبدأ، بالإضافة إلى مواد أخرى تمنح سلطات الإقليم صلاحيات واسعة تتجاوز سلطات السلطة المركزيـــة، مع حق الإقليم بالمطالبة بما أسماه القانون بالمناطق المتنازع عليها من غير أن يسميها ليجعل منها أساسًا لخلافات دائمة لا تنتهي. وبعـــد فتـــرة وجيزة من إقرار الدستور، بدأت التناقضات والاختلافات تظهر بـــين السلطة المركزية وسلطة إقليم كردستان العراق؛ حيث قامـــت ســـلطة الإقليم بكتابة وإقرار دستور للإقليم تجـــاوز في صـــلاحياته ســـلطات

(1) جواد، سعد ناجي؛ العساف، سوسن إسماعيل، "الفيدرالية العراقية: تقوية الأقاليم بإضعاف الدولة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 16 يونيو/حزيـــران 2012، (تاريخ الدخول: 8 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012616121337228231.html

(*) هو الحاكم المدني الأميركي للعراق، كان يرأس ما عُرِف بسلطة التحـــالف المؤقتة التي تولَّت حكم العراق منذ الاحتلال وعينت ما عُرِف بمجلس الحكم الانتقالي، المكون من 25 شخصية عراقية، تم اختيارهم حسب محاصصـــات عرقية ومذهبية طائفية، وإن كانت كفاءتهم أقل أو منعدمة، ثم أحيل قـــانون إدارة الدولة المؤقت لهذا المجلس لكي يعلنه كدستور مؤقت للبلاد.

المركز. وبما أن أي تناقض بين الدستور الدائم وأي دستور أو قـــوانين محلية يُحسَم لصالح الإقليم وقوانينه (المادة 115 والمادة 121 ثانيًا)، فإن السلطة المركزية بقيت عاجزة أمام انفراد الإقليم في اتخاذ ما يناسبه من قرارات دون الرجوع للسلطة المركزية.

غير أن السؤال الذي يُطرح أثناء البحث في التجربة العراقية: هل الفيدرالية مطبقة في العراق؟[1] وهو، وفقًا للدستور الصادر عام 2005، دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، كما أن قانون تكـــوين الأقاليم قد صدر، وعُرف باسم قانون الإجراءات التنفيذيـــة لتكـــوين الأقاليم في العراق والذي يحمل رقم 30 لسنة 2008، ولكـــن الواقـــع يقول غير ذلك؛ إذ إن بعض الأحزاب والكتل لا تـــؤمن بالفيدراليـــة كنظام يُحكَم به العراق لذلك نراها تضع العراقيل أمام أي تطلع لإقامة الأقاليم في العراق متحججة بحجج ليس لهـــا أي ســـند دســـتوري أو قانوني، مثل ادعائها أن إنشاء الأقاليم فيه تهديد لوحدة العـــراق أو أن وقت تطبيق الفيدرالية لم يحن بعد وما إلى ذلك من الحجج. وبســـبب ذلك لا نرى في العراق غير إقليم واحد هو إقلـــيم كردســـتان وهـــو موجود أصلاً قبل وأثناء سَنِّ الدستور.

إن من أكثر المشاكل التي تهدد العراق كدولة اتحادية (فيدراليـــة) هو عدم الجدية لدى بعض الأحزاب خاصة التي تتشكل منها الســـلطة في تطبيق الدستور وترك الحرية للشعب ليقول كلمته في مسألة إقامـــة الأقاليم. وقد قامت الحكومة بتعطيل طلبات رُفعت لها وفـــق الآليـــة

---

(1) الموسوي، حميد قاسم، "الفيدرالية وجـــدلها في العـــراق"، **مركـــز النـــور للدراسات**، 28 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018): http://www.alnoor.se/article.asp?id=158759

القانونية المستندة على الدستور و لم ترفعها إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لإجراء الاستفتاء على إقامة الأقاليم.

إذن، فالعراق هو دولة اتحادية (فيدرالية) من الناحية الدستورية فقط و لم يطبق ذلك بالشكل العملي الذي يبيِّن أن العراق هو دولة اتحادية (فيدرالية) من الناحية التطبيقية.

ثانيًا: الفيدرالية في الفكر السياسي الصومالي

في إطار معالجتنا للاتجاهات الفكرية حول جدل الفيدرالية في الصومال، يتناول الباحث عينة من توجهات الفكر السياسي الصومالي بشأن رؤيته للنظام الفيدرالي في البلاد، في ظل غياب آليات التطبيق الفعلية لبناء دولة مؤسسات في الصومال، بعد سنوات من وسمها بالدولة الفاشلة الذي ما زال يرافق الحالة الصومالية سياسيًّا وأمنيًّا.

الفيدرالية: الثقة المهزوزة

في حديث له لوسائل إعلام محلية، أكد الرئيس الصومالي السابق، حسن شيخ محمود (2012–2016)[*]، أن فترة حكمه اتسمت بتحديات جمة تمثَّلت في تأسيس كيانات فيدرالية في مشهد صومالي معقد، من حيث التركيبة القبلية والاستعداد لتقبل نظام فيدرالي يجمع بعض القبائل الصومالية التي كانت على طرفي نقيض تحت مظلة نظام فيدرالي قابل للتصدع، نظرًا للاختلافات والتركيبة القبلية السائدة في النسيج الاجتماعي الصومالي[1].

(*) إلى جانب كونه رئيسًا سابقًا فهو أكاديمي وخبير بالشأن الصومالي.

(1) "برنامج حواري مع الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود"، **يوتيوب**، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2017): https://www.youtube.com/watch?v=5nXXyU6rTEM&t=1191s

ويرى حسن شيخ محمود أن الفيدرالية الصومالية تفتقر إلى التوافق والانسجام بالقدر الذي تتسم بالثقة المهزوزة والأوصال السياسية المقطوعة بين كيانات المجتمع الصومالي والأطراف السياسية والإدارية التي انبثقت من رحم جهود دولة الرئيس شيخ محمود.

وأشار حسن شيخ محمود، خلال حديثه عن النظام الفيدرالي وكيفية إنشاء الولايات الفيدرالية الحالية في المحافظات الصومالية، إلى وجود مظاهر توضح أن الولايات الحالية أفرغت النظام الفيدرالي من مغزاه؛ حيث جرى استخدامه بشكل قبلي بحت. وحذَّر من استخدام الفيدرالية بشكل قبلي لهدم الدولة المركزية، ويرى حسن شيخ محمود ضرورة أن تُؤَسِّس الأقاليم الصومالية أنظمة فيدرالية تخضع لسلطة الدولة الفيدرالية المركزية؛ لأنها الممثل الشرعي للبلاد[1].

وأبدى حسن شيخ محمود مرونة في التعامل مع قيادات العشائر المحلية لإقناعهم بتقبل تأسيس الولايات الفيدرالية، وخاصة إقليم هيرشبيلي، الذي استنفد ميزانية الحكومة الصومالية الفيدرالية، وذلك نظرًا للتركيبة القبلية والسكانية التي تسود هذه المنطقة، فإرضاء قبيلة يثير حفيظة قبيلة أخرى، مما يعني أن كل قبيلة تبحث عن نفوذها السياسي في نظام فيدرالي غير قابل للتقسيم طولاً وعرضًا؛ الأمر الذي دفع حسن شيخ محمود إلى إجراء زيارات إلى إقليم هيران[2] بوسط

---

(1) "الرئيس الصومالي: أميركا استخدمت النظام الفيدرالي بشكل قبلي"، **إسلام تايمز**، 14 أبريل/نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 10 يناير/كانون الثاني 2018):

http://islamtimes.org/ar/doc/news/372812

(2) "حسن شيخ محمود، الرئيس الصومالي السابق 2012-2016"، **قناة يونيفرسل**، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

البلاد، لإقناع رجال القبائل، وأجرى مباحثات مع شيوخ المنطقة من أجل التنازل لمصلحة الوطن، وكُلِّلَت جهوده بالنجاح لإقناع قبائل الإقليم على الرغم من امتعاض بعضها ورفضها لسياسات حسن شيخ محمود، حيث اتبعت إدارته سياسة الأغلبية، وتغليب مصلحة القبائل على حساب الأقلية.

الفيدرالية: مطلب عشائري قديم

على أساس التظلم الاجتماعي الذي عانت من ويلاته قبائل صغيرة في الصومال، برزت إلى السطح في أربعينات القرن العشرين، مطالب تتعلق بتبني النظام الفيدرالي، وكان حزب دغل ومرفلي الذي يُمثِّل قبائل الرحنوين، وقد تأسس عام 1947، طالب مرارًا بتبني مشروع دولة فيدرالية في الصومال، غير أن تلك الفكرة لم تلق قبولاً من شرائح الأحزاب السياسية المختلفة في البلاد، والتي كانت وقتذاك تسعى لوحدة صومالية ونيل الاستقلال من المستعمر الغربي.

على هذا المنوال، لا يكفُّ شريف حسن شيخ آدم(*)، الذي يُمَثِّل الواجهة السياسية لقبائل الرحنوين ورئيس إقليم جنوب غرب الصومال، عن تجديد مطالب شرائح القبائل القاطنة في إقليمي باي وبكول بأهمية الحفاظ على النظام الفيدرالي الذي تبناه الصومال، وعدم العبث به، حفاظًا على تماسك وحدة المجتمع الصومالي، وأكد شريف حسن شيخ آدم أمام حشد جماهيري في مدينة بيدوا، عام 2017، أن هناك مساعي حثيثة لتغيير نظام الحكم في الصومال، والخروج من عباءة

(*) شريف حسن آدم: سياسي صومالي، ورئيس إقليم جنوب غرب الصومال الفيدرالي، تقلّد مناصب سيادية في الصومال، من بينها رئيس برلمان الصومال بين عامي 2009 و2012.

النظام الفيدرالي إلى نظام مركزي موحد[1].

وعلى الرغم من أن النظام الفيدرالية في إقليم جنوب غرب الصومال كان مطلبًا عشائريًّا منذ أربعينات القرن الماضي، فإن رئيس الإقليم دأب على تكرار هذا المطلب؛ إذ يجدد على مسامع سكان تلك المناطق ضرورة وحدة الصف بين أبناء الإقليم لعدم التخلي عن النظام الفيدرالي، ليلفت انتباه السواد الأعظم من المجتمع بأنه نظام يعيد إليهم حقوقهم الأساسية وينهي معاناتهم من التهميش والإقصاء السياسي.

ولدى شريف حسن شيخ آدم قول مأثور مفاده: "إذا انهار النظام الفيدرالي في الصومال فإن حقوق قبائل دغل ومرفلي ستذهب أدراج الرياح"[2]. ويرى أن النظام الفيدرالي لم يوضع لتقسيم الصومال، بل جاء كحاجة إلى توسيع وتوزيع النظام الإداري في البلاد، وعدم حصره في يد سلطة واحدة، وذلك ما سيسهل عملية توزيع خدمات الدولة في جميع أقطار البلاد بشكل عادل ومتساو، "وهذه مبادئنا تجاه النظام الفيدرالي في البلاد".

---

(1) "شريف حسن يجدد تمسكه بالنظام الفيدرالي في الصومال"، **بونت لاندي**، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2017، (تاريخ الدخول: 10 يناير/كانون الثاني 2018):

http://puntlandi.com/shariif-xassan-sheekh-aadan-oo-ka-hadlay-nidaamka-federaalka

(2) "شريف حسن: انهيار النظام الفيدرالي يقضي على نظام الحكم"، **يوتيوب**، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 10 يناير/كانون الثاني 2018):

https://www.youtube.com/watch?v=FTFgK4TA78E

الفيدرالية الصومالية وغياب النظام القضائي

بحسب وجهة نظر كثير من المحامين والقانونيين في الصومال، فإن الفيدرالية والنظام القضائي في البلاد بينهما بون شاسع؛ إذ طبقت الفيدرالية في البلاد دون أن تكتمل أركان النظام القضائي في البلاد على نحو فعلي، فغياب المحكمة الدستورية في البلاد، وعدم الشروع في رد الاعتبار للمنظومة العدلية في الصومال، يعمق التحديات، ويفتح الأبواب أمام تجاذبات سياسية وتباين في وجهات النظر بين السلك القضائي والنظام الفيدرالي في البلاد. فمعظم الولايات الفيدرالية في البلاد، لم تؤسس بعد أنظمة قضائية عادلة، بينما يُمَثِّل غياب العدل والشفافية في الصومال بشكل عام مرضًا اجتماعيًّا ومحنة أمام الحكومات الصومالية طيلة عقود من الزمن.

ويشير الأستاذ صالح شيخ إبراهيم طبلاوي، رئيس محكمة الاستئناف في الصومال[1]، إلى أن الحكومة الفيدرالية لم تتمكن من إنشاء المحكمة الدستورية، كما أن البرلمان الصومالي لم يفلح في سن التشريعات التي تحوِّل المؤسسة القضائية إلى قضاء فيدرالي، فظلت التشريعات والهياكل السابقة تحكم الوضع الحالي لنظام القضاء في الصومال.

وتعتبر ولاية بونتلاند، في نظر صالح طبلاوي، الكيان الفيدرالي الذي تمكن من إنشاء محاكم قضائية رغم أنها تفتقر إلى مراقبة سياسات تطبيق القوانين حسب النظام القضائي في البلاد، وذلك في وقت لم تستطع فيه الولايات الفيدرالية الأخرى إنشاء محاكم قضائية، الأمر

(1) صالح شيخ إبراهيم طبلاوي، رئيس محكمة الاستئناف في الصومال، مقابلة عبر الهاتف، 15 يناير/كانون الثاني 2018، مقديشو.

الذي يدفع الكثير من المواطنين وسكان القرى والبوادي إلى التحاكم إلى سلطة العشيرة التي تفصل فيما بينهم، كما هو النظام القضائي القبلي السائد في بعض الأقاليم الصومالية.

وبحسب صالح طبلاوي، فإن معظم الدساتير الفيدرالية في العالم تنظِّم مسألة القضاء الفيدرالي، وتنص على ضرورة وجود محكمة اتحادية، التي من أهم اختصاصاتها مراقبة دستورية القوانين الاتحادية والإقليمية، إلى جانب الفصل في المنازعات بين الحكومة الفيدرالية والولايات، أو بين الولايات الفيدرالية بعضها البعض، وخاصة تلك المتعلقة بالنزاعات الحدودية ذات البعد الاقتصادي والاستراتيجي.

غير أن الدستور الصومالي المؤقت ينص على محكمة عليا فيدرالية إلى جانب محاكم عليا للولايات، ولم يحدد اختصاص كل منها، وترك تفصيل ذلك المشروع إلى ما بعد التوافقات السياسية بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم.

وفي هذا السياق، فإن الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح: هل النظام القضائي في الحكومة الفيدرالية متكامل أم يتناقض مع تشريعات محاكم الولايات الفيدرالية؟ وهل سيخفف العبء عن كاهل المجتمع الصومالي التواق إلى نظام قضائي يتسم بالعدالة؟ وهل الحكومات الإقليمية وحدها قادرة على فض النزاعات بين شعوبها أم تقتضي الضرورة التوجه نحو مقديشو للتقاضي في محاكم بلدية مقديشو؟ هذا ما يثير انتباه الكثير من القانونيين المتابعين لأزمة القضاء بين الحكومة الاتحادية والولايات الفيدرالية.

الفيدرالية: حل أم تعقيد؟

يرجع أصل مشروع الفيدرالية إلى تخوف شعبي من عودة الحكم التسلطي، الذي انهار في بداية التسعينات من القرن العشرين، ولم يكن مشروعًا مبنيًّا على حاجة مدروسة إلى هذا النظام من الحكم ومعبِّرًا عن ظروف موضوعية.[1]

إن مشروع الفيدرالية الصومالية بنسخته الحالية، كما يرى الكاتب علي محمد حلني[*]، لا يصب في صالح الدولة الصومالية، وإنما في مصالح دول الجوار التي تريد أن يعود الصوماليون إلى وضعية رعاة الإبل قديمًا، وإلهاءهم بقضايا تافهة حتى لا يكون لهم تأثير في مجريات الأمور السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، "وأعتقد أن دعاتها لن يجنوا من اللهاث وراءها إلا قبض الريح، أما نحن -غالبية الشعب الصومالي- فيكون نصيبنا مزيدًا من الألغام الفيدرالية المتفجرة التي ستكون الانفجارات المحسوسة حاليًّا في البلاد مجرد لعب عيال"[2].

ويرى حلني أن مشروع الفيدرالية الذي لا يزال في مراحله الأولى حاليًّا يسمم العلاقة بين قادة الحكومة المركزية وبعض حكام الأقاليم؛ حيث وصلت الأمور إلى أوضاع سياسية في غاية السوء، والتراشق

---

(1) حلني، علي محمد، "الفيدرالية الصومالية: عودة إلى زمن رعاة الإبل؟"، **هافينغتون بوست**، 16 مارس/آذار 2016، (تاريخ الدخول: 15 يناير/كانون الثاني 2018):

http://www.huffpostarabi.com/amhalanehotmailcom/-_4621_b_9467760.html

(*) علي حلني: صحافي صومالي مخضرم، يعمل مع "بي بي سي العربية" منذ عام 1996.

(2) المرجع السابق.

بتصريحات خارجة عن اللياقة، ما استدعى أحيانًا أن تكون هناك وساطات خارجية بين الطرفين، لم تخلُ من ليٍّ للأذرع وإملاءات من هنا وهناك.

وثمة أسئلة لا يريد أي من دعاة الفيدرالية الإجابة عنها، وهي: هل الفيدرالية بصيغتها القبائلية الحالية إجبارية أم اختيار شعبي؟ من يحدد عدد الأقاليم الفيدرالية؟ من سيرسم الحدود بين الأقاليم؟ من يحدد تداخل العلاقات السياسية والأمنية والإدارية بين الأقاليم الفيدرالية والحكومة المركزية؟ من يدير العلاقات مع دول الخارج وتحديدًا دول الجوار: الحكومة المركزية أم الأقاليم؟ من يكون مسؤولاً عن حماية الحدود، وكذلك إدارة المعابر التي هي بمثابة الحدود، مثل الموانئ والمطارات؟ من يكون مسؤولاً عن الطرق والمواقع السيادية؟ من سيكون مسؤولاً عن سياسات التعليم؟...إلخ.

وعلى الرغم من جاذبية مشروع الفيدرالية، إلا أن محور هذا المشروع انتهى، بحسب وجهة نظر حلني، إلى "الفيدرالية القبائلية"، أي إلى كيانات قبلية صريحة لا تختلف عمَّا كانت عليه الأوضاع قبل الاستقلال؛ إذ تدَّعي كل قبيلة ملكية مساحة من الأراضي ترعى فيها إبلها، ويحكمها شيخ عشيرة واحد أو أكثر، يستمد نفوذه العسكري والسياسي من أبناء قبيلته، على أن يكون لها حق الانتشار والتحرك في أراضي القبائل الأخرى بشكل ودي.

الفصل الأول

النظام السياسي في الصومال
من سقوط الدولة إلى الفوضى الخلاقة

يعالج هذا الفصل الأوضاعَ السياسية في الصــومال، وخاصــة في الفترة ما بين 1940–1960، التي اتسمت بالكفاح الصومالي والنضــال الدبلوماسي ضد المستعمر الأوروبــي من أجل التحــرر مــن قبضــة الغرب الذي غزا السواحل منذ أواخر القرن التاسع عشر، وقد كــان حزب الشباب الصومالي المعروف اختصارًا بـــ (SYL) واحــدًا مــن الأحزاب التي ناضلت وكافحت من أجل الخروج من عباءة المســتعمر الغربــي حتى نال الصومال استقلاله عام 1960.

ويتناول الفصل أيضًا طبيعة النظام السياسي في الصــومال بعــد الاستقلال، وهي الفترة التي عُرفت بـــ "الحكومات المدنية"؛ إذ كــان الصراع السياسي سجالاً بين أقطاب مُمَثَّلَة في أحزاب سياســية فــاق عددها 80 حزبًا تميزت بطابعها العشائري، ولم تكن تملك قدرًا كافيًــا من المعرفة والثقافة السياسية؛ مما أدى إلى عدم استقرار البلاد سياســيًّا، وانقلب المشهد السياسي رأسًا على عقب بمقتل الرئيس الصومالي، عبد الرشيد علي شرماركي، عام 1969.

فقد كانت القارة الإفريقية تشهد انقلابات عســكرية يقودهــا جنرالات من الجيش، وذلك بعد بضع سنوات فقط من فك القبضــة الاستعمارية الأوروبية عن دول القارة، ولم يكن الصومال اســتثناء في مشهد الانقلابات؛ إذ قاد الجنرال، محمد سياد بري، انقلابًا عام 1969 حل بموجبه البرلمان وألغى التعددية الحزبية، وتفرد بــالحكم بعــد أن استخدم سياسة النار والحديد ضد معارضيه. إلا أن هذا التطور المفاجئ

في المشهد الصومالي استمر لعقدين فقط، وانقلب بعدها المشهد على سياد بري فدخلت البلاد مرحلة أمراء الحرب. وبما أن سقوط الدولة المركزية في الصومال، خلّف وراءه مشاكل عدم الاستقرار السياسي والمجاعة والفساد الإداري والتخلف الاقتصادي، نتناول في هذا الفصل سياسات الغرب الاستعمارية، منذ غزوه للسواحل الصومالية، عام 1885، مرورًا بفترة الحرب العالمية الأولى والثانية، وصولاً إلى مرحلة الاستقلال عام 1960، كما نبحث دور دول الجوار في تمزيق وحدة الصومال، وكيف حافظ الغرب على علاقاته مع إثيوبيا وكينيا، ووقف إلى جانبهما من أجل استمرار سياسة إضعاف الصومال، محليًّا وإقليميًّا، حتى فرضت عليه الفيدرالية مدخلاً للتفتيت الناعم وتمزيقه.

المبحث الأول

أوضاع الصومال السياسية قبل الاستقلال (1943-1960)

برزت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، عام 1945، وانتصار الحلفاء على دول المحور، حركات تحررية في الساحة الصومالية للمطالبة بحقها في الحرية والسيادة. وعليه، فإن نادي وحدة الشباب الصومالي كان وليد تلك الظروف التي تحكمت في أوضاع العالم شأنه في ذلك شأن جميع الأحزاب السياسية التي نشأت في أنحاء كثيرة بإفريقيا، وربما كان ظهور نادي وحدة الشباب الصومالي أمرًا فريدًا من نوعه بالنسبة للأحزاب الإفريقية، التي نشأت في تلك الفترة؛ حيث كان مفاجأة غير متوقعة بالنسبة للمراقبين السياسيين، لأن الشعب الصومالي لم تكن له تجربة سابقة في النضال السياسي المجرد، ولا طبقة سياسية واعية؛ حيث كان مستوى الثقافة فيه منخفضًا ومحدودًا[1].

وبعد هزيمة النظام الإيطالي الفاشي في الحرب العالمية الثانية، بدأ فجر جديد من الوعي السياسي بين الصوماليين لم يُعهد من قبل، وبصورة غير متوقعة؛ فقد نما الوعي السياسي لديهم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[2]،

(1) موسى، محمود يوسف، **القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية 1960-1997**، (أطروحة ماجستير)، جامعة الخرطوم، 1999، ص 64.

(2) Trunji, M. *Somalia: the Untold History 1941-1969*, (Looh press, London, 2015), p. 10.

لكن التنظيمات السياسية التي ظهرت في هذه الحقبة، كان منها ما هو قبلي وما هو ديني، ونظرت القيادات الدينية إلى بروز تأثير السياسيين الموسومين بالعلمانيين، في هذا المحيط الاجتماعي التقليدي، بعين الريبة والشك، في حين كان السياسيون غير متعاطين مع التيار الديني، باعتباره قوة تقسيمية، وبذلك شن السياسيون حربًا على الولاءات القبلية والعشائرية، لكن تلك الولاءات متجذرة في المجتمع الصومالي، ولا تزال تقف عائقًا أمام محاولات غرس روح الوحدة الوطنية في الأجيال الناشئة[1].

الأحزاب السياسية قبل الاستقلال

قبل مطلع فترة الخمسينات من القرن العشرين كان عدد الأحزاب السياسية التي تشكّلت خلال تلك الفترة لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، كما كان الفقه السياسي شحيحًا للغاية إن لم يكن معدومًا، لكن عقب فترة الخمسينات، شهدت البلاد خريطة حزبية واسعة، ولئن كانت تلك الأحزاب مرتبطة بنسيجها القبلي والاجتماعي فإنها لم تكن أحزابًا سياسية بالمفهوم الواسع للهيئة الحزبية.

وفي هذا الصدد نتناول أبرز الأحزاب السياسية التي ناضلت المحتل الغربي.

1. حزب وحدة الشباب الصومالي

نشأ حزب وحدة الشباب الصومالي في ظروف الانفراج السياسي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، كما تزامنت نشأته مع ترويج السياسة

(1) Rouval, S. *Somalia Nationalism: international politics and the driver for unity in the horn of Africa*, (Harvard University press, 1963), p. 82-83.

الإنجليزية لفكرة الصومال الكبير والتي يعتبر وزير الخارجية البريطاني، إرنست بيفن (Bevin Ernest)، أحد مهندسيها[1]. ووافقت بريطانيا على إنشاء ناد ثقافي تحت اسم "نادي الشباب الصومالي" بجنوب الصومال، في مايو/أيار 1943، وقدمت له التسهيلات اللازمة، وكذلك وافقت على تحول النادي إلى حزب سياسي، في أبريل/نيسان عام 1947، تحت اسم وحدة الشباب الصومالي، وقد أعلن الحزب الجديد عن أهداف عديدة، كان من أبرزها: توحيد جميع أجزاء الصومال الخمسة واستقلالها تحت علم واحد، ومحاربة الجهل والقبلية، ورفع مستوى التعليم وتعميمه بين أبناء الأمة الصومالية[2].

2. حزب دجلي ومرفلي

تعود جذور حزب دجلي ومرفلي إلى جمعية خيرية ظهرت عام 1920 باسم "الجمعية الخيرية الوطنية". وفي 29 مارس/آذار 1947، تحولت الجمعية إلى حزب سياسي، وأصبح مشهورًا بالطابع القبلي باسم حزب دجلي ومرفلي برئاسة الشيخ عبد الله بكدي، وتنحدر أصول أتباعه من المنطقة ما بين نهري شبيلي وجوبا، وهي منطقة اشتُهرت بالزراعة والرعي. وسبق تكوين هذا الحزب بأيام تحوُّل نادي الشباب الصومالي إلى حزب وحدة الشباب الصومالي، وذلك في الأول من أبريل/نيسان 1947، ووصلت عضوية حزب دجلي ومرفلي 60

(1) Rouval, S. *Somalia Nationalism: international politics and the driver for unity in the horn of Africa*, op, cit, p. 65.

(2) عبار، عبد القادر عبد الله، **الدولة والقبيلة في الصومال.. من الاستقلال إلى الحرب الأهلية (1960–1991)**، (مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية، بيروت، 2013)، ص 96–97.

ألف عضو وثلاثة آلاف مناصر[1].

وقام هذا الحزب أصلاً على كيان قبلي لتمثيل قبائل الديجل والميرفلي برئاسة الشيخ عبد الله شيخ محمد، ولكن حينما أصدرت حكومة الاستقلال قانونًا يمنع الأحزاب من تسمية كياناتها السياسية بأسماء قبلية أصبح اسمهم حزب الدستور المستقل، ويظهر تأثر الحزب بالفكر الغربي من اتخاذ اسم الدستور في وقت كان فيه القليل من الصوماليين يفهم مغزى كلمة الدستور أصلاً[2].

3. حزب الاتحاد الوطني

وهو حزب صغير كان يرأسه الشيخ صالح شيخ عمر، ومعظم أعضائه من قبيلة أبجال أحد فروع قبيلة الهوية، وكان يزعم تمثيله لفئة واسعة من الصوماليين، لكن نتائج الانتخابات لم تكن تؤيد ذلك.

4. حزب الرابطة الوطنية الصومالية

أسس الصحفي محمد جامع أوردوح جمعية سماها "الجمعية الوطنية الصومالية" بمحمية الصومال البريطانية عام 1935، وقام بمبادرة فردية وأرسل وفدًا إلى لندن عام 1946 للمطالبة باستقلال المحمية، ومن خلال هذه الجمعية ذات الأهداف الاجتماعية والسياسية تبلور حزب الرابطة الوطنية الصومالية عام 1951. وتلخصت أهداف الحزب في تشجيع التعليم الحديث والتقدم وتوحيد الشعب الصومالي، والقضاء على القبلية.

---

(1) Mukhtar, Mohamed, "the emergency and role of political parts in the inter-river region of Somalia from 1947 to 1960 (independence)", *A journal of African studies*, (17 (2), 1989), p. 77.

(2) موسى، **القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية 1960–1997، ص** 69.

5. الحزب الصومالي المتحد

نشأ الحزب الصومالي المتحد في 17 أكتوبر/تشـــرين الأول 1959 بمحمية الصومال البريطانية برئاسة السيد حاج علمي سمتـــر، ويســـتند أساسًا في شعبيته على عشائر من قبيلـــة در (غدبورســـي، العيســـى) وعشائر من قبيلة الطارود (طلباهنتي، ورسنغلي) وذلك لمواجهة الأغلبية التي تتمتع بها قبيلة الإسحاق في المحمية، وترتبط نشأة الحزب مع بـــدء بوادر الاستقلال وتشكيل أول لجنة تشريعية في المحمية عام 1957.

المبحث الثاني

نظام الحكم المدني في الصومال (1960-1969)

بعد إعلان وثيقة الاستقلال لكل من الصومال البريطاني والإيطالي، عام 1960، دخل الصومال مرحلة جديدة من بناء الدولة الصومالية؛ حيث اتفقت الأطراف الصومالية، التي كانت موزعة عبر هياكل الأحزاب السياسية التي فاق عددها آنذاك ثمانين حزبًا، على توحيد شطري الصومال (الجنوب والشمال) وتأسيس جمهورية صومالية موحدة على أسس ديمقراطية نيابية باعتماد مجلس تشريعي موحد ورئيس دولة ورئيس للحكومة[1]. وفي صبيحة يوم الاستقلال، عقد المجلسان التشريعيان للإقليمين جلسة غير عادية وقرَّرا توحيد الإقليمين وتكوين جمهورية صومالية، وانتُخب السيد آدم عبد الله عثمان رئيسًا للصومال، كما اعتمد المجلس التشريعي المحلي مشروع مسودة دستور جديد للجمهورية الصومالية، على أن يتم الاستفتاء الشعبي بعد عام من الاستقلال[2].

وكان هناك مجال واسع لأنشطة الأحزاب السياسية في الصومال الإيطالي، مقارنة بأجزاء الصومال التي كانت تخضع لسلطة الدول

(1) علي، مصطفى عبد الله، **دراسات صومالية..الصومال أرضًا وشعبًا**، (جامعة مقديشو، سبتمبر/أيلول 2007)، ص 72.

(2) المرجع السابق، ص 73.

الاستعمارية الأخرى، فمستوى التعليم لأعضـــاء المجلـــس التشـــريعي للصومال الإيطالي كان أعلى من المحمية البريطانية، وحصـــل بعـــض الأعضاء في المجلس والحكومة على خبرات من البعثات السياســـية إلى الدول الأجنبية ومن بينها أميركا(1).

وقد أعلن الرئيس الصومالي للجمهورية الوليدة عن تعـــيين عبـــد الرشيد علي شرماركي في منصب رئيس الوزراء الذي شكَّل بـــدوره أول حكومة صومالية مؤلَّفة من 14 وزيرًا.

وفي 20 يونيو/حزيران 1961، أُجريت عملية الاســـتفتاء علـــى الدستور الصومالي، وتمت الموافقة عليه بنسبة 90.56% من الأصوات، بينما صوَّت بـــ "لا" 9.44% من مجموع المشاركين في الاستفتاء، وبلغ عدد المشاركين في الاستفتاء 1.948.348ناخبًا. واعتمـــدت المحكمـــة العليا هذه النتيجة في 4 يوليو/تموز 1961، وهكذا نشأت الجمهوريـــة الصومالية الديمقراطية(2).

وفيما يلي نتناول الحكومات الصومالية المدنية التي توالت عقـــب عملية الاستفتاء على أول دستور صومالي:

---

(1) IoanMyrddin, Lewis, “political Modern movements in Somaliland II”, *journal of the international African institute*, (Vol. 28, No.4, October 1958), p. 353.

(2) مصطفى عبد الله، **دراسات صومالية..الصومال أرضًا وشـــعبًا**، مرجـــع سابق، ص 73.

أولًا: حكومة عبد الرشيد علي شرماركي
(12 يوليو/تموز 1960-14 يونيو/حزيران 1964)

إن الاتجاه الدبلوماسي للصومال في المرحلة الأولى من الاستقلال كانت تدفعه العلاقات الاستعمارية القديمة التي تحافظ على مصالحها، وتجسد هذا الاتجاه في البرنامج الذي تقدمت به أول حكومة صومالية إلى البرلمان لنيل الثقة؛ حيث جاء في مشروعها: "من الطبيعي أن علاقتنا مع الدول ستبدأ مع تلك البلاد التي تربطنا بها علاقات تقليدية، وفي مقدمتها إيطاليا، فلا يمكن للصومال أن ينسى قط العمل الذي قامت به إيطاليا منذ مئة سنة تقريبًا، ولا العلاقات الودية المستمرة التي أدت، خصوصًا في أثناء السنوات العشر للإدارة الوصية، إلى توطيد الروابط التي لا تنفصم عراها، ولاسيما الروابط الثقافية والاقتصادية، وهذه الحكومة عازمة على تعزيز تلك العلاقة أكثر فأكثر، وهي تعبِّر مرة بعد مرة عن شكرها العميق للحكومة الإيطالية، لكونها أدت مهمة الوصاية، وللحكومة البريطانية أيضًا لمنحها الاستقلال لمحمية الصومال ولمساعدتها لنا في المستقبل باستمرار، وأنا كرئيس للوزراء واثق بأن العلاقات التقليدية مع هذين البلدين ستتوسع بلا انقطاع في السنوات المقبلة"[(1)].

انتهجت حكومة عبد الرشيد علي شرماركي نظام التعددية الحزبية، وإجراء الانتخابات أسلوبًا لتداول السلطة بطريقة سلمية توفر الحريات الأساسية للمجتمع، وكان الشعب ينتخب برلمانه المكون من 132 عضوًا، الذين ينتخبون بدورهم رئيس البلاد كل ست سنوات. وشهد الصومال في الفترة ما بين 1960-1969 رئيسين للجمهورية

---

(1) موسى، **القبيلة وأثرها في السياسية الصومالية**، مرجع سابق، ص84.

الديمقراطية، أولهما: الرئيس آدم عبد الله عثمان (1908-2007)، والرئيس الصومالي عبد الرشيد علي شرماركي (1919-1969) الذي قُتِل في مدينة لاسعانود من قبل جندي صومالي.

كانت حكومة عبد الرشيد علي شرماركي على صلة وثيقة مع الدول الغربية، وقد وقفت دبلوماسية الصومال موقفًا سلبيًّا عندما امتنع وفد الصومال في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أكتوبر/تشرين الأول عام 1960، عن التصويت لمنح العضوية للصين الشعبية في الأمم المتحدة، ولكن لما ماطل الغرب هذه الحكومة بشأن منح المساعدة التي وعدها بها في العام الأول من الاستقلال، اتجه عبد الرشيد علي شرماركي إلى الاتحاد السوفيتي، سابقًا، يطلب منه المساعدة، وبموجب هذا الطلب الرسمي تلقى الصومال قروضًا طويلة الأجل.

ثانيًا: حكومة عبد الرزاق حاج حسين (14 يونيو/حزيران 1964-15 يوليو/تموز 1967)

ورثت حكومة عبد الرزاق حاج حسين من نظيرتها السابقة إرثًا مثقلاً بالعلاقات الدبلوماسية المتوترة، فلم تكن هي الأخرى أكثر حظًّا من سابقتها، فلم تقنع الغرب بمنهجها وأسلوبها السياسي، فما كان من الغرب إلا أن ماطلها؛ إذ ليس هناك معونات ومساعدات من دون مصالح غربية، فكانت هناك شروط تعجيزية أمام حكومة السيد عبد الرزاق حاج حسين، وكان من بين بنودها: الاستسلام المطلق لخبراء أميركا ومستشاريها، وضبط المتهمين باليسارية وعقابهم بصورة صارمة، إلى جانب التنازل عن المطالبة بالأراضي الصومالية المختلفة[1].

(1) Ibid. p. 85.

ورغم فشل الحكومتين السابقتين في استمالة الغرب، إلا أن سياسة الاتحاد السوفيتي سابقًا توسعت في المنطقة وكانت مبنية على زيادة وجوده البحري والتقدم العسكري البطيء والمنتظم في المحيط الهندي والبحر الأحمر والاقتراب من المواقع الأميركية في المحيط الهندي، ولمواجهة ذلك زادت الولايات المتحدة أسطولها العسكري في المنطقة، فكان الصومال المسرح الذي دار فيه هذا الصراع المبني على الوجود والوجود المضاد بين القوى العظمى[1].

ثالثًا: حكومة محمد إبراهيم عقال (15 يوليو/تموز 1967–21 أكتوبر/تشرين الأول 1969)

بعد فشل حكومة عبد الرزاق حاج حسين في تغيير اتجاهات السياسة الخارجية الصومالية، ورسم معالم خريطة سياسية جديدة للدولة الصومالية الحديثة، انبثقت من رحم الفشل والويلات السياسية التي منيت بها الخارجية الصومالية، حكومة جديدة برئاسة محمد إبراهيم عقال على أمل أن يغير شيئًا ويرسم ملامح جديدة للعلاقات الخارجية، لكن –بحسب الباحثين– فإن حكومة عقال لم تُجدِ نفعًا؛ إذ سلكت نفس الطريق الدبلوماسي الذي مهدت له الحكومات المتعاقبة، بيد أن الفرق بين دبلوماسية عقال والحكومة التي سبقته هو صراحة الدبلوماسية التي تبنتها حكومته[2].

---

(1) علي، **دراسات صومالية.. الصومال أرضًا وشعبًا**، مرجع سابق، ص 80.

(2) موسى، محمود يوسف، "**القبيلة وأثرها في الحياة السياسية الصومالية 1960–1997**"، (مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 1999)، ط 1، ص 86.

فإن كانت سياسة حكومة كل من عبد الرشيد علي شـــرماركي وعبد الرزاق حاج حسين تتسم بطـــابع الـــتحفظ تجـــاه العلاقـــات الصومالية–السوفيتية، فإن سياسة حكومة عقال كانت واضحة المعـــالم بشأن العلاقات الصومالية–السوفيتية؛ إذ أعلن عقال أثناء جولته الأخيرة في أوروبا أن الصومال ليس في حاجة إلى المشاريع السوفيتية، وكانـــت هذه إحدى النغمات الدبلوماسية المكررة التي دأبت عليها حكومة عبد الرزاق لإظهار ميولها نحو الغرب لانتزاع الثقة، لكن عقال ذهب أبعـــد من ذلك حين أظهر للغرب استعداد حكومتـــه للالتـــزام بمـــا تطبقـــه حكومات الحلف الأطلسي، بل لتطبيق ما قد تتخذه إحدى الولايـــات الأميركية من إجراءات وتدابير ضد الدول التي تصنف ضـــمن أعـــداء أميركا، وأن حكومته لا تتردد في الانضـــمام إلى حلـــف أميركـــا في حصارها لدول كهذه، في إشارة إلى الاتحاد السوفيتي[1].

---

(1) المرجع السابق.

المبحث الثالث

نظام الحكم المركزي العسكري (1969-1991)

استغل بعض ضباط الجيش الصومالي فشل الحكومات المدنية بعيد الاستقلال، وإخفاق الأحزاب السياسية في إرساء نظام سياسي وطني بعيدًا عن التنافس القبلي على السلطة، وما ترتب عن ذلك من سخط شعبي واسع على الحكومات المدنية، للقيام بانقلاب عسكري في 16 أكتوبر/تشرين الأول 1969. وكان انقلابًا أبيض رحَّب به الشعب الصومالي لاعتقاده أن ذلك سيزيل تركة الحكم المدني ممثلة في المحسوبية واستشراء الفساد ومحاباة الأهل والأقارب[1].

وبعد شهر من الانقلاب بقيادة الجنرال محمد سياد بري، أُعْلِن "ميثاق الثورة" الذي نصَّ على إقامة مجلس ثوري يتكون من 25 عضوًا، يضم تسعة عشر من القوات المسلحة وستة من الشرطة، وأصبح محمد سياد بري رئيسًا للمجلس، كما أصبح كل من الجنرالين، جامع علي كورشيل ومحمد جوليد، نائبين له[2]. وأوضحت الثورة سياستها الداخلية والخارجية في ميثاقها الأول، وأعلنت أن سياستها

(1) عبد الله، حسن محمود، **الجبهات الصومالية.. النشأة والتطور**، (دار الأندلس، القاهرة، 2013)، ط 1، ص 51.

(2) المرجع السابق.

الداخلية تقوم على بناء مجتمع قائم على العمل وعلـــى مبـــدأ العدالـــة الاجتماعية، وتوجيه التنمية الاقتصادية، والقضاء على الأمية وكتابـــة اللغة الصومالية، واستئصال القبلية والفساد من مرافق الدولة، وإلغـــاء التعددية الحزبية، وإجراء انتخاب شعبية.

كما أعلنت الثورة أن سياستها الخارجية تقوم على النضال مـــن أجل وحدة الأمة الصومالية، ومحاربة أي نوع من الاستعمار بشـــكليه: القديم والجديد، ودعم حركات التحرر الوطنية، والاعتراف التام بمبـــدأ التعايش السلمي لجميع الشعوب، وانتهاج سياسة الحياد الإيجابـــي.

ومع إعلان تلك السياسات من قِبَل قيادة رجـــالات الانقـــلاب استطاع النظام العسكري أن يحصل على تأييد شعبـــي، ومن أوســـاط شعبية كان همها الاستغناء عن النخبة السياسية الحاكمة وبعض أتباعها على أساس قبلي أو مصلحي أو هما معًا، والسبب الرئيسي لهذا التأييد لم يكن مصدره بأية حال من الأحوال الأيديولوجية الاشتراكية رغـــم أنها ركن أساسي لسياسة النظام، بل كان مرجعـــه محاربـــة الفســـاد وممارسة القبلية في شتى المجالات على المستوى الحكـــومي والمحســـوبية وسوء الإدارة في الحكومة المدنية[1].

وقد مرت فترة النظام العسكري بمراحل مختلفة، من أهمها:

أولًا: انتهاج الاشتراكية ونبذ القبيلة

تم الإعلان عن اعتماد الاشتراكية العلميـــة كنظـــام للحكـــم في أكتوبر/تشرين الأول عام 1970، أي بعد عام من الانقـــلاب، وكـــان

(1) موسى، **القبيلة وأثرهـــا في السياســـة الصـــومالية**، مرجـــع ســـابق، ص 102.

ذلك تحديًا خطيرًا للدين وقيم المجتمع وعاداته وتقاليـده، وأصبحت الاشتراكية أداة رسمية لمحاربة الدين والقيم الإسلامية والشعائر الدينية بصورة واضحة، وجهرت قيادات الثورة بالاستهزاء بالإسلام جملة وتفصيلاً، وذلك في مناسبات عامة كانت الثورة تنظمها في عيد ميلادها كل عام[1].

وفي 11 يناير/كانون الثاني 1975، أصدر النظام العسكري قانونًا عُرف بـ "الأحوال الشخصية"، تضمن انتهاكات صارخة للأحكام القطعية في الشريعة الإسلامية، وقامت الثورة بحملات لمحاربة الحجاب والزي الرسمي للمرأة الصومالية، وذلك من خلال وسائل التضييق والترهيب للمحجبات في المؤسسات التعليمية والمرافق الحكومية.

كما تبنَّت الثورة نظامًا جديدًا لاقتصاد البلاد، معتمدة سياسة التأميم و"صَوْمَلَة الاقتصاد" وكانت تستهدف القطاع المالي والاستثماري من المصارف والبنك المركزي والاستثمارات الأجنبية والشركات التي تقدم الخدمات العامة ويدير معظمها أجانب، مثل التأمين. فكل هذه الثروة ستُحوَّل إلى ملكية الدولة، مما يعني أن الدولة ستمتلك أصولَ ورأسَ مالِ هذه الشركات، وهنا تطبِّق الحكومة الاشتراكية وصية الشيوعية بشأن "مصادرة جميع أموال المهاجرين" وقررت إنهاء خدمات الخبراء الأجانب في البنك المركزي.

وبفعل تلك السياسات الاقتصادية الاشتراكية المبنية على تأميم الممتلكات ومصادرة الاستثمارات الأجنبية والمحلية انهار الاقتصاد الصومالي خلال السنوات الأربعة الأولى (1970–1974)، كما أسهم

---

(1) علي، **دراسات صومالية..الصومال أرضًا وشعبًا**، مرجع سابق، ص 82.

الجفاف والمجاعة في انهيار القطاع الزراعي بسبب تدخلات الحكومة وادعائها أنها توزع الدخل.(1)

وبموازاة ذلك، أعلن النظام العسكري عن نواياه للتخلص من القبلية في الدوائر الرسمية والمؤسسات الحكومية، فقام بحملة واسعة ضد المظاهر القبلية في طول البلاد وعرضها لشرح موقفه إزاء هذ الموضوع الحساس وإشعار الجماهير بضرورة الحفاظ على مقومات الشخصية الصومالية عن طريق التلاحم بين فئات المجتمع لمقاومة ما سمي بـ "المحاولات الاستعمارية للنيل من وحدته وإجهاض مكاسبه".

وقد لقي مرسوم حظر القبيلة ومساوئها ترحيبًا من قِبَل الجماهير العريضة بسبب المحسوبية والفساد السياسي والإداري المبني على القبلية أثناء الحكم المدني؛ حيث قام الرئيس الصومالي، محمد سياد بري، بتجسيد القبيلة على شكل جثة حملها على نعش وتم تشييعها ودفنها أمام حشد من الجمهور لوضع نهاية للقبلية.

ثانيًا: صَوْمَلَة التعليم والحرب الصومالية-الإثيوبية

قام النظام المركزي بتأميم المدارس غير الحكومية، ووصل عدد المدارس الأساسية إلى ذروته عام 1978؛ إذ كان مجموع المدارس النظامية التابعة للحكومة العسكرية ما يناهز 1509 مدارس في عموم البلاد، وبلغ عدد الطلاب في المرحلة الأساسية 271.704 طلاب،

(1) باشا، عمر علي، "لماذا انهار الاقتصاد الاشتراكي في الصومال؟" **مدونات الجزيرة**، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/تشرين الأول 2018):
http://blogs.aljazeera.net/blogs/2016/10/13/لماذا-انهار-الاقتصاد-الاشتراكي-في-الصومال

خلافًا لما كانت عليه المدارس قبل الثورة بنحو 266 مدرسة ما يعني زيادة قدرها 1.243 مدرسة، وخرَّجت تلك المدارس ملايين من الصوماليين في مدة تتراوح بين تسع سنوات وعشر سنوات[1].

وكان الإنفاق على التعليم كبيرًا وباهظًا، ووصل ذروته عام 1977 إلى 11% من ميزانية الدولة، وكان التعليم الجامعي يأخذ أيضًا نصيبه الوافر من تلك الميزانية الضخمة، فتأسست الجامعات الوطنية والكليات الحربية التي تخرَّج فيها آلاف الجنود وعشرات الضباط والجنرالات، فكان للجامعة الوطنية خمس عشرة كلية في مختلف التخصصات.

لكن الازدهار الذي حققه قطاع التعليم في الصومال لم يستمر طويلاً؛ إذ دخلت البلاد في أتون حرب مدمرة، وهي الحرب الصومالية-الإثيوبية التي عُرفت بـ "حرب 77"، ومُني فيها النظام العسكري بهزيمة من قِبَل التحالف الشيوعي (إثيوبيا، كوبا، الاتحاد السوفيتي)؛ وذلك بعد أن ساءت العلاقات الصومالية-السوفيتية، وانتهت بطرد السوفييت من قواعده العسكرية بالصومال، وكان لذلك ارتدادات سياسية وعسكرية وخيمة على ترجيح كفة موازين الصراع لصالح إثيوبيا، فخرج الصومال من تلك الحرب مثقلاً بالخسائر الاقتصادية والبشرية.

وأعلن الصومال، في 9 مارس/آذار 1978 بدء انسحاب القوات الصومالية من إقليم الصومال الغربي "أوغادين"، وبناء على قرار اتخذته اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في

(1) علي، **دراسات صومالية..الصومال أرضًا وشعبًا**، مرجع سابق، ص 84.

اجتماع عُقد ذلك اليوم نفسه، أعلن الرئيس الأميركي، جيمي كارتر، في مؤتمر صحفي أن الرئيس الصومالي، سياد بري، أبلغ الولايات المتحدة قرار سحب قواته من إقليم الصومال الغربي، ودعا كارتر الاتحاد السوفيتي وكوبا إلى مغادرة المنطقة أيضًا، وقال: إن الولايات المتحدة تتطلع إلى انسحاب كافة القوى الأجنبية من المنطقة في أقرب وقت ممكن[1].

وكان للحرب الصومالية–الإثيوبية تداعيات سياسية وعسكرية واقتصادية على الثورة الاشتراكية، منها:

1. تدهور القطاع الاقتصادي نتيجة صرف معظم ميزانية الدولة في الحرب.
2. تراجع ميزانية القطاع التعليمي إلى 2% وانخفاض عدد المدارس الأساسية نتيجة تدهور القطاع المالي في البلاد.
3. تفكك منظومة الجيش الصومالي، وبروز جنرالات وضباط مناوئين للنظام الاشتراكي.
4. بروز جبهات صومالية مسلحة تحتضنها إثيوبيا لإسقاط نظام سياد بري العسكري.
5. تفشي المحسوبية والقبلية في الدوائر الرسمية والحكومية.
6. استشراء الفساد الإداري داخل المؤسسات الحكومية، وتعثر أنظمة الإصلاح الداخلية نتيجة الفساد والمحسوبية القبلية.

ورغم كثرة مساوئ النظام العسكري في البلاد، إلا أن ثمة مؤشرات تدل على إنجازاته مقارنة بالحكومات المدنية السابقة، حيث

---

(1) موسى، عبد الله آدم، **الحرب الصومالية الإثيوبية 1977 وتأثيرها الإقليمي والدولي**، (دار الفكر العربي، القاهرة، 2017)، ط 1، ص9.

حقَّق ما عجزت عنه الحكومات الأخرى التي سبقته[1]:

أ- وضع حدًّا للفوضى التي كانت سائدة في عهد الحكومات السابقة، خاصة انعدام الأمن، وأنهى القتال الذي كان مستمرًّا بين القبائل بسنٍّ قوانين صارمة.

ب- بسط نفوذه في مدة وجيزة على كل بقعة من الصومال؛ مما أسهم في ازدهار حركة التنقلات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الشاسعة بأمن وأمان، وذلك من خلال تعبيد الطرق والشوارع باستعانة من الصين الشعبية وإيطاليا، وهما الدولتان اللتان شيدتا معظم شوارع الصومال التي تربط الجنوب بالشمال.

ج- حارب الأمية وكافح الجهل وذلك إثر إطلاق حملات لمحو الأمية في القرى والبوادي والمدن البعيدة.

د- وفر للصوماليين الخدمات الأساسية للحياة، فأوجد المرافق والمستشفيات والموانئ والمطار لخدمة الشعب الصومالي، ووفر له المدارس الأساسية والجامعات والكليات والمعاهد التقنية والطبية.

هـ - أنشأ جيشًا قويًّا صار ثالث أقوى جيش إفريقي بعد مصر ونيجيريا، فقضى بذلك على مظاهر القلاقل الأمنية وأحكم قبضته على الصومال.

---

(1) أبو بكر، عمر إيمان، **تجربة المحاكم الإسلامية في الصومال**، (دار الفكر العربي، القاهرة، 2008)، ط 1، ص 27.

المبحث الرابع

أسباب وعوامل سقوط الدولة المركزية (1991)

يقول الخبراء والكتّاب السياسيون: إن الحكومة العسكرية لم تسقط أوائل تسعينات القرن العشرين، بل سقطت عقب خروجها منهزمة من "حرب أوغادين مع إثيوبيا"، والتي كلفتها النفس والنفيس، فبدأت أوراقها تتساقط شيئًا فشيئًا حتى انهارت كليًّا كجبل جليدي أسقطه الموج وأحاطه من كل حدب وصوب.

ولقد أسهمت عوامل داخلية وخارجية في تأجيج الصراع الصومالي/الصومالي وإسقاط الدولة العسكرية، وهو ما انعكس سلبًا على الصومال دولة وشعبًا.

أولًا: العوامل الداخلية

قبل أن نلقي اللوم على المخططات الخارجية والإقليمية في إسقاط الحكومة المركزية وتدميرها كليًّا، لابد من الإشارة إلى العوامل الداخلية التي قد تسبق البعد الخارجي لأية أزمة سياسية أو عسكرية أو اضطرابات حكومية يشهدها أي كيان سياسي في العالم.

- تفكك الجبهة الداخلية

عانت الدولة المركزية بعد الحرب الصومالية-الإثيوبية من انهيار

اقتصادي أثقل كاهلها بميزانيات ضخمة، فلم يكن هنـــاك اســـتعداد صومالي لدفع تبعات حرب إقليمية مدمرة، كما لم تحسب ألف حساب قبل جرِّ البلاد إلى حرب مريرة مع جارتها إثيوبيا، فضلاً عن الحسابات الداخلية والخارجية، وأهمها غياب شرعية دولية لخوض حرب مع دولة إقليمية لها توازناتها العسكرية وحلفاؤها في القارة الإفريقيـــة وتحظـــى بدعم القوى العظمى.

وفي أواخر السبعينات من القرن الماضي، أفشل النظام العســـكري محاولة انقلاب على سلطته من قبل أعوانه السابقين في الجيش؛ الأمـــر الذي كشف عورات النظام العسكري؛ إذ لم تستطع الدولة الحدَّ مـــن قلاقل ومؤامرات ضباط وجنرالات الجيش، فلم يكـــن بمقـــدورها أن تدفع ثمن مغامرة داخلية جديدة، وهي حل المؤسسة العسكرية كخيـــار استراتيجي لإعادة ترتيبها من جديد، فتشكلت حركات التمرد المسلحة بين 1979–1989.

- بطش النظام العسكري (سياد بري)

اعتمد النظام العسكري السلطوي على سياسة الأرض المحروقـــة والقبضة الأمنية الحديدية في التعامل مع معارضيه، حتى صارت الألسن تتناقل مقولة شاعت في مجالس الصوماليين: "أَغلقْ فمك أو اذهـــب إلى أفجوي أو اتبع النظام"، واستحدثت الحكومة العسكرية قانون الأمـــن القومي والذي منح قوات الأمن سلطة الاعتقال والاحتجاز لأجل غير مسمى واستُخدم القانون ضد معارضي نظام سياد بري، دون أن يـــتم تقديمهم للمحاكمة، وأَعطى جهازَ الأمن الوطني ســـلطة اعتقـــال أي شخص مشتبه في ارتكابه جريمة تنطوي على "الأمن القـــومي" الـــذي

يحظر "أفعال ضد الاستقلال والوحدة أو أمن الدولة"، وكانت عقوبة الإعدام تُنفَّذ على من يُتَّهم بارتكاب تلك الأفعال. وتقلصت شعبية سياد بري بسبب أفعاله، وازدادت الأصوات المعارضة لنظامه. وردًّا على ذلك، أسَّس بري وحدة النخبة "ذوو القبعات الحمراء"، وهي وحدات شبه عسكرية أسماها طلائع النصر[1]. وارتكبت الأجهزة الأمنية التابعة له انتهاكات في كل من الجنوب والشمال، فلم يسلم من بطشه العسكري سكان البلاد طولاً وعرضًا.

ففي الجنوب الصومالي، وبعد تجاوزات من قبل قائد الانقلاب، سياد بري، إثر سياسات اشتراكية، وخاصة قانون الأحوال الشخصية الذي تنافي بنوده ومضامينه تعاليم الدين الإسلامي، ثار الناس وانقلب المشهد الداخلي عليه، إذ مثَّلت تلك الخطوة استفزازًا شديدًا، وجاء رد الفعل سريعًا من قبل العلماء؛ ففي يوم الجمعة 17 يناير/كانون الثاني 1975، تناول بعض العلماء الموضوعَ في خطب الجمعة في مقديشو، وأوضحوا للمصلين موقف الشريعة الإسلامية الصريح من القانون الجديد، فقامت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف العلماء والدعاة، وأجرت محاكمات عسكرية صورية لبعضهم، وخلال أسبوع أصدرت حكمًا بالإعدام على عشرة منهم رميًا بالرصاص، وزُجَّ بـ 23 آخرين في السجن لمدد تتراوح بين 20 و30 سنة. ونُفِّذ حكم الإعدام على العشرة صبيحة يوم الخميس 23 يناير/كانون الثاني 1975، في ميدان عام قرب أكاديمية الشرطة الصومالية على شاطئ المحيط

(1) شيخ، عمر، "الموت في المنفى..مصير محمد سياد بري"، **الوسط**، 3 يوليو/تموز 2016، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018):
http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=19514

الهندي، وأذيع الخبر عبر إذاعة مقديشو الحكومية[1].

أما في شمال الصومال، وخاصة فيما يسمى بجمهورية أرض الصومال، قُتل ما يقارب 5000 من القبائل القاطنة في المنطقة من قبل الحكومة، كما قامت وحدة طلائع النصر بجرائم اغتصاب في حق أعداد كبيرة من نساء قبيلتي ماجرتين وإسحاق، وهرب أكثر من 300 ألف من قبيلة إسحاق لإثيوبيا وذلك في عام 1988[2].

وقد أدت سياسة القمع والتصفيات الجسدية إلى تضاؤل شعبية النظام العسكري وتزايد الحركات والجبهات المسلحة التي تنطلق من أقاليم بوسط الصومال وشماله. وكانت تلك نقطة بداية السقوط للنظام العسكري في الصومال.

- انهيار المفاوضات السياسية

إثر تزايد حركات التمرد المسلحة بطابعها العشائري في الصومال، ظهرت بعض المبادرات للمصالحة بين الحكومة المركزية والحركات المسلحة؛ حيث بدأت لجنة صومالية مكونة من مئة شخص من مختلف القبائل و25 يمثلون الحكومة الصومالية في عرض اتفاق مع النظام العسكري، فاجتمعوا في مقر الكلية الحربية الصومالية بمقديشو، وكان ممثل الحكومة رئيس الوزراء، محمد حوادله مدر، ونائبه عبد الرحمن جامع بري، وبعد مناقشات طويلة أصر الجانبان على مواقفهما؛ إذ

---

(1) عبدي، محمد إبراهيم، "الإسلاميون والحكم في الصومال من الاستقلال إلى انتهاء المرحلة الانتقالية"، **الصومال اليوم**، 1 ديسمبر/كانون الأول 2016، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018):

https://bit.ly/2y8AByH

(2) شيخ، "الموت في المنفى..مصير محمد سياد بري"، مرجع سابق.

طلبت الحكومة المركزية وقف إطلاق النار أولاً، ثم بدء المفاوضات، بينما أصرت المعارضة على استقالة الرئيس، وانتهت المفاوضات بدون نتيجة، لكن لجنة العقلاء اتصلت بالنظام العسكري مرة ثانية وعرضت عليه مبادرة تتكون من بندين: أن يسلِّم الرئيس السلطة إلى رئيس البرلمان وأن يغادر البلاد بطريقة تليق به، ولكن الرئيس رفض المطالب السابقة وأصر على موقفه وهو وقف إطلاق النار[1].

أما المفاوضات الخارجية فتمثلت في مبادرة مصرية منذ عام 1978، إلا أن تلك الجهود لم تثمر كالعادة، حيث أرسلت مصر[2] إلى الصومال كلًّا من ممثل الاستخبارات وخبير متخصص في الشأن الصومالي، وذلك من أجل الوساطة بين النظام الحاكم والمعارضة المسلحة، وكان من المقرر عقد مؤتمر في القاهرة أواخر شهر ديسمبر/كانون الأول عام 1998، لكنه فشل بعد أن رفضت المعارضة توقيع اتفاقية مع النظام العسكري.

- تحول الصراع السياسي إلى حرب طائفية (قبلية)

بعد أن أوشك نظام الحكم على السقوط، اعتمد سياسة تدمير البلاد، وتحويل الصراع على السلطة إلى صراع قبلي، نكاية في المعارضة المسلحة، فبدأ النظام يوزع الأسلحة على المدنيين وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى قبيلة الرئيس سياد بري معلِّلاً ذلك بأن المعارضة ستقتلهم لانتمائهم القبلي، "فعليكم أن تدافعوا عن أنفسكم"، و لم تكن المعارضة على مستوى من الوعي يمكِّنها من فهم ما يجري فانساقت وراء مؤامرة

(1) عبد الله، **الجبهات الصومالية..النشأة والتطور**، مرجع سابق، ص 88.

(2) عبار، **الدولة والقبيلة في الصومال**، مرجع سابق، ص 155.

النظام، فتحول الصراع السياسي إلى صراع قبلي بحت، وأصبحت العاصمة مسرحًا للانتقام القبلي وتصفية الحسابات الثأرية القديمة، وهكذا انزلق الصومال إلى دوامة حرب وعنف لا ينتهي.

ثانيًا: العوامل الخارجية

لعبت عوامل خارجية كثيرة دورًا في الإطاحة بالنظام العسكري في الصومال، وسنركز هنا على أهم تلك العوامل والمسببات الخارجية التي كانت وراء نهاية النظام العسكري:

- تردي العلاقات الصومالية الخارجية

قبل عام 1975، كانت علاقات نظام الحكم الخارجية جيدة وخاصة مع الدول الغربية والشرقية، فسياسة الحياد الإيجابي التي تبنتها الثورة الاشتراكية آتت أكلها، لكن شهر العسل بالنسبة للنظام الحاكم لم يدم طويلاً، وسرعان ما تراجعت تلك العلاقات الخارجية إلى الحضيض، ففقد الصومال توازنه في إدارة سياسته الخارجية وعلاقاته. كما أن تبني نهج الاشتراكية، والقضاء على القيم الإسلامية، وإعلان قانون الأحوال الشخصية الذي تضمن بنودًا متناقضة، وإعدام عشرة من خيرة العلماء الذين عارضوا تلك القوانين التي تتنافى مع القيم الإسلامية، جعل علاقة النظام الخارجية تسوء مع الدول العربية والإسلامية.

- غياب الاهتمام الدولي والعربي

سرعان ما دخل الصومال في أتون فوضى سياسية وحرب دموية لم يلتفت إليها العالم والدول الإفريقية سريعًا لإنقاذ البلاد من التفكك،

ومع تمدد الفوضى الأمنية في مقديشو، أغلقت الأمم المتحدة مكاتبها وأجلت موظفيها من الصومال، مثلما فعلت البعثات الدبلوماسية والمنظمات الطوعية غير الحكومية؛ إذ إن الأزمة الصومالية صادفت أحداثًا دولية مهمة أخرى كتفكك الاتحاد السوفيتي وبداية الحرب اليوغسلافية السابقة، وهما الحدثان اللذان استأثرا بحيز كبير من اهتمام المجتمع الدولي، واستفاق العالم بعد شهور من الحرب الطاحنة على أزمة إنسانية في القرن الإفريقي[1].

(1) علي، محمد أحمد، **التدخل الدولي في الصومال..الأهداف والنتائج**، (مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، 2005)، ص 5.

الفصل الثاني

مشروع الفيدرالية في الصومال
من إرث المستعمر إلى الجوار

يبحث هذا الفصل طبيعة الصراعات بين القـــوى الغربيـــة الـــتي هيمنت على الصومال منذ ما يزيد على قرن ونصف القرن، ويـــدرس أهداف تلك الدول الاستعمارية (البريطانية والإيطاليـــة والفرنســـية)، ويرصد الأساليب والسياسات التي اعتمدت عليها القوى الاســـتعمارية في إبقاء الصومال تحت الاحتلال لعقود من الزمن.

كما يتناول الفصل أيضًا السياسات الإقليمية وخاصة لدول الجوار (إثيوبيا، وكينيا) في ظل غياب بارز للدور العربـــــي والإســـلامي في الوقوف إلى جانب الصومال، الذي يواجه حملات تقسيم ممنهجة وسط غياب التحدي الصومالي والبعد الاستراتيجي للصـــوماليين لمواجهـــة أطماع الدول الإقليمية والغربية لتقسيمه إلى ولايات فيدرالية ضـــعيفة الخبرات السياسية والإدارية، وتعـــيش في موجـــات مـــن الأزمـــات الاقتصادية رغم مواردها الطبيعية التي تحتاج إلى استغلالها.

كما يناقش هذا الجزء دور المحاصصة القبلية والسياسية في الصـــومال وسط جغرافية تتمتع القبلية فيها برصيد واسع من الحظوظ أمام الكفاءات الإدارية والسياسية، ويبحث أيضًا جذور ونشأة الفيدرالية في الصـــومال، وكيف انتقلت من أقبية ومؤتمرات دول الجـــوار إلى الواقـــع الصـــومالي، ونتساءل: هل تمثل الفيدرالية حلًّا لمعضلة الصومال أم أداة لتفكيكه بعد أن اسْتُنْفِدَت كل الوسائل والآليات الممكنة لتقسيم وتمزيق وحدة الصومال؟

ويربطنا هذا الفصل بمستقبل الصومال في ظل النظـــام السياســـي المفروض عليه، أي الفيدرالية المقننـــة، ومـــدى ملاءمتـــها في المنشـــأ

الصومالي، إلى جانب التحديات التي تقف حجر عثرة أمام هذا النظام الفيدرالي ومدى إمكانية استمراره كنظام سياسي قابل للعيش في بيئة مضطربة سياسيًّا وأمنيًّا. ويتناول الفصل الثاني، الإشكاليات الاقتصادية والإدارية للفيدرالية، والصراعات السياسية الراهنة بين الصوماليين، والتي تتركز في معظمها على تقسيم الموارد الطبيعية للبلاد، في ظل غياب رؤية سياسية وأبعاد استراتيجية لإدارة البلاد، بعيدًا عن لغة المصالح الآنية، والتحالفات والتجاذبات الإقليمية والدولية.

الصومال الكبير: حلم مزَّقه الاستعمار الغربي

أولًا: خلفية تاريخية: الاستعمار الغربي في الصومال

عَرَفَ الصومال موجة من الهجمات الاستعمارية منذ بداية مرحلة الكشوف الجغرافية في نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر، وذلك بعد أن نجح البرتغاليون في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وأقاموا لهم مراكز تحكم في العديد من المناطق الساحلية الإفريقية، ومن بينها منطقة شرق إفريقيا، وركز البرتغاليون في تلك الفترة على إخضاع مناطق الساحل الشرقي الإفريقي، ونجحوا في فرض سيطرتهم العسكرية على تلك المناطق الساحلية المطلة على المحيط الهندي[1]. وفي خضم تلك الكشوف الجغرافية في البحار الشرقية، ظهر الصومال في ميدان الصراع العالمي لموقعه الاستراتيجي المهم في شرق إفريقيا ولأنه أيضًا قاعدة إشراف وإدارة وتوجيه لأي منطقة في شرق إفريقيا والجنوب العربي ومنطقة ضبط وتموين الخطوط التجارية العالمية بين الشرق والغرب عبر خليج عدن ومضيق باب المندب[2].

---

(1) موسى، **الحرب الصومالية الإثيوبية 1977 وتأثيرها الإقليمي والدولي**، مرجع سابق، ص 14.

(2) محمود، سمية شيخ، "موانئ القرن الإفريقي: ساحة جديدة للتنافس الدولي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 19 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/11/161121115014284.html

وقد لعب موقع القرن الإفريقي الاستراتيجي دورًا في عملية تقسيم القوى الإمبريالية للقارة الإفريقية بعد مؤتمر بـــرلين 1885. فبريطانيـــا فرضت حمايتها على شمال الصومال لأن بربرة كانـــت تـــزوِّد عـــدن باللحوم والأطعمة، وتقع على مدخل خليج عدن الجنوبـــــي. كمـــا سارعت لتأمين وضع يدها في كينيا لإبعاد فرنسا عـــن منـــابع النيـــل ومصالح بريطانيا في السودان ومصر، وحين تسلَّلت فرنسا واحتلـــت جيبوتي ووجدت لنفسها منفذًا على البحر الأحمر، بـــادرت بريطانيـــا وأوعزت لإيطاليا باحتلال إريتريا لقطع الطريق أمام تمدد فرنسا.[1]

وبينما تقاسمت فرنسا وبريطانيا المناطق الشـــمالية مـــن الـــبلاد، سارعت إيطاليا إلى السيطرة على الجزء الجنوبـــي من القرن الإفريقـــي (الصومال) وسمي بذلك الصومال الإيطالي. وفي المحاور الآتية نوضـــح استراتيجية تقسيم الصومال من قبل القوى الاستعمارية الغربية وأهدافها الاستعمارية في الصومال الكبير.

1. الاستعمار البريطاني

ترجع العلاقة البريطانية بشمال الصومال إلى ما بين (1833–1825)؛ وذلك لَمَّا تعرض وطنيون صوماليون في مدينة بربرة للبـــاخرة البريطانيـــة ماري آن Marry Ann)) فقامت وحدة بريطانية بمحاصرة المنطقـــة، و لم تفك الحصار إلا بعد دفع السلطات الصومالية في المدينة تعويضًا عن تلـــك الحادثة؛ وبذلك يرجح تاريخ أول اتفاقية بين بريطانيا والسلطات الصومالية التي كانت تحكم شمال الصومال إلى عام 1827[2].

(1) المرجع السابق.

(2) عبار، **الدولة والقبيلة في الصومال**، مرجع سابق، ص 56.

ورغم ذلك كان الوجود البريطاني محدودًا وموجهًا فقط لمراقبة السواحل من الأطماع الاستعمارية الأخرى وبالذات فرنسا. وفي عام 1839، تعرضت بعثة بريطانية يقودها الرحالة بيرتون لهجوم من قِبَل الصوماليين، وحوصرت البعثة البريطانية، لكن الحصار انتهى بموجب اتفاقية تجارية بين بريطانيا وبين حاكم بربرة، استطاعت بمقتضاها استخدام الميناء وتعيين مقيم بريطاني لها في بربرة.

وقد تزامن الاهتمام البريطاني بالساحل الصومالي المواجه لخليج عدن مع سقوط مدينة عدن اليمنية بيد المستعمر البريطاني؛ وذلك بهدف اتخاذها محطة تموين للسفن البريطانية بالمياه والفحم والمؤن الأخرى اللازمة لها، كما مثَّل ميناء بربرة أهمية كبيرة بالنسبة للمستعمر البريطاني؛ إذ كان يستورد عبره المواد الغذائية وخاصة اللحوم.

وفي 1866، أبرم الوكيل السياسي البريطاني في عدن اتفاقية تجارية مع السلطان محمود يوسف (سلطان مجيرتينيا) بشأن الصداقة والتبادل التجاري، بالإضافة إلى الشروط المعتادة التي من شأنها أن تقيِّد قوة السلطان وتربطه بعجلة المصالح البريطانية. وبموجب اتفاقيات ومعاهدات مع السلطات في الإقليم الشمالي من البلاد، توسعت رقعة نفوذ المستعمر البريطاني في المنطقة الشرقية من القرن الإفريقي، وتمدد نفوذها سياسيًّا ومحليًّا، وتمثلت السياسات الاستعمارية التي انتهجتها بريطانيا في الصومال الشمالي في استخدام السلاطين ورؤساء القبائل وعملاء آخرين ذوي نفوذ لمراقبة تحركات القبائل تحت إشراف مباشر من السلطات الاستعمارية، وعقد اتفاقيات ذات نصوص تحتمل أكثر

من معنى بحيث تفسِّرها عند التنازع حسب مصالحها الوطنية[1].

ولذلك، تدخل المستعمر البريطاني في الأقاليم الصومالية الشمالية، وعمدت الخارجية البريطانية في تلك الحقبة إلى تقسيم سواحل الصومال، فقسمتها إلى:

- من بوغاز (باب المندب) إلى مدينة زيلع.
- من شرق زيلع إلى رأس حافون ويضم بلهار وبربرة[2].

2. المستعمر الفرنسي في الصومال الجيبوتي[*]

بدأ الاهتمام الفرنسي بمنطقة القرن الإفريقي منذ عام 1831 حينما اتخذت خطوات عمليات في ارتياد واكتشاف تلك المنطقة والبحث عن مكان لإيجاد مستعمرة لها هناك، و لم تبدأ فرنسا التوسع الفعلي إلا في عصر نابليون الثالث، ففي 13 أكتوبر/تشرين الأول 1859، أصدر الإمبراطور الفرنسي تعليماته بالتوجه إلى المنطقة الواقعة بين مصوع وقبة الخراب لاستكشافها، منذ ذلك الحين انطلق النفوذ الفرنسي ليُحكم قبضته في واحدة من أهم الممرات العالمية اليوم[3].

---

(1) "أرض الصومال البريطاني"، **المعرفة**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: 28 مايو/أيار 2018):

https://bit.ly/2LEzTuC

(2) يونس، محمد عبد المنعم، **الصومال..وطنًا وشعبًا**، (دارة النهضة العربية، القاهرة، 1962)، ط 1، ص 50.

(*) يُقصد بالصومال الجيبوتي الجزء الذي نال استقلاله من فرنسا عام 1977 ويُعدُّ جزءًا من الأراضي الصومالية الخمسة التي فتَّتها الاستعمار الغربي.

(3) موسى، **الحرب الصومالية الإثيوبية 1977 وتأثيرها الإقليمي والدولي**، مرجع سابق، ص 17.

وفي 11 مارس/آذار عام 1862، احتلت فرنسا خليج تاجورة، وتمدد النفوذ الفرنسي إلى أن وضع يده على ميناء أبوخ من خلال اتفاقية أبرمتها فرنسا مع شيوخ المنطقة. ومنذ ذلك التاريخ لم تستخدم فرنسا هذا الميناء بصورة دائمة، وعندما شعرت عام 1880 بأن إنجلترا تطوقها في عدن، لجأت إلى افتتاح قناة السويس، ووجدت أن هذه البقعة مهمة استراتيجيًّا واقتصاديًّا، ولذلك قامت باحتلال أبوخ عام 1881، ومنها بسطت نفوذها على كامل تراب جيبوتي، من خلال سياسة العصا والجزرة التي لجأت إليها لإقناع رجال القبائل وشيوخ المنطقة.

وفي عام 1896، صدر مرسوم فرنسي بوضع المناطق التي سيطرت عليها فرنسا في شرق إفريقيا تحت إدارة واحدة عُرفت فيما بعد باسم "الصومال الفرنسي" واتخذ من جيبوتي مقرًّا للحاكم الفرنسي، على أن الفرنسيين كانوا يحلمون بإمبراطورية تمتد من غرب القارة إلى شرقها، ونادى وزير الخارجية الفرنسي، غابرييل هانوتو، (1894-1895) (Gabriel Hanotaux) بمد خط واصل يمتد من داكار غرب إفريقيا إلى جيبوتي[1].

وفيما يلي نوجز أبرز محطات الاستعمار الفرنسي في الصومال الجيبوتي[2]:

- في عام 1892، أصبحت جيبوتي العاصمة الرسمية للبلاد وارتقت بحلول عام 1895 إلى مدينة آخذة في الازدهار.

---

(1) مرجع سابق، ص 19.

(2) آدم، عبد السلام علي، "إطلالة على رحلة النضال الوطني من أجل الاستقلال"، **القرن**، 29 يونيو/حزيران 2009، (تاريخ الدخول: 22 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://www.alqarn.dj/29%20609/article9.php

- في عام 1897، توصلت فرنسا إلى اتفاق مع الإمبراطور منليك لمد هذا الخط وبدأت الشركة الإمبراطورية لخطوط حديد إثيوبيا، وهي شركة فرنسية يملكها فرنسيون وتخضع لرقابة الحكومة الفرنسية، عملها لإنشاء الخط واستغرقت عمليات مدِّه عشرين عامًا.
- في عام 1948، قررت الحكومة الفرنسية منح إقليم جيبوتي نظامًا نقديًّا وجمركيًّا خاصًّا، وابتداء من عام 1949 أصبح فعلاً ميناء جيبوتي حرًّا.
- في مارس/آذار عام 1949، صدر الفرنك الجيبوتي وارتبطت العملة الجديدة بالدولار الأميركي، وأصبحت هذه العملة مضمونة بغطاء من الدولار في الهيئة الأميركية الفرنسية بنيويورك.
- بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حُرِّم على المواطنين في جيبوتي الانضمام إلى أي حزب سياسي كما حرم عليهم إنشاء أحزاب سياسية في البلاد، أو عقد ندوات سياسية وممارسة أي نشاط سياسي.
- سُمح بعد ذلك للعمال ومعظمهم من العاملين في الميناء أو العاملين مع السلطة الفرنسية بتكوين نقابة عمالية كمظهر من مظاهر الديمقراطية الفرنسية.
- في بداية الستينات، أصدرت السلطات الفرنسية قانونًا انتخابيًّا جديدًا يقضي بزيادة عدد أعضاء المجلس الإقليمي إلى اثنين وثلاثين عضوًا بدلاً من ثلاثين عضوًا، وأصبحت المقاعد في الدوائر التي تضم الفئات المثقفة التي تناضل من

أجل الاستقلال أقل ممَّا كانت عليه وازداد عدد المقاعـــد في المناطق الرعوية والبعيدة عن العمران والسياسة.

- انتخب المجلس الذي كوَّنته فرنسا رئيسًا فرنسيًّا له، وعلـــي عارف برهان نائبًا للرئيس، وبحث المجلس الإقليمي للساحل الصومالي الفرنسي، في ديسمبر/كانون الأول 1958، الوضع السياسي واختار إبقاء الوضع الراهن بأغلبية 27 صوتًا مقابل خمسة أصوات.
- في الخامس والعشرين من شهر يونيو/حزيران عـــام 1977، اجتمع مجلس النواب في جيبوتي وانتخب بالإجماع حســـن جوليد ابتدون أول رئيس للجمهورية وارتفع علم جيبـــوتي وحل محل علم فرنسا.

وكان لفرنسا حوافز رئيسية دفعتها لإيجاد موطئ قـــدم لهـــا في منطقة القرن الإفريقي بصورة عامة وتوفير ميناء لتزويد سفنها بـــالوقود على الطريق الطويل إلى مستعمراتها في مدغشقر والهنـــد الصـــينية، إلى جانب تنمية تجارتها وتوسيع نفوذها الاقتصادي في مستعمراتها، وذلك من خلال السيطرة على مستعمرة جديدة في منطقة إفريقيـــا الشـــرقية والاستفادة من إنتاجها ومواردها المحلية لدعم الاقتصاد الفرنسي.

3. المستعمر الإيطالي (صوماليا)

على الرغم من أن إيطاليا عانت ومن يلات التخلف والانقســـام الداخلي، بدءًا بنشوء الإقطاعيات ودويلات متعددة متباينة في الحكـــم والإدارة، فإنها عندما حققت وحدتها 1866 شرعت في اتباع سياســـية خارجية استعمارية نشطة فيما وراء البحار.

وبموجب سعيها للهيمنة على جنوب الصومال، أرسلت إيطاليا بعثة اشتُهرت بـ "بعثة تشيكي"، نسبة إلى قائدها (Cecchi)، على السفينة الحربية "بارباريجو" إلى مصب نهر جوبا، وكلفته بالإبحار في النهر حتى آخر نقطة صالحة للملاحة فيها، وزيارة أقاليم الصومال وإعداد تقرير شامل عن هذه المناطق للتعرف على إمكانية استغلالها.[1] ودخل تشيكي في مفاوضات مع السلطان وأظهر نيته في إيجاد منطقة قرب مصب نهر جوبا ليقيم معها علاقات تجارية؛ مما أدى إلى إثارة شكوك السلطان في نوايا إيطاليا، وأظهر عدم قبوله للأمر، كما رفض السلطان منح الحكومة الإيطالية أي شبر من السواحل الصومالية الجنوبية لإيطاليا، فأراد تشيكي أن يستخدم القوة للوصول إلى أغراضه إلا أن القنصل الإنجليزي في زنجبار تدخل لحل النزاع، فانتهى الأمر إلى عقد معاهدة بين تشيكي الممثل الإيطالي والسلطان برغش بن سعيد حاكم زنجبار[2].

وبموجب هذا الصلح مع السلطات المحلية في الجنوب، عادت بعثة تشيكي إلى روما، وكانت المعاهدة مع السلطان أكبر نجاح حققته البعثة، بعد ذلك طلبت إيطاليا من السلطان التنازل عن منطقة كسمايو، فتباطأ في الرد على الطلب فأمرت إيطاليا بعض سفنها باستخدام القوة وإخضاع السلطان، لكنه استنجد ببريطانيا وألمانيا،

(1) البصري، حسن، "الصومال في القرن العشرين (الحلقة السابعة)"، **مركز مقديشو للبحوث والدراسات**، 5 سبتمبر/أيلول 2015، (تاريخ الدخول: 22 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://mogadishucenter.com/2015/09/الصومال-في-القرن-العشرين-الحلقة-السابعة/

(2) المرجع السابق.

فأعلنت بريطانيا: "إننا لا نقبل استخدام العنف مع السلطان".

ومما أسهم في التمدد الإيطالي نحو المناطق الجنوبية احتلالها لميناء مصوع الإريتري سنة 1858، وأعقب ذلك زيارة إحدى الوحدات البحرية الإيطالية لزنجبار ومقابلة قبطانها للسلطان برغش بن سعيد وعقده مع السلطان، في مايو/أيار عام 1858، اتفاقية عززت نفوذ إيطاليا ومنحتها بعض الامتيازات التجارية[1].

وفي 18 نوفمبر/تشرين الثاني 1889، قامت شركة شرق إفريقيا البريطانية بتوقيع عقد على تسليم هذه الأراضي مع حكومة إيطاليا. وكانت بريطانيا اشترطت موافقة سلطان زنجبار، لكنه توفي بعد يوم من هذه الاتفاقية، فأسرعت إيطاليا بإبلاغ الدول الأوروبية فرض حمايتها بصفة رسمية على سواحل الصومال الشرقية، كما أن السلطان الجديد، علي بن خليفة، ترك الحرية للمستعمرين في المنطقة[2].

وبهذه الاتفاقية التجارية بين إيطاليا وبريطانيا حققت إيطاليا هدفًا مهمًّا؛ حيث جعلت أعمالها في المنطقة معترفًا بها بصفة رسمية ومن قِبَل أكبر الدول الاستعمارية منافسة، وهي بريطانيا التي كان تهدف إلى تسهيل احتلال إيطاليا للمنطقة من أجل إيقاف الفرنسيين ومحاصرتهم في مستعمرتهم (أبوخ). وهكذا تكونت المستعمرة الإيطالية في جنوب الصومال والتي عُرفت فيما بعد بـ "الصومال الإيطالي".

(1) موسى، **الحرب الصومالية الإثيوبية 1977 وتأثيرها الإقليمي والدولي**، مرجع سابق، ص 20.

(2) يونس، **الصومال..وطنًا وشعبًا**، مرجع سابق، ص 61.

ثانيًا: التدخلات السلبية الغربية لتقسيم الصومال

إن الخطر الداهم الذي يحدق بالأزمة الصومالية هو التفتيت الناعم الذي بدت ملامحه واضحة على الخريطة الصومالية التي تتجزأ إلى ولايات إقليمية تلوِّح بالانفصال من هنا أو هناك، ويعتبر البعض ذلك قفزًا سريعًا من الفوضى السياسية الداخلية إلى شرعنة التبعية السياسية والإدارية لدول الجوار، وخصوصًا إثيوبيا وكينيا، التي تبذل جهدًا جبارًا لجعل الصومال كيانات ودويلات تدور في فلكها[1].

وبدأ الغرب يهتم بالضلع الشمالي في البلاد لأهميته الجيوسياسية والاستراتيجية، بالإضافة إلى كونه بوابة استراتيجية يتم التحكم من خلالها فيما يجري بالساحة السياسية الدولية عمومًا، وعلى الأخص الشرق الأوسط، وهو ما يضمن مستقبلاً آمنًا وسلامة إسرائيل على حساب الشعوب العربية والإسلامية. وهذا الاهتمام المتزايد ينبع من سياسة أميركية غربية تجاه المنطقة. ففي تصريح لمساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون الإفريقية، جوني كارسون (Johnny Carson)، في أكتوبر/تشرين الأول عام 2010، قال: "إن الولايات المتحدة لا تخطط للاعتراف بحكومتي (بونتلاند وأرض الصومال) على أنهما دول مستقلة"؛ لكنه ألمح إلى أن واشنطن يمكن أن تحاول الاتصال بجماعات في جنوب وسط الصومال، بما في ذلك حكومات محلية وعشائر قبلية؛ وفي الوقت نفسه غير منحازة رسميًّا أو بصفة مباشرة لحكومة مقديشو،

(1) محمد، شافعي، "الصومال.. بين عنف دام وتفتيت ناعم"، **شبكة الصومال اليوم**، 6 مايو/أيار 2011، (تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2017):

https://bit.ly/2OkaKYu

وستعمل على تعزيز حكومة الرئيس شيخ شريف أحمد (2009–2012) المؤقتة التي فقدت السيطرة على الكثير من أحياء مقديشو والكثير من جنوب ووسط الصومال لصالح حركة الشباب[1].

هذا التصريح يحمل في طياته إشارة مبطنة لمدى التغير السياسي الذي طرأ على السياسة الخارجية الأميركية تجاه القرن الإفريقي، بالإضافة إلى الأسلوب الجديد الذي بدا واضحًا أكثر من ذي قبل، وهو استبدال القوة الناعمة بالأسلوب العسكري القديم الذي جعل أميركا في وضع اقتصادي يواجه تحديات كثيرة وبات كفيلاً بهزيمتها من أفغانستان والعراق، وأدى إلى تذبذب سياستها الخارجية نحو العالم الإسلامي.

غير أن أميركا كان لها أهداف من وراء التدخل العسكري في الصومال؛ إذ كانت تطمح إلى إيجاد قواعد عسكرية لها خارج أوروبا الغربية، بالإضافة إلى تأمين مصالحها السياسية والاستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي، وذلك بعد ظهور حركات إسلامية وخاصة حركة الاتحاد الإسلامي التي تتمتع بالسيطرة على كل من مدينة (لوق، طوبلي، ورأس كامبوني، ولاس قري)، كما أنها تولت إدارة كل من ميناء بوصاصو (إقليم بونتلاند حاليًّا) وميناء مركة بإقليم شبيلي السفلى (جنوب الصومال). وسعت إدارة واشنطن في خضم الاحتراب الداخلي والحروب إلى تصفية الحركات الإسلامية المسلحة منها، ومما يؤكد ذلك أن السفير الأميركي السابق لدى الصومال، روبرت أوكلي (Robert Oakley)، ناقش مع زعماء الفصائل الصومالية أمثال: علي مهدي وعيدي، ومحمد أبشر، وعبد الله يوسف، كيفية تعاونهم مع قوات الأمم المتحدة للقضاء على الحركات

(1) المرجع السابق.

الإسلامية التي تجد دعمها من السودان وإيران[1].

وفي هذا السياق، يُروى أن الرئيس الصومالي الأسبق، عبد القاسم صلاد حسن، قال: إن مندوبًا من السفارة الأميركية في نيروبي قال له وبصريح العبارة: "إن أميركا تساند الفوضى في الصومال"؛ الأمر الذي يعكس رغبة الولايات المتحدة في إبقاء الصومال على وضعه الفوضوي، ويقف أمام جهود الإصلاح العربية والإسلامية لانتشاله من أتون الفوضى والصراعات السياسية والأمنية.

أما أوروبيًّا، فبعد استقلال الصومال وولادة الجمهورية الصومالية، عام 1960، كانت علاقات الدول الكبرى مع الصومال متوترة بسبب التقسيم الاستعماري للصومال إلى نفوذ بريطاني، وإيطالي، وفرنسي في ظل مطالبة الصومال بتوحيد أراضيه مما انعكس سلبًا على العلاقات الصومالية-الغربية[2].

إذن، يمكننا القول: إن بناء الدولة وإيجاد مؤسسات حكومية جديدة وتقوية المؤسسات القائمة يُعَدُّ إحدى أهم قضايا المجتمع العالمي؛ لأن الدول الضعيفة والفاشلة تبقى مصدر أكثر مشاكل العالم خطورة، مثل الفقر ومرض الإيدز والمخدرات والإرهاب، ويكاد يكون هذا هو الخطاب الرسمي في دوائر السياسة الغربية، لكن ما يتغافله هذا الخطاب،

---

(1) شيخ علي، محمد أحمد، **التدخل الدولي في الصومال.. الأهداف والنتائج**، مرجع سابق، ص 67.

(2) ياسين، فهد، "عودة العلاقات الصومالية-الروسية بعد عقود من القطيعة: أهدافها ومستقبلها"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 29 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/06/160629115551093.html

هو السجل الحافل بالتناقض الذي يملكه المجتمع الدولي في تعامله مع الدولة الفاشلة لإعادة البناء والاستقرار في فترة ما بعد النزاع المسلح. ففي كل من بنما وكوسوفا وتيمور الشرقية تمكّن المجتمع الدولي من استنباط وسائل وآليات أفضل لتحقيق الانسجام الداخلي، بينما دول مثل الصومال وأفغانستان تعامل معها المجتمع الدولي عمومًا، وأميركا خصوصًا، بلا مبالاة شديدة فيما يتعلق ببناء الدولة.[1]

(1) عبد الرحمن، صهيب، "قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 7 يونيو/حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170606120026903.html

المبحث الثاني

الدور الإقليمي والإفريقي في تمزيق وحدة الصومال

لتناول الدور الإقليمي والإفريقي في تمزيق وتفتيت وحدة الصومال، لابد من الإشارة إلى أدوار عديدة وأجندات مختلفة للدول الإفريقية وخاصة تلك المجاورة للصومال، بالإضافة إلى البحث في دور المنظمات الإقليمية والإفريقية وسعيها الحثيث لإبقاء هذا القطر العربي في مجاهيل الفوضى السياسية والأمنية ومرتع الويلات الإنسانية.

لعبت دول الجوار طيلة العقدين الماضيين دورًا في تعقيد المسألة الصومالية إقليميًّا ودوليًّا، وأسهمت سياساتها، وخاصة إثيوبيا وكينيا، في صب الزيت على النار الصومالي، رغم أن تلك الدول كانت تستضيف بين الفينة والأخرى مؤتمرات للمصالحة الوطنية، وكانت تعمل سرًّا من أجل إحباط وإفشال تلك المؤتمرات، حرصًا على عدم نهوض الصومال مجددًا. وفيما يلي نتناول أدوار كل من إثيوبيا وكينيا، وانعكاساتها وتأثيراتها السلبية على الأمن في المنطقة بشكل عام والصومال على وجه الخصوص.

1. إثيوبيا: العداء التاريخي للصومال

يرجع تاريخ العداء المستفحل في منطقة القرن الإفريقي، وخاصة بين الصومال وإثيوبيا، إلى فترة الإمبراطوريات الإثيوبية التي حكمت إثيوبيا والثوار الصوماليين الذين قاوموا الاحتلال الغربي والحبشي في شرق القارة الإفريقية، فمنذ ذلك التاريخ السحيق لم تتوقف التدخلات الإثيوبية السياسية والعسكرية في الشأن الصومالي، وهي الأسباب نفسها التي جعلت العلاقة بين الجارتين برميل بارود سرعان ما ينفجر لأقل شرر يتطاير من هذا الطرف أو ذاك طوال الأعوام السبعين الماضية[1].

ونتيجة الغزو الأوروبي لسواحل الصومال المتمثل في كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، أسهمت تلك الدول في تمدد النفوذ الحبشي في الأراضي الصومالية؛ وبعد انسحاب المصريين من سواحل الصومال شجعت فرنسا الحبشة على احتلال مدينة هرر عام 1887، كما شجعت بريطانيا إمبراطور الحبشة، منليك الثاني، على التوسع على حساب الصوماليين، ليظل الصومال ممزق الأوصال.

وبشكل عام، فإن النزاع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا قديم يرجع إلى أواخر القرن التاسع عشر، ولم يصل الطرفان حتى اليوم إلى حل نهائي يرضيهما رغم تدخل الأمم المتحدة وتوصياتها المتعددة بوضع حد لهذا النزاع؛ إذ إن جميع المباحثات التي عُقدت لتسويتها كان نصيبها الفشل، حيث لم تهتم إثيوبيا بالوصول إلى حل، لأنها كلما طال

---

(1) عبد العاطي، محمد، "العلاقات الصومالية الإثيوبية..صراع لا يتوقف"، **الجزيرة نت**، 29 ديسمبر/كانون الأول 2012، (تاريخ الدخول: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/fd084d60-ed25-47a0-bf6a-b12fc9d28c70

الزمن ثبتت أقدامها أكثر، لذلك تهدف إلى تأجيل حل المشكلة. وكانت المشاكل الحدودية التي أورثها المستعمر الأوروبي للمنطقة وراء حربين غير متكافئتين نشبتا بين البلدين، فتارة كانت القوة العسكرية تميل لإثيوبيا وتارة أخرى للصومال.

- حرب الستينات (يناير/كانون الثاني 1964-أبريل/نيسان 1964)

اتخذت الحرب الباردة بين القوتين العظميين من أراضي الصومال وإثيوبيا ساحة لصراعاتهما، فاندلعت حرب كبيرة بين إثيوبيا والصومال تحت شعار الأحقية في إقليم أوغادين التي انطلقت شرارتها في يناير/كانون الثاني عام 1964[1]. فدعمت الولايات المتحدة إثيوبيا بالمال والسلاح والتأييد السياسي في المحافل الدولية بينما وقف الاتحاد السوفيتي والصين وراء النظام الماركسي في الصومال وقدمتا له كذلك المال والسلاح. وبعدما أنهكت الحرب الدولتين المستقلتين حديثًا ولم يعد في مقدور أي منهما الاستمرار في القتال وخفَّت حدة الاستقطاب على مسرح الأحداث الدولية، خيَّم الهدوء على الحدود بين البلدين الجارين، لكنه هدوء حذر وبرميل بارود ينتظر عود ثقاب ليعاود الاشتعال والانفجار من جديد.

ومع تزايد مطالب الحكومات الصومالية المدنية، عاد شبح الحرب من جديد بين الصومال وإثيوبيا، فاندلعت الحرب مجددًا؛ حيث بادرت

(1) عبد العاطي، محمد، "الصومال وإثيوبيا.. تاريخ من الصراع المتوتر"، **الجزيرة نت**، 25 يونيو/حزيران 2006، (تاريخ الدخول: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017):

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2006/6/25
/الصومال-وإثيوبيا-تاريخ-من-الصراع-المتوتر/

إثيوبيا بشنِّ هجوم موسع على الحدود الصومالية بقيادة الجنرال أمـــان عندوم، بهجمات جوية وأرضية، وانطلقت الفرقة الثالثة مـــن الجـــيش الإثيوبـــي في مناطق صومالية على طول الحدود الصومالية-الإثيوبيـــة، وقصفت الطائرات الإثيوبية مدينة هرجيسا، ثاني أكبر المدن الصومالية، وكان الحليف الأميركي الدولي لإثيوبيا مساندًا لها من حيـــث تقـــديم المشورة والاستشارة العسكرية لأجل الانتشار في الأراضي الصومالية، بينما كان في الوقت نفسه يضغط على الجانب الصومالي للعدول عـــن مواقفه تجاه دعم حركة التحرر والمقاومة في إثيوبيا(1).

وفي 16 فبراير/شباط 1964، تدخلت منظمة الوحـــدة الإفريقيـــة لوقف الحرب بين الطرفين بدعوة من الرئيس السوداني، إبراهيم عبود، وقد وافق الإمبراطور الإثيوبـــي، هيلا سيلاسي، على هذا الاقتراح، إلا أن قواته كانت تواصل هجماتها على الجيش الصومالي الذي استجاب لأوامر الانسحاب من القيادة المركزية في مقديشو، غير أن وقف إطلاق النار الفعلي بين الجانبين دخل حيز التنفيذ في 31 مارس/آذار 1964 بعد اتفاق برعاية الرئيس السوداني إبراهيم عبود(2).

- حرب السبعينات (13 يوليو/تموز 1977-15 مارس/آذار 1978)

بعد أربع سنوات من حكم سياد بري قرر تقديم الـــدعم المـــالي والتدريب العسكري للصوماليين المتواجدين في إقليم أوغادين والمطالبين بعودته إلى السيادة الصومالية، لتندلع عام 1977 حرب دامـــت عامًـــا كاملاً قبل أن يتوقف القتال بين الجيشين النظاميين ليبدأ صراع آخـــر

---

(1) موسى، **الحرب الصومالية الإثيوبية 1977 وتأثيرها الإقليمي والـــدولي**، مرجع سابق، ص 48.

(2) المرجع السابق، ص 50-51.

تقوده الجماعات المسلحة المدعومة من البلدين. وقد استمر هذا الصراع حتى عام 1988، وهو العام الذي توصل فيه الطرفان إلى اتفاقية لإحلال السلام بينهما لم تدم أكثر من عامين؛ إذ سرعان ما حدث انقلاب على حكم سياد بري عام 1991 قامت به ما عُرفت بالميليشيات الوطنية.

أدى تدهور العلاقات الصومالية-السوفيتية إلى حرمان الصومال من تزويد الجيش بالأسلحة والذخيرة، فقد ارتكب سياد بري أخطاء في تقديراته للموقف السياسي العسكري، لاسيما في تقييمه للموقف السوفيتي، كما بنى موقفه السياسي والعسكري على أن الولايات المتحدة والدول العربية والإسلامية (السعودية ومصر وإيران) سوف تسارع إلى دعم الصومال في حال اتساع نطاق المواجهة العسكرية مع إثيوبيا، إلا أن شيئًا من ذلك لم يحدث. وقد ذكر الرئيس الصومالي، محمد سياد بري، "أن هزيمة بلاده، جاءت بسبب تسرع القيادة الصومالية في إعلان حربها ضد إثيوبيا، معتمدة في ذلك على وعود بدعمها من قبل المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة، التي لم تلتزم بوعودها، ولهذا اعتبر أن قرار الحرب كان أكبر خطأ في السياسة الخارجية"[1].

وعقب سقوط الدولة المركزية مطلع التسعينات من القرن العشرين تطور الوضع في الصومال نتيجة التدخلات الإثيوبية إما بالوكالة من خلال أمراء الحرب السابقين أو عبر أذرعها العسكرية التي تتمركز بالقرب من الحدود مع الصومال. وبدأ التوغل الإثيوبي في الصومال أول مرة بعد سقوط الحكومة المركزية في الصومال في

---

(1) Dualeh, A. H. *From Barre to Aideed-Somalia: The Agony of a nation*, (Stellagraphics, kenya, 1994), p.95.

أغسطس/آب 1996، حينما داهمت القوات الإثيوبية المناطق الحدودية، مثل بلدة دولو، وبلدة حوا[1]، لملاحقة أعضاء جماعة الاتحاد الإسلامي. وفي مايو/أيار 1999، سيطرت قوات إثيوبيـة، بمسـاعدة الفصـائل الصومالية الموالية لإثيوبيا، على بلدة لوق في جنوب غرب الصـومال على مقربة من الحدود مع إثيوبيا وكينيا. كما أدى عدم الاسـتقرار في المنطقة إلى اجتياح عسكري إثيوبـي بري عبر غطاء حكومي، عـام 2006. وكانت إثيوبيا من أكثر المستفيدين من تفتيـت الصـومال إلى عدة دول، وبالإضافة إلى ذلك، فإن إثيوبيا لا تريد صومالاً قويًّـا بـل ضعيفًا مفككًا[2].

2. الصومال وكينيا: صراع الجغرافيا والتاريخ

يتمركز الصراع الصومالي-الكيني على المنطقة الشرقية من كينيـا المعروفة اختصارًا بـ "أنفدي" (Northern Frontier District) والتي تم احتزاؤها خلال فترة الاستعمار البريطاني ومنحها إلى كينيا، وتبلـغ مساحة هذا الجزء 127.358.5كلم^2، أي ما يقارب 20% من مسـاحة كينيا الحالية، ويسكنه الصوماليون. وقد حاول الصومال منذ استقلاله

---

(1) عبد الشكور، عبد الرحمن، "انضمام إثيوبيا إلى الأميصوم وحسابات الربح والخسارة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 13 مـارس/آذار 2014، (تـاريخ الدخول: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201431374854298633.html

(2) مورو، محمد، "الصراع الدولي والإقليمي في الصومال"، **الجزيرة نت**، 28 ديسمبر/كانون الأول 2006، (تاريخ الدخول: 26 أكتوبر/تشـرين الأول 2017):
https://bit.ly/2bItVXv

استعادة هذا الجزء؛ حيث تم قمع الأهالي في تلك المنطقة لمطالبتهم بالاستقلال والانضمام إلى الصومال، ولكن تخلت الحكومة الصومالية عن المطالبة بهذه المنطقة بعد توقيع معاهدة مع كينيا عبر وساطة تنزانيا عام 1963[1].

وبعد دخول الصومال في قبضة الحكم العسكري (1991-1969) كانت العلاقات بين الصومال وكينيا تتسم بالجمود السياسي، والعداء بين البلدين، ولكن الرئيس الصومالي الأسبق، محمد سياد بري، لم يحاول الهجوم على كينيا لاستعادة "أنفدي"، كما فعل في إثيوبيا، عام 1977، عندما اجتاحت القوات الصومالية الحدود مع إثيوبيا وحررت المناطق الصومالية قبل أن تضطر إلى الانسحاب بعد ما وجد النظام الإثيوبي دعمًا عسكريًّا من الدول الشيوعية في العالم.

أما بعد سقوط الدولة المركزية فركزت كينيا على تعميق الجرح الصومالي النازف، وذلك من خلال تبني سياسة جديدة تتمحور حول تنظيم مؤتمرات مع الفصائل الصومالية، ثم تنتهي تلك المفاوضات بالفشل، وهي سياسات ترمي إلى إبقاء الصومال في وضعه المتردي أمنيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، وقد رافق ذلك تدخل عسكري بري كيني، في أكتوبر/تشرين الأول 2011، أدى إلى أزمات سياسية بين الصومال وكينيا، في خضم موجة من الاتهامات تبادلها الطرفان؛ إذ أدان الرئيس الصومالي الأسبق، شريف شيخ أحمد، في تصريح شديد اللهجة التدخل الكيني العسكري، معتبرًا إياه مسًّا بالسيادة الصومالية، ودعا السلطات

---

(1) حسنين، رائد، **السياسة الإسرائيلية في إفريقيا**، (دار ابن رشد، د.ت)، ص 58.

الكينية إلى عدم اتخاذ خطوات عسكرية داخل الصومال، إذا لم يكن هناك تفاوض وتعاون بين الجانبين[1]. وأوضح شريف أن التوغل الكيني في الأراضي الصومالية قد يخلق سوء تفاهم بين الجانبين، وهذا ما سيجلب تجاذبًا سياسيًّا بين كينيا والصومال. أما البرلمان الصومالي فقد استنكر أعضاؤه التوغل العسكري الكيني؛ إذ قال النائب موليد معاني: إن تدخل القوات الكينية في الأراضي الصومالية يعتبر اعتداء صارخًا ضد السيادة الصومالية[2].

وبحسب المراقبين، فإن التدخلات السياسية والعسكرية الكينية في الصومال لها بعد اقتصادي أيضًا، وتنحصر تلك السياسات الاقتصادية وأهدافها في المحاور الآتية:

- **مسألة الحدود البحرية بين كينيا والصومال:** ظهر نزاع الحدود البحري بين الدولتين في عام 2009 حين وقّعت الحكومة الانتقالية الصومالية والحكومة الكينية مذكرة تفاهم حول الحدود البحرية بينهما.
- **مشروع ميناء لامو العملاق:** افتتح الرئيس الكيني السابق، مواي كباكي، عام 2011 مشروعًا ضخمًا طموحًا في لامو على الساحل الكيني في نقطة لا تبعد أكثر من 60 كلم عن الحدود الصومالية، ووضع حجر الأساس للمشروع.

---

(1) "التدخل العسكري الكيني يثير الجدل في الصومال"، **موقع إسلام تايمز**، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2011، (تاريخ الدخول: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
التدخل-العسكري-الكيني-يثير-جدلا-في-الصومال
/http://islamtimes.org/ar/doc/news/109813

(2) المرجع السابق.

- **حماية السياحة:** نتيجة تزايد عمليات الاختطاف في عمق كينيا، والتي تستهدف السياح الأجانب، ونالت من قطاعها السياحي، سارعت كينيا إلى الهجوم على جنوب الصومال بهدف حماية السياحة الكينية، وهو مطلب اقتصادي قبل أن يكون مطلبًا أمنيًّا[1].

وأيًّا كان الأمر، فإن التدخل الكيني في الصومال سياسيًّا وعسكريًّا أقل خطورة من التدخل الإثيوبي السياسي والعسكري، لكن تظل مقاطعة "أنفدي" هاجسًا تتمحور حوله السياسة الخارجية الكينية تجاه الصومال. وتُعَدُّ كينيا من أكبر المستفيدين من الأزمة الصومالية واستمرار الانهيار الاقتصادي بالصومال؛ حيث احتضنت المنظمات الدولية التي تقدم المساعدات للصومال، وتحول مقر البعثات الأجنبية من مقديشو إلى نيروبي، وبات ميناء ممباسا الكيني مكانًا لتصدير الثروة الحيوانية إلى الدول العربية وذلك بسبب الحرب الأهلية التي أدت إلى إغلاق ميناء مقديشو وكسمايو2 قبل عام 2000.

(1) عبد الله، عبد الله، "الأسباب الاقتصادية للتدخل الكيني في جنوب الصومال"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 27 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/2012112274715653616.html

المبحث الثالث

المحاصصة القبلية والسياسية في الصومال

تُجسِّد حالة الصومال أزمة مجتمعات ما بعد الاستعمار في محاولتها التوفيق بين الموروثات القبلية البدوية من جهة، والمنظومة الموروثة عن الاستعمار ذاته من جهة ثانية، في ظل عجز مؤسسات الدولة الصومالية عن استيعاب الاختلافات والتناقضات في المجتمع؛ حيث تمثل القبيلة في الصومال وحدة سياسية في النظام التقليدي. ويمكن القول: إن مقومات الدولة المستقلة وعناصرها شبه مكتملة للقبيلة، فأرض القبيلة ذات حدود واضحة، وأبناؤها يمثلون السكان، والانتماء والولاء لأرض القبيلة يستدعي الدفاع عنها وعن مراعيها، كما أن النظام القائم على القرابة والنسب يمثل السلطة السياسية التي تختص بكل ما يمس أوضاع القبيلة الداخلية وعلاقاتها بالقبائل الأخرى[1].

وفي العقد الأخير برز دور القبيلة في الحياة السياسية الصومالية بشكل أكثر نشاطًا وتغلغلاً، وذلك بعد أن قلَّل النظام العسكري السابق في سنواته الأولى دورها في السياسة الصومالية؛ إذ قام بحملات توعوية للحد من تأثيرها السلبي على الحياة السياسية والاجتماعية، وفي مهرجان عام أقام النظام العسكري بزعامة الجنرال الراحل سياد بري مناسبة رمزية لدفن

(1) عبار، **الدولة والقبيلة في الصومال**، مرجع سابق، ص 39.

القبيلة، ورد الاعتبار للقوانين وهيبتها أمام سلطة القبيلة.

ويتجسد الجانب السلبي للقبيلة من خلال توزيع المناصب والحقائب الوزارية طبقًا للأعراف القبلية المعمول بها في البلاد؛ وعندما تعبِّر عن عدم رضاها عن هذا التوزيع تصب جام غضبها على الحكومة المركزية والرئيس غالبًا وليس زعماء القبيلة[1].

ويمكن تلخيص دور القبيلة وتأثيراته في الحياة السياسية الصومالية في المحاور الآتية:

1. **توزيع الحقائب الوزارية والسُّلطة**: باتت عملية توزيع الحقائب الوزارية في الصومال في العقد الأخير تتم طبقًا للمحاصصة القبيلة المعروفة (4.5)[2]؛ وذلك دون إثارة مشاكل بين القبائل السياسية وعدم تهميش قبائل صومالية بعينها، لكن ذلك التقسيم العشائري ترك أثرًا في الحياة الإدارية والسياسية في البلاد.
2. **حماية وتأمين أفرادها من الملاحقة**: تُعَدُّ القبيلة عند الصوماليين مقدسة؛ إذ تحمي أعضاءها[3]وأفرادها من

(1) محمد، محمود عبد الصمد، "سلطة القبيلة أقوى من سلطة الدولة في المجتمع الصومالي"، **شبكة الصومال اليوم**، 4 مايو/أيار 2013، (تاريخ الدخول: 29 أكتوبر/تشرين الأول 2017): https://bit.ly/2Af0vSg

(2) قاعدة (4.5) تشكِّل تسوية سياسة لكتل عشائرية كبيرة، هي: در، دارود، هوية، دغل ومرفلي؛ إذ يحصل كل منها على نسب متساوية من الحصص (61×4= 244) لكن الكتلة الخامسة تحصل على نصف حصة (31 عضوًا) والتي تمثل تجمعًا للأقليات غير المنتمية إلى واحدة من الكتل المهيمنة على الوضع السياسي، ليصبح المجموع 275 عضوًا.

(3) مكي، حسن، **السياسات الثقافية في الصومال الكبير**، (دار المركز الإسلامي للطباعة، الخرطوم، 1990)، ص 76.

الاعتداء؛ ففي حال وُجِّهت لهم تهم من قِبَل السلطة الحاكمة أو ارتكبوا جرائم تمس بسيادة الوطن سياسيًّا وأمنيًّا، تتدخل سلطة القبيلة لفرض رأيها وقراراتها؛ ما يجعل قوة السلطة الحاكمة تتقهقر أمام بطش القبيلة، وهذا يعني أن القبيلة تمثِّل تحديًا أمام الحكومات الصومالية.

3. **فض المنازعات السياسية**: تتشارك القبيلة في الصومال مع الحكومات الصومالية في فض النزاعات السياسية، فغالبًا ما تستعين الحكومة الصومالية بشيوخ القبائل لنبذ الخلافات السياسية، وإجراء المصالحات مع زعماء العشائر لبعض القبائل، وذلك في حال برزت مشاكل سياسية أو إدارية بين الحكومة وقبائل معينة، وقد نجحت محاولات عديدة لرأب الصدع بين الحكومة والقبائل.

4. **وقف الحرب الأهلية**: أسهمت القبيلة في الصومال في بعض الأحيان في إخماد نار الحرب الأهلية في البلاد، والتي تتجدد بين الحين والآخر في بعض المدن والقرى بإقليم جلجدود الفيدرالي، وأسهمت في فض الاشتباكات المسلحة بين القبائل بالصلح والمفاوضات.

وبطبيعة الحال، فإن وباء القبلية في الصومال متجذر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فبعض الأنظمة الإدارية مبنية على القبيلة الواحدة التي تعتبر الطاغية في النظام السياسي والإداري في هذا الإقليم أو ذاك في شمال وجنوب البلاد. وفي العقدين المنصرمين، برز نظام المحاصصة السياسية في الصومال كبديل عملي للإصلاح السياسي في البلاد عقب موجة من الأزمات السياسية التي لا تزال البلاد تدور في

فلكها. فبعد أن شَلَّ النظام القبلي دوائر الحكومة الرسمية تحاول الأطراف الفاعلة إيجاد مخرج لأزماتها السياسية المتكررة، بسبب عدم فاعلية منظومة الإصلاحات الداخلية وعدم قدرة الحكومة الفيدرالية على الحد من تغلغل سلطة القبيلة على أجهزة الدولة؛ الأمر الذي دفع بعض الحكومات الصومالية إلى اللجوء لنظام المحاصصة السياسية لتقريب وجهات النظر ورأب الصدع بين القادة والأطراف السياسية في البلاد، ظنًّا منها أنها الأصلح والأنسب لمعالجة الأزمات السياسية، في الوقت الذي يعتبر بعض الباحثين هذا النظام خيارًا خطرًا على النموذج الديمقراطي الذي تحقق للصومال في الفترة الأخيرة بعد سنوات ظل فيها نظام الحكم محصورًا في يد قبائل معينة دون غيرها.

ويرى بعض الكتَّاب أن الدولة الصومالية تحاول معالجة الانقسام وغياب المؤسسات عن طريق نهج خاطئ لن يضيف شيئًا للحياة السياسية التي لم تخرج صورتها إلى النور حتى الآن؛ لأن نظام المحاصصة وتقسيم السلطة لن يزيد إلا في الانقسام الاجتماعي، وحجم آلام الصومال. كما أن هذا النظام قد ينفع في بلاد مستقرة لكن الوضع في الصومال غير مستقر منذ حوالي ثلاثة عقود، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية؛ لأن الصومال يعتبر شبه دولة بسبب اقتصاده الضعيف[1]. وبنظر بعض الباحثين، فإن المحاصصة السياسية جاءت في وقت حرج؛ إذ تزامنت مع تراجع آمال التقدم السياسي والتغيير إلى أدنى مستوياتها بين الصوماليين.

---

(1) جدوع، أحمد، "بالمحاصصة.. الصومال يرقع الحياة السياسية" **مصر العربية**، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 30 أكتوبر/تشرين الأول 2017): https://bit.ly/2LBVx6y

وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الفساد وشراء الأصوات التي شابت عملية الانتخابات الرئاسية عام 2012، فإن الشعب الصومالي أعطى الرئيس الصومالي الأسبق، حسن شيخ محمود[1]، فرصة كبيرة عندما انتخبه ذلك العام. ورغم ذلك، فبالإضافة إلى بطء صنع القرار وتواضع إنجازاته خلال فترة ولايته في الحكم، فإن الرئيس، حسن شيخ محمود، لم يستفد من الوقت الذي خوَّلته إياه ولايته على نحو فعَّال؛ فقد ضيَّع الكثير من الوقت خلال العامين الأولين في تغيير رؤساء الإدارات والوزراء وإلقاء اللوم على الإدارة السابقة في جميع الأخطاء التي حدثت. والأسوأ من ذلك أنه أمضى السنتين الأخيرتين من ولايته في حملة دعائية من أجل عودته إلى سدة الحكم، وليس هناك سوى القليل جدًّا من الإنجازات التي حققها طيلة فترة حكمه في الجوانب السياسية والأمنية والتقدم الاقتصادي.

---

(1) علمي، أفياري، "المحاصصة السياسية في الصومال: المسار الخطر"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/11/161101083533385.html

فَدْرَلَة الصومال:
الأجندة الإقليمية وسياقات الواقع الداخلي

بعد قرابة عقدين من الزمن من تجربة النظام المركزي السلطوي الذي هيمن على مجريات وسياسة البلاد منذ وصول الجنرال الراحل، سياد بري، إلى السلطة عام 1969، فشلت المركزية في أن تصبح نظامًا ملائمًا للحكم في الصومال، وهذا مما يستوجب إعادة النظر إلى صيغتي المركزية والفيدرالية في الصومال بمعزل عن حالة الصراع السياسي ورؤى القوى السياسية والقبلية المتصارعة في البلاد. ونظرًا لوجود إرث سيء مع التجربة المركزية الشديدة في الصومال، ولأن ميلاد الدولة الصومالية الراهنة جاء في ظل معضلات سياسية واجتماعية واقتصادية، فإنه لا يمكن تجسيد أو تبني نظام المركزية الشديدة في الصومال، إلا أن ذلك لا يعني أن المركزية صيغة نظام غير مناسب للدولة الصومالية بل هي النظام الأنسب للصوماليين والمركزية المقصودة هنا هي اللامركزية الإدارية (المرنة أو المعتدلة).

ويعتقد الكثير من الباحثين أن صيغة النظرية المركزية المرنة أصلاً لم تتوفر في الصومال[1] أو لم يُتَحْ لها المجال لكي تترجم ذاتها، فكانت

(1) يوسف، خالد حسن، "جدوى المركزية والفيدرالية في الصومال"، **شبكة الصومال اليوم**، 10 مارس/آذار 2013، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2017): https://bit.ly/2JXvzFx

المركزية التي تبناها النظام العسكري السابق تتمحور حول سلطوية الدولة المركزية، وعدم توسيع نفوذها الإداري في أنحاء البلاد، بمعنى آخر أن خدمات الدولة المركزية حوصرت فقط في العاصمة مقديشو أو بعض المدن الكبيرة، بينما ظلت بقية البلاد بعيدة عن مركز الحكم وقراراته، كما كان النظام المركزي ديكتاتوريًّا إداريًّا وعسكريًّا، فحرم الكثير من الصوماليين أبسط الحقوق السياسية والاجتماعية.

كما لم تتبلور الفيدرالية في بادئ الأمر كنظام بديل للحكم في أذهان أصحاب القرار في الصومال بعد سقوط الدولة المركزية، كما لم تكن في خلد الكثير من المتابعين للشأن الصومالي، بل كانت الأطروحات والنظريات تدور حول إيجاد صيغ جديدة وبديلة لإعادة الحياة السياسية إلى دورها الطبيعية، كما لم تكن الفيدرالية من أدبيات الكثير من السياسيين الصوماليين، وذلك لأسباب كثيرة؛ إذ لم يتوافر في المشهد المحلي ما يدعو إلى تبني مشروع الفيدرالية؛ لأن ما يجمع الصوماليين من عِرق وجنس ودين أكثر مما يفرقهم، كما أن عدم تجانس مجتمع ما وغياب عوامل الوحدة سيكون مهددًا بالتشرذم، والعكس صحيح، أما في الحالة الصومالية فهي مستعصية على الحل والفهم بحكم التدخلات السلبية الغربية والإقليمية. بينما ظل عامل المساحة الجغرافية غير مهدد لوحدة الصومال كوحدة إدارية سياسية في القرن الإفريقي.

وبالعودة إلى مدى ملاءمة الفيدرالية للواقع السياسي الصومالي ومبرراتها، يمكننا أن نتناول هذه الفكرة من جذورها وأسبابها كالآتي:

جذور فكرة الفيدرالية في الصومال

المرحلة الأولى: في عام 1943، ظهرت أولى دعوات تبني النظام الفيدرالي في الصومال؛ حيث نادى بها بعض النخب السياسية البارزة آنذاك في المشهد السياسي الصومالي، وكان حزب دغل ومرفلي أول من نادى بالنظام الفيدرالي، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح قبيلة الرحنوين التي ينتمي إليها الحزب.

وفي ظل الحكم المدني في الصومال، وفي الفترة ما بين 1950 و1960، كانت الفيدرالية فكرة سائدة في أروقة ومؤسسات النظام السياسي والاستعماري للبلاد، وتُمثِّل أكبر تحد أمام لجنة صياغة أول دستور صومالي، ولهذا السبب كانت هناك مداولات ونقاشات حادة بين الأحزاب السياسية في البلاد، وكان أغلبها يدور حول شكل الدولة الصومالية بعد الاستقلال، فهل يكون نظامًا مركزيًّا أم فيدراليًّا؟[1].

استمرت النقاشات وتباينت وجهات نظر الفاعلين السياسيين، وخاصة بين حزب وحدة الشباب الصومالي، الذي كان يدعو إلى دولة مركزية، وبين حزب دغل ومرفلي الداعي إلى نظام فيدرالي، لكن الأحزاب السياسية بمختلف انتماءاتها العشائرية رفضت مقترح الفيدرالية، واستمسكت بالنظام المركزي للدولة الصومالية خشية أن تتحول البلاد إلى إقطاعيات قبلية.

المرحلة الثانية: طُرحت فكرة الفيدرالية في الصومال كمفهوم ونموذج سياسي في الأوساط الصومالية[2] منذ عام 1993 وذلك عبر وثيقة وضعها

---

(1) عثمان، هند، **الفيدرالية ومدى ملاءمتها في الصومال**، (بحث تخرج لنيل شهادة البكالوريوس)، جامعة مقديشو، يونيو/حزيران 2016، ص 31.

(2) المرجع السابق.

عدد من الخبراء الأجانب، وقد تم تداول الوثيقة المشار إليها في بعض الأوساط الصومالية، وفيما بعد تمت التوطئة لطرح الفيدرالية في الصومال انطلاقًا من مؤتمر المصالحة الصومالية المنعقد في إثيوبيا، عام 1996، والذي أسَّس وكرَّس صيغة (4.5) لتقاسم السلطة في الصومال. وفي اتجاه آخر تم التمهيد لطرح الخيار الفيدرالي من خلال دعم إدارة جروي(*) ومجموعات قادة الميليشيات في الصومال من قبل إثيوبيا للسير نحو الفيدرالية.

ويعتقد الكثير من الصوماليين أن الفيدرالية تُمثِّل الطريق الوحيد الذي يمكِّنهم من بناء دولة مؤسسات قوية وفاعلة على أرض الواقع بدلاً من حكومة مركزية في مقديشو. فتوسيع رقعة المشاركة في الإدارة السياسية، بات ضرورة لضمان عدم عودة ديكتاتور آخر في الصومال[1].

فقد تبلورت فكرة الفيدرالية في الصومال شيئًا فشيئًا حتى صارت من أجندات المؤتمرات التي كانت تُعقد بين الفصائل الصومالية المتناحرة، فباتت فكرة الفيدرالية التي كانت مطلبًا قديمًا لبعض القبائل الصومالية تجد حظها من النقاش في مؤتمرات المصالحة بين الفصائل؛ إذ ظهرت في مؤتمر القاهرة عام 1997[2]؛ حيث نجحت مصر في دعوة

(*) جروي: تمثل العاصمة الادارية لإقليم بونت لاند الفيدرالي.

(1) Mohamud, Abdinur, “Can federal system take place in Somali region?”, hiiraan.com, 2 May 2013, (visited on 28 February 2018): https://www.hiiraan.com/mop4/2013/may/29165/nidaamka_federaalka_maka_hirgeli_karaa_soomaaliya.aspx

(2) محمود، صالح علي، "الإرهاصات الفيدرالية في الصومال (الحلقة الثانية)"، **مركز مقديشو للبحوث والدراسات**، 12 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول:3 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
الإرهاصات-الفيدرالية-في-الصومال-الحل-2/
http://mogadishucenter.com/2015/06

الفصائل الصومالية لمؤتمر المصالحة الوطنية، وحضر زعماء الفصائل الصومالية وممثلوها، وبدأ المؤتمر أعماله في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 1997. وحاولت مصر مساعدة الفصائل في اتخاذ قراراتها دون ضغط لتحقيق الأمن القومي الصومالي، وأعلنت موقفها بشأن الحفاظ على وحدة الصومال؛ حيث رأت القاهرة أن الفيدرالية في الصومال تؤدي إلى تفكيك الوحدة الصومالية، وحاولت إقناع الفصائل بإيجاد حل سياسي توافقي، واعتبرت مصر أن الأطماع التاريخية الإثيوبية هي التي تدفع بفكرة الفيدرالية؛ لأنها ليست في مصلحة الصومال أو على الأقل أن الأطراف الصومالية ليست على قناعة تامة بالنظام الفيدرالي. وقد تعرض مؤتمر القاهرة إلى محاولات تدخل من قبل الدبلوماسيين الإثيوبيين والتأثير على زعماء القبائل الموالين لها لتبنِّي تجربة النظام الفيدرالي؛ فاضطرت السلطات المصرية إلى نقل المؤتمر إلى ثكنة عسكرية لحين انتهائه[1].

ولم تنجح محاولات مصر في التصدي لمشروع الفيدرالية في الصومال الذي صاغته دول الجوار (كينيا وإثيوبيا)، وعلى الرغم من أن النظام الفيدرالي كان مطلبًا لبعض القبائل لمنع عودة نظام عسكري مستبد، إلا أن دول الجوار الإقليمي استغلت هذا الهاجس الشعبي لصياغة هذا النظام الفيدرالي أو الإسهام في تأطيره وتطبيقه في الصومال، لكن ما يعارضه المجتمع الصومالي هو طريقة تطبيق هذا النظام الذي فُرض قبل استكمال الدستور الصومالي وإقرار قوانين فصل الصلاحيات والمهام بين الحكومة الفيدرالية والولايات الفيدرالية.

---

(1) محمود، "الإرهاصات الفيدرالية في الصومال (الحلقة الثانية)"، مرجع سابق.

وظهرت فكرة الدولة الفيدرالية في مؤتمر المصالحة الصومالية المنعقد في كينيا 2002-2004، والذي أفرز بعد سنتين من انطلاقه أول حكومة فيدرالية في الصومال بزعامة الرئيس الراحل عبد الله يوسف، في أكتوبر/تشرين الأول 2004، ومنذ ذلك الحين ظهرت آراء متباينة حول ملاءمة مشروع الفيدرالية للشعب الصومالي بتعقيداته القبلية الموروثة من حقبة الحرب الأهلية.[1] وكان التخبط السياسي الذي عاشه الصومال على مدى عقدين من الزمن أدخل البلاد في أتون حسابات ضيقة لتقاسم السلطة؛ إذ أعلن الصومال حسب التوافقات التي تمت بين الحكومة المركزية ورؤساء الأقاليم الصومالية، الاتفاقَ على شكل الدولة المقبلة التي ستأتي بعد عام 2016، بحيث تكون دولة فيدرالية من 6 أقاليم. كما تم الاتفاق على تشكيل برلمان صومالي مكون من غرفتين، الغرفة الأولى (مجلس الأعيان) من 56 عضوًا يتم اختيارهم على أساس الأقاليم الفيدرالية الستة المعترف بها، أما الغرفة الثانية من البرلمان الصومالي (مجلس الشعب) فتتكون من 275 عضوًا يتم انتخابهم وفقًا للمحاصصة القبلية.

المرحلة الثالثة: بعد عقود من التجاذبات السياسية في الصومال، صارت الفيدرالية بمثابة الأمر الواقع، وقرَّر الصومال في البند الأول من دستور 2012 غير المكتمل بعد[2] أن نظام الحكم في الصومال هو

(1) ورسمة، عمر محمد، "أزمة الفدرالية في الصومال والحكومة الجديدة"، **الجزيرة نت**، 4 يناير/كانون الثاني 2013، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):

https://bit.ly/2sP9287

(2) جمهورية الصومال الفيدرالية، **الدستور الصومالي**، 1 أغسطس/آب 2012، (د، ن)، ص 1.

النظام الفيدرالي، وبموجبه شرعت الحكومة الصومالية برئاسة حسن شيخ محمود في تطبيق الفيدرالية، وتأسيس الكيانات الفيدرالية، وبموجبه تكونت 5 ولايات فيدرالية(*) بعضها كان موجودًا منذ عام 1998، وبعضها الآخر تأسس إثر جهود حثيثة بُذلت من أجل إيجاد التوافقات العشائرية بين الصوماليين في البلاد.

مبررات الفيدرالية في الصومال

بعد عشر سنوات عاشت البلاد خلالها بين مد الحروب وجزر الخلافات واتساع هوة التناحر بين الصوماليين، استبشرت الأوساط السياسية بالنظام الفيدرالي القائم على المحاصصة القبلية، أي "الفيدرالية القبائلية"، وهي بعيدة كل البعد عن النماذج الفيدرالية التي وُضعت على أسس تصب في المصلحة العامة بعيدًا عن القبيلة وأدوارها في الحياة السياسية، وذلك على الرغم من الأطروحات التي صاغها واضعو الفيدرالية في الصومال.

وتؤمن كتلة دعاة النظام الفيدرالي بأن الصومال قد عانى من الحكم المركزي ذي القبضة الشديدة على مقاليد الأمور خلال الفترة الممتدة بين 1960 و1991، وأن النظام الاستبدادي لجمهورية الصومال الديمقراطية قد بدَّد الثقة المشتركة بين مكونات المجتمع الصومالي في الفترة 1969-1991، مما أسفر عن حروب أهلية، وانهيار الاقتصاد والخدمات الأساسية، نتيجة ضعف أداء مؤسسات الدولة،

(*) يتألف النظام الفيدرالي في الصومال من خمسة أقاليم فيدرالية، وهي: إقليم بونت لاند، وإقليم جلمدغ، وإقليم هيرشبيلي، وإقليم جنوب غرب الصومال، وإقليم جوبالاند.

وغياب المواطنة والحريات العامة[1].

ويرى الفريق المؤيد لِفَدْرَلَة الصومال أن البلاد ماضية إلى طريقها إلى الفيدرالية، فالفيدرالية في النهاية صمام أمان للصومال في ظل ما شهده من سوء الإدارة في توزيع الدخل القومي، وتهميش للأقاليم الشاسعة من الوطن، وتمركز كل مساعي التنمية في العاصمة وهذا ما خلق الوضع الراهن الذي لا علاج له سوى الفيدرالية.

إن النظام الفيدرالي يناسب مجتمعًا يعاني من عدم الثقة المتبادلة، والصوماليون في الغالب مجتمع قبلي ورعوي والمزارعون فيه قلة قليلة، وأنسب نظام لإعادة الدولة ومؤسساتها هو الفيدرالية التي تمثل مصلحة صومالية وإقليمية، ويجب على الصوماليين أن يتركوا خلافاتهم جانبًا وأن يستثمروا المناخ الدولي المواتي[2].

1. دعاة الفيدرالية

ونظرًا لتباين الآراء ووجهات النظر بين دعاة الفيدرالية ومناهضيها، يمكن حصر مبررات دعاة الفيدرالية في المنشأ الصومالي في الحقول الآتية:

---

(1) يوسف، خالد حسن، الصومال وجدل الفيدرالية والمركزية، **الحوار المتمدن**، 23 مايو/أيار 2015، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=469233

(2) عيسى، عبد الرحمن، "الفيدرالية في الصومال.. بين القبول والرفض"، **مقديشو أون لاين**، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2017، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):

http://muqdishoonline.com/ar/news/9/325

أ- الانقسام الحالي للبلاد: إذا نظرنا إلى الخريطة السياسية للصومال نجد أنه غير موحد سياسيًّا، فهناك عدة كيانات سياسية، بعضها لا يعترف بالحكومة الفيدرالية كما هي الحال في إقليم أرض الصومال، وبعضها الآخر يتصرف قادتها كما لو أن هذه الأقاليم دول مستقلة ذات سيادة كما يحدث في بونت لاند. وإذا كانت هذه الحواجز السياسية على الأرض فإن الحواجز النفيسة والاجتماعية التي خلَّفتها الحرب الأهلية ما زالت موجودة في أذهان الكثير من أفراد الشعب الصومالي وقياداته.

ب- واقع الفيدرالية: لقد تجاوز الواقع الذي يعيش فيه الصومال حاليًّا مرحلة الحديث عن مدى ملاءمة الفيدرالية للصومال من عدمها، فهناك حكومات إقليمية في معظم المناطق الصومالية لها برلماناتها ودساتيرها وأعلامها وأناشيدها الوطنية، ويرى قادتها أن وضع الإقليم القائم على أساس الفيدرالية يمثل نموذجًا فريدًا للتوازن بين موقفين متباينين، بين مركزية مقديشو وانفصالية أرض الصومال.

ج- التنمية المحلية: من أهم مبررات الفيدرالية في الصومال تحقيق التنمية المحلية، حيث يُتوقع أن يؤدي تقريب الحكم إلى المواطنين عبر الحكومات الإقليمية، الذي هو أحد أهداف الفيدرالية، إلى زيادة إحساس المواطنين بأن إدارة شؤونهم الخاصة تتم بأيديهم بدلاً من انتظار المركز. ويعتمد دور الحكومات الإقليمية في التنمية المحلية على قدرتها في تنفيذ السياسات الاقتصادية على الأرض بشكل أكثر فعالية

وشفافية وتأثيرًا من حكومة مركزية بعيدة في عاصمة البلاد. وكما تسهم الفيدرالية في تحقيق التنمية المحلية فإنها تسهم أيضًا في خلق اقتصاد الوفرة الإنتاجية من خلال الدمج بين الأقاليم والمدن والبلدات الصغيرة، وفي تحقيق التوازن المطلوب بين المركز والأقاليم.

د- التعددية القبلية: إذا كانت التعددية الإثنية واللغوية أحد مبررات الفيدرالية لدى الكثير من دول العالم فإن التعددية القبلية في الصومال تُعَدُّ بمثابة التعددية الإثنية واللغوية، وتقوم القبائل بنفس وظيفة القوميات، ويعتبر اليمن أقرب النماذج إلى الصومال من حيث البناء الاجتماعي ودور القبيلة السياسي والاجتماعي في البلدين، وقد تكون ليبيا غير بعيدة عن هذا الإطار.[1]

تلك أبرز مبررات دعاة الفيدرالية في الصومال، وهي في نظر الكثير من الباحثين والمؤيدين للنظام الفيدرالي واقعية، على الرغم من فوبيا التقسيم التي تهيمن على عقول كثير من المواطنين، الذين يتخوفون من تقزم دور الحكومة المركزية في إدارة شؤون البلاد، في مقابل تعاظم نفوذ الولايات الفيدرالية.

---

(1) عبدي، محمد إبراهيم، الفيدرالية في النظام السياسي الصومالي: مبرراتها وملامحها، **ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني العلمي بعنوان: الحوار أسلوب حياة...نحو تأصيل ثقافة الحوار الوطني وتجذير خيار الوحدة،** 26 أكتوبر/تشرين الأول 2014، (تاريخ الدخول: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
الفيدرالية-في-النظام-السياسي-الصومال/
http://mogadishucenter.com/2014/10

2. معارضو الفيدرالية في الصومال

مثلما لمؤيدي الفيدرالية حججهم، فإن رافضي النظام الفيدرالي لديهم أيضًا نظرياتهم وأطروحاتهم حول ما يعتبرونه تهديدًا للوحدة الصومالية أرضًا وشعبًا، هذا بالإضافة إلى معارضتهم الشديدة لأدوار دول الجوار الصومالي في فرض نظام فيدرالي لا يصب في مصلحة الصوماليين بالقدر الذي يخدم المصالح الإقليمية وخاصة كينيا وإثيوبيا، حتى لا تبرز في القرن الإفريقي دولة صومالية قوية تستعيد ريادتها بعد عقود من الزمن.

ويمكن إيجاز مبررات معارضي الفيدرالية الصومالية في ظل تنامي الأفكار السائدة حول قبول الفيدرالية كنظام سياسي بديل بعد تجربة الحكومة المركزية التي قادت البلاد إلى حرب أهلية استمرت زهاء عقدين، في:

أ- إضعاف الحكومة المركزية وتقوية الأطراف: تعزز هذه الفرضية مخاوف الكثيرين من الصوماليين حول إضعاف الحكومة المركزية وتقوية الأطراف، وخلق مواجهات سياسية محتدمة بين الحكومة الفيدرالية والولايات الفيدرالية التابعة لها، مما يؤجج صراعات سياسية تنال من عجلة التنمية السياسية وتحقيق حلم استقرار الصومال بعد حروب طاحنة وقلاقل سياسية مريرة.

ب- تعاظم نفوذ التدخلات الأجنبية (دول الجوار): يعتقد رافضو الفيدرالية في الصومال أن دول الجوار، وخاصة كينيا وإثيوبيا، تسعى إلى تفتيت الصومال عبر النظام الفيدرالي. فإثيوبيا كانت المزوِّد الرئيسي لزعماء الحرب بالسلاح، واستلمت أموال

المانحين لاستضافة مؤتمرات الحوار والمصالحة بين الفصائل الصومالية منذ التسعينات، ولها نفوذ لا يخفى على كل الأطراف. أما كينيا فقد استفادت من رؤوس الأموال الصومالية المهاجرة، كما أنها تطمع في المشاركة باستثمار الثروات القريبة من حدودها (كسمايو وما جاورها)[1].

ج- تدهور الاقتصاد الصومالي: تعد الفيدرالية التي تبناها الصومال حاليًّا من العوامل المهددة للنظام الاقتصادي في البلاد، فبدل أن تنمي الولايات الفيدرالية قطاعها الاقتصادي المتمثل في الزراعة والاستفادة من الثروات البحرية، تتجه أنظارها نحو مدخلات الحكومة الفيدرالية ومخرجاتها، وباتت عبئًا ثقيلاً على ميزانية الدولة، في الوقت الذي تحتاج فيه إلى استثمارات محلية وخارجية.

د- صراعات الجغرافيا والمساحات: طبقًا للدستور الصومالي، فإنه يتاح لكل إقليمين تأليف حكومة فيدرالية، ولكي تجد كل ولاية فيدرالية كعكة ومنحة مالية ضخمة تسعى لضم مساحات جغرافية جديدة إلى إدارتها الإقليمية، مما يجدد صراعات سياسية ومسلحة بين الولايات الفيدرالية، التي ستتنافس فيما بينها في السيطرة على المدن الصغيرة، على غرار صراعات البدو الرحل على الكلأ والعشب.

---

(1) شيخ محمود، سمية، الفيدرالية في الصومال: من أساء فهمها؟، **موقع تكايا الصومالي**، 8 يناير/كانون الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
http://takayaa.com/2015/01/08 /الفيدرالية-في-الصومال-من-أساء-فهمها-3/

هـ - مسالة الهوية الوطنية: نظرًا لغياب برامج توعوية لترسيخ مفاهيم الوطنية في النسيج الاجتماعي، وترسخ رواسب القبلية في أذهان المجتمع من خلال التربية العشائرية التي تفرضها المحاضن القبلية بدءًا من الأسرة وأعيان القرية، فإن فرض نظام فيدرالي لكل قبيلة أو قبيلتين يعزز الانتماءات القبلية أكثر من ذي قبل، لكن هذه المرة من خلال النظام الفيدرالي؛ مما يشجع على الولاءات القبلية والفيدرالية بين المجتمع ويسلخ جسد المجتمع من روحه وانتماءاته وهويته الوطنية، ويصبح الانتماء إليها شيئًا من الماضي.

النظام الفيدرالي وعوامل النجاح والفشل

يرى كثيرون أن الفيدرالية لا تصب في مصلحة الدولة الصومالية التي تتمتع بعناصر الوحدة مُمَثَّلةً في وحدة العرق والجنس والديانة واللغة والجغرافيا، كما أنها تؤطر لأزمات سياسية واجتماعية بين القبائل الصومالية والسياسيين؛ إذ إنه من اللافت للنظر الحد الذي وصل إليه التراشق الإعلامي بين الصوماليين عبر الأثير، وفي المجالس وحتى في الجلسات البرلمانية، فهذا مؤيد للفيدرالية وذاك معارض لها حد الحنق[1].

وبحسب هذا الرأي، فخيوط الفيدرالية وشبكاتها لن تنسج بيتًا يؤوي الصوماليين أينما كانوا بل العكس ينجم عنها تمزق وتفتت وتآكل لما تبقَّى من الدولة الصومالية المنهارة. ويعتقد الصحفي الصومالي، علي حلني، أن مشروع الفيدرالية الصومالية بنسخته الحالية لا يصب في صالح الدولة الصومالية، وإنما في صالح دول الجوار التي تريد أن يعود الصوماليون إلى وضعية رعاة الإبل قديمًا، وإلهاءهم حتى لا يكون لهم تأثير في مجريات الأمور السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة.

(1) داؤود، فاطمة لول، "الفيدرالية في الصومال: هل تصبح بديلاً عن الدولة المركزية؟"، **مجلة الفرقان الكويتية**، 18 يناير/كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
https://www.al-forqan.net/articles/5049.html

أما من الناحية النظرية، فيبدو النظام الاتحادي الذي تبناه الصومال في الوقت الحالي أمرًا محوريًّا للدولة الصومالية. فعبارة "الجمهورية الاتحادية" هي جزء من الاسم الرسمي للدولة كما أن الدولة تُدار من قبل "حكومة وطنية اتحادية". "والاتحادية والسيادة والديمقراطية" هي السمات التي تحدد ملامح الدولة، وفقًا للمادة رقم (1) من الدستور المؤقت الذي أُقِرَّ عام 2012، حيث تظهر كلمة "الاتحادية" 710 مرات في تلك الوثيقة.(1)

نجاح الفيدرالية: البرامج والسياسات المؤثرة

ثمة عوامل مؤثرة في نجاح الفيدرالية في المنطقة، وهي عوامل إن تحققت يمكن أن تؤثر إيجابًا في النظام الإداري والسياسي في الصومال، على الرغم من حضور الأصوات المنادية بالنظام المركزي بكثافة.

ويمكن أن نحدد تلك العوامل والآليات التي تسهم في إنجاح نظام فيدرالي اتحادي في الصومال، كحل بديل لأزمة سياسية ما زالت ملتهبة بين العشائر وأقطاب الحكم في الصومال.

- ممارسة حقيقية للديمقراطية: ويهدف هذا إلى المشاركة والمحاسبة وسيادة القانون في المستويات المختلفة للحكم والتعاون بين الجميع، والنظام الفيدرالي يعني (من بين ما يعني) المشاركة في الحكم، كما يعني تمامًا الحكم الذاتي.

(1) "ما هي آفاق نجاح النظام الاتحادي في الصومال؟"، **شبكة إيرين**، 5 فبراير/شباط 2014، (تاريخ الدخول: 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
http://www.irinnews.org/ar/report/4177 ما-هي-آفاق-نجاح-النظام-الاتحاد

- تعميم الفيدرالية كهوية سياسية: أي أن يكون هناك الوعي الكافي لدى المواطنين في إدراك متطلبات المرحلة، وأن تكون هناك محاسبة حقيقية للمسؤولين، وخاصة مسؤولي الأقاليم بعد أن أصبحت لديهم الصلاحيات الكاملة والمسؤولية المباشرة أمام المواطنين لخدمتهم، وألا يسمح لهم بإثارة المشكلات بين المركز والأقاليم، والعزف على وتر القبلية والإقليمية لصرف الأنظار عن إخفاقاتهم أو التنصل من مسؤولياتهم، كما يجب أن يكون هناك تعاون تام بين الجميع، وألا تكون المصالح العليا للشعب الصومالي ومصيره السياسي مجالاً للمزايدات والمناورات بين القادة في المناسبات السياسية.
- خطط تنموية على المدى القصير والبعيد: لنجاح الفيدرالية من الضروري أن تكون هناك خطط لإقامة بنية تحتية تتمثل في إنشاء طرق سريعة لدعم الوحدة والاندماج الوطني وربط المركز بالأقاليم، وتشبيك الأقاليم نفسها لتسريع وتيرة التنمية المتوازنة في البلاد وتسهيل حركة البشر والبضائع.
- إنشاء أحزاب سياسية لحل القبلية السياسية: من العوامل المهمة لنجاح الفيدرالية في الصومال العمل على إيجاد أحزاب قومية تتخطى حدود الإقليم وتنجح في كسب مؤيدين لها في جميع أقاليم الجمهورية، وهو أمر يساعد على تدعيم الوحدة الوطنية وإزالة الحواجز الإقليمية والقبلية[1].

---

(1) عبدي، "الفيدرالية في النظام السياسي الصومالي: مبرراتها وملامحها"، مرجع سابق.

- الإطار القانوني للفيدرالية الصومالية: في ظل غياب الإطار القانوني للفيدرالية في الصومال، فإن ذلك سيعوق إمكانية الفصل بين صلاحيات الحكومة المركزية والإدارات الفيدرالية التابعة لها؛ ففي حال لم يتم تحديد اختصاصات الحكومة المركزية وتحديد سلطات الولايات الإقليمية بموجب الدستور، الذي لم يتكفل ببيان توزيع الاختصاصات بصورة لا تقبل المناقشة، كما أنه أهمل توزيع الثروات، ونوع النظام السياسي، إضافة إلى محدودية دور المجتمع المدني في سير العملية لاستكمال الدستور، لاسيما في المؤسسات الأهلية، ومراكز البحث العلمي[1]، سيواجه النظام الفيدرالي تحديات كبيرة.

عوامل فشل المشروع الفيدرالي في الصومال

يرى المعارضون للفيدرالية أن عوامل فشل المشروع الإقليمي كثيرة ويمكن حصرها في:

- الدستور الصومالي الغامض: ما لم ينجح الصومال في المرحلة المقبلة في استكمال عملية كتابة الدستور، فإن هذا يؤثر سلبًا على مستقبل النظام الفيدرالي في البلاد، ويؤجج الخلافات السياسية. فغياب اللوائح القانونية التي تفصِّل

(1) يوسف، علي آدم، "الصومال: فوضى الفيدرالية وغياب الإطار القانوني"، **صومال تايمز**، 21 أغسطس/آب 2017، (تاريخ الدخول: 28 مايو/أيار 2018): http://www.somalitimes.net/2017/08/21/الصومال-فوضي-الفيدرالية-وغياب-الإطار/

صلاحيات كل من الولايات الفيدرالية والحكومة المركزية، يعطي دفعة جديدة لاستمرار مسلسل الفوضى السياسي ويقوض جهود المجتمع الدولي للحد من الأزمات السياسية في البلاد.

- ضعف مؤسسات الدولة الصومالية: لا تتوافر في أغلب المدن الصومالية وعواصم الولايات الفيدرالية الخدمات الحكومية والإقليمية، ولا تتوافر أيضًا بالشكل المطلوب الخدمات الأساسية التي يستثمر فيها القطاع الخاص، فالمواطن في تلك الأقاليم يشد الرحال إلى العاصمة مقديشو لتلبية احتياجاته التعليمية والطبية، وكذلك البحث عن فرصة عمل في العاصمة وخاصة فئة الشباب التي تمثل 70% من شرائح المجتمع، ففي حال عدم توسيع الخدمات الأساسية لكثير من المدن، فإن الكثافة السكانية تزداد في المدن وتقل في الأرياف والقرى والمناطق التي تتولى الولايات الإقليمية شؤونها الإدارية والسياسية.
- الفساد الإداري والمؤسساتي: رغم أن الحكومة الصومالية التي تشكّلت عام 2017 أعلنت في كثير من المناسبات عن شن حرب ضروس للقضاء على الفساد والمحسوبية داخل مؤسسات الحكومة الصومالية، لكن وبنظر المراقبين فإن تلك الجهود الرسمية لم تحقق شيئًا من الإنجاز، فالفساد ما زال مستشريًا في أجهزة الحكومة الصومالية، حيث حافظ الصومال خلال السنوات الأخيرة على المرتبة الأولى عالميًّا في قائمة البلدان الأكثر فسادًا بحسب تقارير منظمة الشفافية

الدولية وآخرها تقرير 2017[1]. فإذا لم تتم عملية إصلاح داخلية للحد من تأثيرات الفساد على النظام الرئاسي والإداري في البلاد، فإن ذلك يعني إسقاط مشروع الفيدرالية برمته في الصومال.

- رفض المجتمع للنظام الفيدرالي: يصب قطاع كبير من الصوماليين جام غضبهم على الإدارات السياسية التي وافقت على تقرير مصيرهم نحو تبني مشروع الفيدرالية، ويرى كثير من السياسيين والباحثين أن الفيدرالية لا تُمثِّل مصلحة للصومال، وتُعزِّز فقط نظام الانقسام الداخلي وتوسع الشرخ في مفاصل المجتمع الصومالي. وقد أظهر استطلاع للرأي وجود تباينات ومواقف معارضة ومناوئة للنظام الفيدرالي في الصومال؛ حيث إن 32% ممن شملهم الاستطلاع رفضوا النظام الفيدرالي كنظام حكم مناسب للصومال بعد طول معاناته مع الحرب الأهلية والأزمات السياسية. بينما يتساءل 68% منهم عن طريقة تشكيل النظام الفيدرالي، وانقسمت الآراء أيضًا بين إمكانية تطبيق النظام الفيدرالية نموذجًا لنظام الحكم في البلاد، وتوزيع نفوذ الدولة في الأقاليم وإشراك المجتمع المدني في النظام السياسي والإداري في البلاد ضمانًا لعدم عودة نظام سلطوي مركزي يجمع بكلتا يديه مفاصل الدولة

(1) نور، جامع، "هل يستحق الصومال تصنيفه أكثر البلدان فسادًا"، **الجزيرة نت**، 17 مارس/آذار 2018، (تاريخ الدخول: 28 مايو/أيار 2018):
http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2018/3/16/
الاقتصاد-والناس-الصومال-أكثر-البلدان-فسادا-فما-العمل

ومرافقها وقرارها السياسي[1].

ومما سبق يمكن القول: إن النظام الفيدرالي في الصومال مرهـــون بقضايا سياسية واجتماعية وثقافية كثيرة قبل أن يكون مشروعًا فـــرض عليه من قبل قوى إقليمية وغربية، كما أن تنفيذ هذا المشروع في البيئة الصومالية يخضع لعوامل واعتبارات كثيرة أهمها تحقيق نظام عادل بـــين العشائر الصومالية، حتى لا تصبح الفيدرالية أداة جديدة لتكريس أنظمة سياسة أخرى تزيد الشرخ الاجتماعي وتُفكِّك الصومال إلى ولايـــات فيدرالية.

كما أن من مقتضيات المرحلة الإسراع في دفع عجلة وتيرة تطبيق النظام الفيدرالي في البلاد، وعلى نحو مختلف، وذلك من خلال تقويـــة الشراكة الاقتصادية والسياسية بين الولايـــات الفيدراليـــة والحكومـــة الصومالية، فإذا لم تتعاضد جهود الأطراف الصـــومالية للوصـــول إلى فيدرالية حقيقة، فإن ذلك سيؤدي إلى تفكك جديد، وذلك بدعم من الأطراف الخارجية الإقليمية وخاصة إثيوبيا؛ إذ إن بعـــض الولايـــات الفيدرالية تهدد بين الحين والآخر بمقاطعة الحكومة الصـــومالية، وهـــي خطوة شرعت فيها بعض الولايات الفيدراليـــة ســـيرًا علـــى خطـــى "بونتلاند"، فحاليًّا الصومال أضعف من أن يكون دولة قوية موحـــدة، وعوامل التفكك متوفرة في أية لحظة، فمصير الوحدة ومستقبلها محتوم بيد دول الجوار.

(1) "الفيدرالية في الصومال.. ممكنة لكن كيف؟"، (معهد هيرتش للدراســـات السياسية، رقم السلسلة 10، فبراير/شباط 2015)، ص 2.

الفصل الثالث

تجربة الفيدرالية في الصومال
الفرص والتحديات

يناقش هذا الفصل نظرة المكون الداخلي (الاجتماعي والقبلـــي) للفيدرالية في الصومال، والتفسيرات والانطباعات الراهنـــة ومواقـــف الشعب الصومالي من النظام الفيدرالي، ويقـــدم معلومـــات مرتبطـــة بالأنظمة الفيدرالية في البلاد، من حيث نشأتها وجغرافيتها ومواردهـــا الطبيعية وعدد سكانها، وهو مدخل لفهم طبيعة ومســـتقبل الولايـــات الفيدرالية في البلاد، ومدى إمكانية استمرارها وذلك في ظـــل تزايـــد المشاكل الأمنية في الصومال.

ويبحث الفصل أيضًا الإشكاليات الاقتصادية والسياسية والإدارية في الصومال، والتي تهدد مستقبل النظام السياسي وتفتح الباب واســـعًا لتمزق البلاد، فعدم تنفيذ مطالب الولايات الفيدرالية يعتبر بمثابة تهديد للوحدة الصومالية، حيث يبدو الصومال حاليًّا أضعف مـــن ذي قبـــل وقابلاً للتفكك.

وفي الختام، يتناول هذا الفصل، مستقبل الوحـــدة في الصـــومال، وآفاق الانقسام، ويرصد عوامل الوحدة ومؤشرات فشلها، وعوامـــل الانفصال بين الأقاليم الفيدرالية والحكومة المركزية، وهو احتمال راجح إذا لم تتوفر سياسات ناجحة واستراتيجيات فاعلـــة لحمايـــة النظـــام الفيدرالي من التمزق، إلى جانب قوة عسكرية تحميه من التصـــدعات الداخلية والخارجية.

المبحث الأول

الفيدرالية في الصومال: نظرة من الداخل (المُكوِّن الاجتماعي والقبلي)

يُعَدُّ المجتمع الصومالي واحدًا من المجتمعات العربية الرعوية؛ تمثل فيه القبيلة ركنًا أساسًا لا تطاله قوانين السياسة ومبادئها، فهي تتحكم وتسيطر على مجريات الدولة، فالانتماء إلى القبيلة يأخذ أحيانًا وضعًا يوصف بالتعصب والتشدد المذموم؛ والنظام السياسي قائم على المحاصصة القبلية، التي ثبتت جذور الظلم والقهر والتعدي على القبائل الأخرى، بينما تظل القبائل الصغرى تجاهد ليل نهار للحصول على حقوقها السياسية المغلقة أيضًا بالمطالب القبلية البحتة.[1]

ويلاحظ المراقب للشأن الصومالي أن الجهود الرامية حاليًّا لتطبيق الفيدرالية تنحصر فقط في تقسيم الدولة المركزية إلى ولايات إقليمية قبلية بحكم الموقع ونسبة سكان هذه القبيلة؛ مما يعطي لهذه القبيلة أو تلك حصة أكبر في نفوذ الحكومة المركزية بحكم موقعها الجغرافي ونسبة سكانها، بينما تصبح ولاية أخرى الحلقة الأضعف في الفيدراليات القبلية؛ وهذا يؤدي إلى فتح جبهات صراع حقيقية بين هذه الولاية وتلك على المدن والأقاليم.

1- داؤود، "الفيدرالية في الصومال: هل تصبح بديلاً عن الدولة المركزية؟"، مرجع سابق.

وهناك أسئلة مشروعة في سياق هذا المبحث: هـــل الفيدراليـــة بصيغتها القبائلية الحالية إجبارية أم اختيار شعبـــي؟ من يحـــدد عـــدد الأقاليم الفيدرالية؟ ومن سيرسم الحدود بين الأقاليم؟ ومـــن ســـيحدد تداخل العلاقات السياسية والأمنية والإدارية بين الأقـــاليم الفيدراليـــة والحكومة المركزية؟ ومن سيدير العلاقات الخارجية وتحديدًا مـــع دول الجوار: الحكومة المركزية أم الأقاليم؟ ومن سيكون مسؤولاً عن حمايـــة الحدود، وكذلك إدارة المعابر، مثل الموانئ والمطارات؟ ومن ســـيكون مسؤولاً عن المواقع السيادية؟ ومن سيكون مسؤولاً عـــن سياســـات التعليم؟...إلخ.

ورغم الأسئلة التي يطرحها مشروع الفيدرالية في الصومال، إلا أن الدستور أورد في فقرته الـــ 54 أن اختصاصات الحكومـــة المركزيـــة تتضمن ما يلي:

أ- العلاقات الخارجية.

ب- الدفاع.

ج- التجنيس والهجرة.

وإزاءِ تلك البنود، فإن الدستور نفسه وفي مادته الـــ 53 يلمِّح إلى أن الحكومة الصومالية تأخذ المشورة من الأقاليم الفيدرالية فيما يخـــص القضايا المصيرية وأن يكون للولايات الفيدرالية ممثلون لها في الاتفاقيات التي تبرمها الحكومة مع العالم الخارجي[1]. وهذا التعـــارض في بنـــود الدستور يثير أسئلة حول رهانات مشروع الفيدرالية في الصومال.

---

(1) "مسودة الدستور الصومالية"، **اللجنة الوطنية المســـتقلة للانتخابـــات**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: 28 مايو/أيار 2018):
http://www.niec.so/So/images/Downloads/dastuurka.pdf

وتحتاج هذه الأسئلة إلى إجابات دقيقة؛ لأن دعاة الفيدرالية في الصومال ما زالوا منقسمين إزاء الفيدرالية التي تطبق في الصومال شكلاً، في ظل وجود قوة القبيلة ورجالها المدججين بسلاح العشيرة وعقيدتها، كما أن الاستمرار في اعتماد النظام الفيدرالي أساسًا لبناء الدولة دون توافر عوامل نجاحه سيقود في المحصلة النهائية إلى تشكيل كنتونات قبلية متناحرة ومتنافرة ما قد يعمق الجرح الصومالي.

المجتمع والفيدرالية: الوعي الغائب

أظهرت دراسات صومالية عديدة أن هناك غياب ملحوظًا لترجمة الأفكار والآراء إلى واقع ملموس وخاصة تلك التي تتعلق بتطبيق الفيدرالية في الصومال، فالكثير من فئات المجتمع الصومالي تعتبر الفيدرالية أداة لتقسيم ثروات البلاد؛ حيث أغفل قادة العشائر والقبائل والسياسيون ضرورة إطلاق حملات لنشر الوعي الفيدرالي بين شرائح المجتمع الرعوي، لكن هذا لم يحدث حتى في المدن الكبرى والعواصم الفيدرالية[1]. ويمكن إيجاز الأفكار السائدة حول تبني فكرة الفيدرالية من قبل السياسيين والمجتمع الصومالي في الآتي:

أ- يؤمن قطاع كبير من المجتمع أن الفيدرالية ليست سوى تجسيد سياسي لقوة قبيلة معينة، أي إن الفيدرالية تعطي الاستقلالية لقبيلتهم وتحررهم من قيود وبطش القبائل الأخرى، وتلك ترجمة خاطئة لمفاهيم الفيدرالية في نظام حكم رشيد[2].

---

(1) "الفيدرالية في الصومال.. ممكنة لكن كيف؟"، مرجع سابق، ص 3.

(2) المرجع السابق.

ب- يعتبر كثير من القبائل (القاطنة في الجنوب ووسط الصومال) أن القبلية أداة لتجزئة وتقسيم الصومال، كما أن مخاوفها متجذرة من سلوك النظام السياسي وخاصة في توزيع ثروات البلاد، فالقلق ينبع من أن تكون موارد الدخل محصورة بيد النظام دون أن تكون هناك آليات أخرى لتقاسم الحكم وثروات البلاد، في ظل هيمنة الحكومة المركزية على العاصمة، التي تتمتع بموارد دخل مالية باهظة، تلك هي رؤية القبائل الأخرى تجاه معارضي النظام الفيدرالي.

ج- يؤمن كثير من فئات المجتمع الصومالي بأن الفيدرالية ستعيد الحرب القبلية بين العشائر، فمثلاً مدينة جالكعيو المقسمة إلى جزءين بين إقليم بونتلاند وجلمدغ، يعيش سكانها في قلق دائم من تجدد الصراع بين الإدارتين، وهو صراع تجدد بعد عشرين عامًا من اتفاقية بين الجانبين لترسيم خط حدودي يمر بوسط البلاد ويقسمها إلى نصفين، لكن تتزايد مخاوف سكان المدينة المقسمة من أن تسهم الفيدرالية في إذكاء نار المعارك بين القاطنين في المدينة بناء على النظام الفيدرالي؛ حيث أشار استطلاع رأي أجري عام 2015 إلى أن 58% من سكان مدينة جالكعيو (عاصمة إقليم مدغ) يرفضون النظام الفيدرالي؛ لأنه في نظرهم سيؤجج الصراع المسلح بين المواطنين في مدينة جالكعيو[1].

في المجمل، فإن ثمة تباينًا وسط المجتمع الصومالي تجاه النظام الفيدرالي بعد عقود من الحرب الدامية، فبعض القبائل وخاصة القاطنة

(1) الفيدرالية في الصومال.. ممكنة لكن كيف؟"، مرجع سابق، ص 4.

في الجنوب ترى النظام الفيدرالي بديلاً للحكم المركزي، وأداة لتقسيم خيرات البلاد مستقبلاً، لكن هذا لا يتم من دون إيجاد نظام فيــدرالي عادل وبعيدًا عن سياسات القبائل والعشائرية، التي لا تخــدم مصــلحة البلاد والعباد.

المبحث الثاني

الإشكاليات السياسية والإدارية والاقتصادية للنظام الفيدرالي في الصومال

بات من اللافت أن الفيدرالية الصومالية لا تترك فقط تأثيرات سياسية وأمنية على المنطقة، بل لها تبعات اقتصادية وإدارية؛ إذ لم تكن هناك سياسات اقتصادية وإدارية موازية لإعداد هذا المشروع، سواء من قِبَل واضعي هذا النظام الفيدرالي أو من طرف المؤطِّرين له من دول الجوار أو الجانب الصومالي، فتمت فَدْرَلَة الصومال دون مراعاة لكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والإدارية، فتمخض عن تلك المحاولات لبناء صومال جديد نظام فيدرالي مهلهل يهدد وحدة الصومال أرضًا وشعبًا.

ومن الواضح أن الجوانب التي غفل عنها دعاة فيدرالية الصومال تتمثل في كيفية توزيع الموارد البشرية وعوائد الموانئ المالية في كل من كسمايو وبراوي وبوصاصو ومقديشو بين الولايات الفيدرالية والحكومة الصومالية، وهي إشكاليات تهدد مصير الفيدرالية في المستنقع الصومالي؛ إذ لم تأخذ نصيبها من المعالجة الواقعية وربما تم تأجيل حل تلك الإشكاليات بعد تطبيق مخطط الفيدرالية في ربوع الصومال.

وإذا كان النظام المركزي السابق هيمن على الأسواق وحركة الاقتصاد في البلاد، فإن النظام الفيدرالي سيجعل اقتصاد الوطن مبعثرًا

ومشتتًا، وتصبح موانئ الصومال، وخاصة ميناء بربرة وبوصاصو في خدمة الإدارة الإثيوبية التي باتت شريكًا أساسيًّا مع موانئ دبي الإماراتية في التحكم بميناء بربرة؛ إذ تقرر الاتفاقية بين كل من حكومة أرض الصومال وموانئ دبي أن تكون حصة إثيوبيا 19 في المئة من إجمالي العوائد المالية[1]، وذلك بعد أن عارضت إثيوبيا اتفاقية تسليم الميناء لـ "موانئ دبي العالمية"، وستزيد الفيدرالية الاقتصادية تقسيم الاقتصاد الصومالي إلى ولايات فيدرالية لا يتوافر لها سياسات اقتصادية ناجعة ولا دعم خارجي ولا استثمارات مالية تضخها الحكومة الفيدرالية.

ففي هذا المبحث سنرصد بعض الإشكاليات التي تعوق النظام الفيدرالي في الصومال، وخاصة العلاقة بين السلطة المركزية والولايات الفيدرالية، ومنها:

أولًا: الإشكاليات السياسية والإدارية

مثَّل مؤتمر "جروي"، المنعقد في 2 مايو/أيار عام 2015، مدخلاً لتفاهمات سياسية بين الحكومة المركزية وإقليم بونت لاند الفيدرالي، كما أنه بات مدخلاً لإشكاليات سياسية وإدارية في تبعية بعض المحافظات لهذا الإقليم أو ذاك؛ حيث مهَّد الاتفاق الذي جرت مراقبته من قبل وفود من المجتمع الدولي وبحضور الرئيس الصومالي السابق،

---

(1) "صوماليلاند تمنح إثيوبيا 19% من حق الوصول إلى ميناء بربرة"، **صومال تايمز**، 14 مايو/أيار 2017، (تاريخ الدخول: 17 يناير/كانون الثاني 2018): http://www.somalitimes.net/2017/05/14/صومالي-لاند-أعطينا-إثيوبيا-19٪-من-حق-الو/

حسن شيخ محمود، لخلافات سياسية وإدارية بين إقليم بونت لاند وجلمدغ والحكومة المركزية في مقديشو[1].

ويمكن إبراز الإشكاليات السياسية والإدارية التي تواجه النظام الفيدرالي في الآتي:

1. إشكالية تأسيس الولايات الفيدرالية الإقليمية

ينص الدستور الصومالي على أن كل إقليمين يحق لهما تشكيل ولاية فيدرالية، إلا أن إقليم جلمدغ يتكون من إقليم وجزء من إقليم مدغ[*] المقسَّم بين إدارتي بونت لاند وجلمدغ؛ حيث نص دستورها، الذي خرج إلى النور في 17 من يونيو/حزيران 2015، على أن "الولاية الجديدة ستتكون من إقليمي جلجدود ومدج بالكامل" دون الإشارة إلى أن إقليم جلمدغ يتولى شؤون القسم الجنوبي لإقليم مدغ؛ الأمر الذي أغضب ولاية بونت لاند التي اعتبرت تلك الخطوة تملصًا من الاتفاقية المبرمة بينها وبين الحكومة الفيدرالية، التي تقضي بأحقيتها في تولي شؤون إقليم مدغ[2].

فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: لمن تتبع إدارة إقليم مدغ؟ وهذه واحدة من الإشكاليات السياسية والإدارية للفيدرالية في البيت

---

(1) علي، عبد الحكيم، "تناقضات وإشكاليات تكتنف تشكيل ولاية جملدغ"، **الصومال الجديد**، 28 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 28 مايو/أيار 2018): https://bit.ly/2sO4ChQ

(*) تقع محافظة مدغ وسط الصومال و"جالكعيو" حاضرة الإقليم، وتتكون من خمس مدن: "جرِّين" و"جلدغب" ونصف "جالكعيو" تتبع لإدارة بونت لاند، أما مدينة "هوبيو" و"حراطيري" والنصف المتبقي من "جالكعيو" فتابعة لإدارة "جلمدغ.

(2) المرجع السابق.

الصومالي؛ إذ يلزم الدستور الصومالي الحكومة المركزية تشكيل الولايات الفيدرالية من إقليمين دون النظر إلى الانتماءات القبلية، وهو ما أدى إلى علان الحكومة الفيدرالية دمج منطقة «مدغ» مع إقليم «جلمدغ» لإنشاء حكم ذاتي، وهي خطوة باركتها كل الإدارات الأخرى التي تحكم الأجزاء التي تتكون منها المنطقتان ما عدا نظام «بونت لاند» الذي شعر بأنه سيخسر ثلاث مدن تابعة له حاليًّا، وأهمها: «جالكعيو» حاضرة إقليم «مدغ» وليس هذا فحسب، بل يقلِّل رقعة سيطرها، ويُضعف أيضًا ثقلها السياسي حاضرًا ومستقبلاً، وأدى ذلك إلى إعلان نظام «بونت لاند» قطع علاقته وتواصله مع الحكومة الفيدرالية، ووقف جميع أشكال التعاون مع الحكومة الفيدرالية لحين تراجع الحكومة عن قرارها بتكوين حكم ذاتي للمناطق المذكورة أعلاه[1].

2. إشكالية الصلاحيات الإدارية

من دون سن قوانين دستورية صارمة تفصِّل الصلاحيات بين كل من الحكومة الفيدرالية والولايات التابعة لها، فإن ذلك سيثير إشكاليات كثيرة، وإن كانت الصلاحيات الإدارية هي أبرزها، فالدستور الصومالي الغامض يفوض الحكومة الفيدرالية اتخاذ القرارات السيادية دون أن يقطع الطريق أمام تدخل الولايات الفيدرالية، كما أن عدم

-(1) ياسين، فهد، "بونت لاند: الوحدة مقابل امتيازات، أو التهديد بالانفصال!"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 28 مايو/أيار 2018):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/11/2014112062155615209.html

وجود خيوط سياسية متشابكة ومسارات صحيحة بين الإدارات الصومالية يجعل من القضايا ذات البعد الخارجي أمرًا حساسًا لا تهدأ فصول صراعه؛ فالأزمة السياسية في الخليج حاليًّا ما هي إلا عامل ثانوي لتأجيج صراع محتدم أصلاً بين الصوماليين وهو صراع قائم على الثروات والمحاصصة القبلية[1].

3. إشكالية إدارة العلاقات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي

بعد أن اكتملت أركان الولايات الفيدرالية في الصومال، برزت إلى العلن أزمات وإشكاليات سياسية كثيرة بين الدولة والأقاليم الفيدرالية، منها ملف إدارة العلاقات الخارجية الصومالية، وهو ملف شائك، ما زال الغموض يلفُّه؛ فهل الحكومة الصومالية وحدها هي التي تقرر الشأن السياسي الخارجي، أم أن للأقاليم الفيدرالية دورًا في اتخاذ قراراتها دون الرجوع إلى الحكومة الفيدرالية؟ وهل يحق لتلك الأقاليم ابتعاث مسؤولين يمثِّلون سياستها إلى الخارج؟ وما حدود الحكومة الصومالية في اتخاذ قرارات مصيرية تخص شأن الأقاليم الفيدرالية؟

ومما يزيد حدة الإشكاليات السياسية في الصومال الفيدرالي هو أن رؤساء الأقاليم الفيدرالية ينسِّقون مع السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين في العاصمة مقديشو، كما أن السفراء يجرون لقاءات مشبوهة مع الأنظمة الفيدرالية دون استشارة أو إذن مسبق من الحكومة الصومالية،

---

(1) أبتدون، الشافعي، "تأثيرات الأزمة الخليجية على الصومال"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 28 سبتمبر/أيلول 2017، (تاريخ الدخول: 29 مايو/أيار 2018):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/09/170928090807567.html

وهو ما يشكِّل ضبابية في كيفية إدارة العلاقات الخارجية بين الإدارات الصومالية، على الرغم من الأصوات المنادية بعدم أحقية الأقاليم الفيدرالية في إجراء لقاءات مع السفراء والمبعوثين الدوليين والإقليميين. فضلاً عن زيارات خارجية يجريها رؤساء الولايات الفيدرالية إلى كل من أبوظبي وأديس أبابا بين الحين والآخر[1].

إن عدم وجود قوانين تبين حدود واختصاصات كل من الأقاليم الفيدرالية والحكومة الصومالية سيسهم في إذكاء النعرات السياسية والحملات المغرضة بين الأقاليم والحكومة، ويفتح الأبواب لأزمات سياسية وإشكاليات إدارية كثيرة، كما سيتيح للدول الإقليمية وتلك التي تبحث عن مصالحها الخاصة منافذ لممارسة سياستها وإن كانت على حساب السيادة واستقرار الصومال.

ثانيًا: الإشكاليات الاقتصادية

نعالج في هذا المحور أزمة الاقتصاد الصومالي وإشكالياته في الدولة الاتحادية والولايات الإقليمية، وتتلخص تلك الإشكاليات في المحاور الآتية:

1. السياسة الضريبية والنظام الجمركي

إن عدم توفر سياسات اقتصادية وأنظمة قانونية اقتصادية تحدد الحقوق والواجبات بين الحكومة الفيدرالية والولايات الإقليمية، يعني وجود ضبابية في سياسات الضرائب والنظام الجمركي في الصومال، وهنا تطرح بعض الأسئلة نفسها بإلحاح: هل الحكومة الصومالية

(1) المرجع السابق.

مسؤولة عن تنمية اقتصادات الحكومات الإقليمية التابعة لها؟ وما حدود المشاركة الاقتصادية بين الولايات الفيدرالية والحكومة الصومالية؟ وهل هناك سياسات اقتصادية تعاونية بين الوزارات الاقتصادية؟ وهل ثمة نظام ضريبي وجمركي موحد أم أن كل إقليم له سياساته الضريبية والجمركية؟

أسئلة كثيرة لا تجد أجوبة في النظام الفيدرالي الاقتصادي في الصومال، وذلك نتيجة الخطوات السريعة غير المحسوبة التي نتجت عن النظام الفيدرالي في البلاد، ومما يعقّد الوضع الاقتصادي هو أن الظروف الأمنية لا تزال تمثّل عقبة أمام تنمية اقتصاد بعض الولايات الصومالية، فمثلاً حركة الشباب تسيطر على مدن شاسعة من جنوب الصومال، في الوقت الذي تعتبر فيه معظم المدن مناطق زراعية تشتهر بإنتاج زراعي ضخم، فهل تلك المناطق الزراعية معفاة من الضرائب علمًا بأن الحركة تفرض عليها ضرائب سنوية، كما تحصّل أموال الزكاة سنويًا من تلك الحقول الزراعية أم أن الولايات الفيدرالية تمد أيديها لتجمع لهم الضرائب؟

2. توزيع الثروات والموارد الطبيعية

تمثل إشكالية توزيع الثروات والموارد الطبيعية في البلاد أزمة اقتصادية ستواجه البلاد بعد تجاوز العقبات الأمنية التي تُعتبر أهم التحديات الرئيسية بالنسبة للحكومة الفيدرالية والولايات الإقليمية، فإذا كان النظام الفيدرالي هدفه الأساسي في الصومال هو الحفاظ على وحدة الصومال من خلال توزيع عادل للثروة، وبموجب الحفاظ على وحدة المجتمع، ابتُكرت المحاصصة العشائرية (4.5) لتقسيم المناصب السيادية في البلاد، فإن إيجاد طريقة لتوزيع والموارد الطبيعية في الصومال ضرورة قصوى لابد منها.

فعلى سبيل المثال، إذا كان إنتاج إقليم هيرشبيلي الأصغر والأقل كثافة سكانية بين الأقاليم الخمسة المنضوية تحت لواء الحكومة الفيدرالية، هل ستوزع موارده وثرواته الزراعية على الأقاليم بشكل عادل بينما هو لا يتلقى دعمًا من الميزانية العامة بدعوى أنه صغير الحجم وقليل الكثافة السكانية؟ وهل هناك معايير وآليات لتقسيم الثروات الطبيعية بين الإدارة المركزية والأقاليم الفيدرالية؟

كما أن السؤال الأهم في هذا المبحث هو: ما الوسائل التي اتخذها البرلمان الصومالي في المصادقة على ميزانية الدولة بين الولايات الفيدرالية التي أقرها وزارة المالية لعام 2018، وكشفت تضاربًا في التوزيع؛ إذ إن ميزانية إقليم بنادر فاقت تلك التي رُصدت لإقليم هيرشبيلي[1]؛ فهل اعتمد على الكثافة السكانية، لأن عدد سكان مقديشو يتجاوز مليون وخمسمئة ألف نسمة بينما سكان إقليم هيرشبيلي لا يتجاوزون مليون نسمة أم اعتمد على المساحة الجغرافية، حيث إقليم هيرشبيلي أكبر وتتضاعف مساحته على مساحة العاصمة مقديشو؟

3. النظام الاقتصادي الفيدرالي

إذا كان هدف النظام الفيدرالي هو توحيد الأجزاء لا تفريقها، فإن إيجاد نظام اقتصادي موحد يصب في مصلحة الدولة الاتحادية من الضرورات الواجبة على أي كيان سياسي. فالنظام الاقتصادي الموحد، تسبقه سياسات اقتصادية ناجعة وتوزيع عادل بين أفراد المجتمع، وذلك أمر يحتاج إلى خبراء اقتصاديين لوضع أسس اقتصاد ناجح يوحد النظام

---

(1) "جدل حول ميزانية الدولة 2018"، **شعب ميديا**، بدون تاريخ، (تاريخ الدخول: 18 يناير/كانون الثاني 2018):
http://shacabkamedia.com/story/12871

الضريبـــي والجمركي ويحدد نصيب كل الولايـــات الفيدراليـــة مـــن العوائد المالية وميزانية الدولة الصومالية.

فإذا كان النظام الفيدرالي الاقتصادي يسهم في حركة التـــنقلات ويعمل على تذليل الفوارق الجغرافية في البلاد، فهل ستتبنى الصـــومال نظامًا فيدراليًّا اقتصاديًّا موحدًا أم أن الفوضى في السياسات الاقتصادية التي تهيمن على البلاد ستستمر؛ وهذا مما سيضعف الإنتاج الزراعي في البلاد، ويحد من الفعاليات والمشاريع الجديدة التي يبتكرها الصوماليون وخاصة العائدين من المهجر؟

4. أزمة الشلن الصومالي وغياب فاعلية البنك المركزي

من العقبات الاقتصادية التي تواجه الولايات الفيدرالية عقبة الشلن الصومالي؛ فهل سيستمر الوضع الاقتصادي المتردي على ما هو عليـــه، أم أن هناك خططًا حكومية وإقليمية وسياسات مالية لإصـــلاح مـــا أفسدته الحروب الأهلية؟ وهل يحق للأقاليم الفيدرالية طباعـــة العملـــة المحلية، مثلما هو السائد حاليًّا في إقليم بونتلاند، أم يتجه كل إقليم نحو استنساخ عملة أخرى مثلما يحصل في إقليم أرض الصومال؟

كما أن الإشكاليات الأخرى تتمثل في عـــدم تـــوفر سياســـات حكومية اقتصادية لضبط الأسواق المحلية، فلا توجد أنظمة اقتصـــادية لتحديد التسعيرة، ولا يتوافر لدى التجار ضمانات بعـــدم التلاعـــب والتطاول على أموالهم في حال أودعوا أموالهم النقدية في البنك الرسمي بدل الاعتماد على البنوك المحلية، كما أن تعاملات بعـــض الجهـــات الرسمية المالية تتم عبر بنوك محلية دون أن تدعم أرصدتها المالية بالبنـــك المركزي تهربًا من الملاحقة القضائية أو المالية.

المبحث الثالث

الصومال الفيدرالي:
مستقبل الوحدة وتهديدات الانقسام

على الرغم من اختلاف الصوماليين على مسألة الفيدرالية، ينص الدستور المؤقت على أن الصومال دولة فيدرالية. تقليديًّا، اتجهت دراسة النظام الفيدرالي نحو التركيز على الإطار الدستوري والتشريعي الذي تتعاون من خلاله دائرتا الحكم: المركزي والإقليمي. لكن لابد من الاعتراف بوجود عدد من التحديات المرتبطة بالفيدرالية في الصومال، مثل آثار ترسيم حدود الدولة، والمصالح العشائرية، والممارسات الإدارية الإقليمية على العلاقات بين الولايات. ومن المهم أيضًا النظر في العلاقات المستقبلية بين المركز والمحيط، التي تتسم إلى حد كبير حاليًّا بسوء الفهم، وسوء التواصل، وعدم الثقة. ومن مفارقات شكل الحكم الفيدرالي اشتراطه على الحكومة المركزية أن تتعهد بالرقابة والاستراتيجية من دون أن تتدخل فيهما. والسؤال المطروح هنا: على ماذا تقوم الشرعية على مستوى الدولة؟ وكيف يمكن لسلطات الأمر الواقع المحلية الحالية أن تحسِّن شرعيتها وعلاقتها مع الحكومة المركزية؟ وكيف يمكن للحكومة المركزية أن تدعم بروز الحكومات المحلية وتنظمها؟ هناك حاجة متزايدة للنقاش العام والحوار الخلاق بين النخب السياسية حول هذه القضايا.

ويتضح مما سبق أنه لا توجد صيغة واحدة للفيدرالية تصلح لجميع الحالات، وأن الإدارة تختلف داخل الاتحاد بناء على ما إذا كان هناك نظام رئاسي تنفيذي أو مشترك أو برلماني. وأن بعض الاتحادات يقدم الخدمات العامة المزدوجة، وأخرى تتقاسم المسؤولية. كما يختلف حجم مكونات الوحدة الفيدرالية وعددها وتجانسها الداخلي. وأخيرًا، هناك درجات متفاوتة من التعاون التشريعي والإداري بين المركز والأطراف[1].

ورغم هذه الإشكاليات والتناقضات التي أحاطت بالفيدرالية الصومالية، فإن فرص بقائها في المنشأ الصومالي لا تتمتع بقدر كاف مما يدعمها في أرض الواقع، فالفيدرالية الراهنة مجرد تحصيل حاصل للأزمة السياسية والشرخ الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، ورغم جهود الدول الإقليمية والمجتمع الدولي في تكريس الفيدرالية كنظام في الصومال، فإن قطاعات كبيرة في المجتمع لا تؤيد هذا المشروع، الذي يبقى مهددًا بالسقوط في أي ظرف سياسي يمنح الفرصة لليمين الذي يرفض الفيدرالية كنظام سياسي في الصومال.

وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى عوامل متعددة ستسهم في خلق بيئة آمنة للدولة الفيدرالية الوليدة في القرن الإفريقي، بالإضافة إلى رصد مؤشرات الانقسام في الصومال الكبير.

---

(1) عبد الشكور، عبد الرحمن، "هل يمكن أن يتحد الصومال؟"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2013، (تاريخ الدخول: 12 ديسمبر/كانون الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310975423658504.html

أولًا: فرص الوحدة

يتسم الصومال بتجانسه اللغوي والتاريخي والعرقـــي والجغـــرافي أيضًا، ورغم توفر كل إمكانات التجانس والتعايش بين فئات المجتمـــع، إلا أن "الطائفية القبلية" والصراع السياسي والأمني قائم، وأحيانًا تتجدد الصراعات بين الميليشيات القبلية لتتطور إلى تـــدخل مـــن الأطـــراف السياسية الفاعلة، وهو ما يثير أسئلة حول مســـببات هـــذا الصـــراع والتناحر القبلي بين الصوماليين. وهنا، لابد من البحث عـــن فـــرص الوحدة وإمكانية إقامة نظام موحد للصومال، وتتمثل في:

1. وحدة النظام الصومالي

تنشأ الفيدرالية في الدول المشتتة وخاصة ذات الأنظمة السياســـية المستقلة، ولا توجد في الصومال دول مستقلة تلتقي معًا لتشكِّل دولـــة فيدرالية صومالية، بل توجد في ظل الفوضى الحالية مجتمعـــات قبليـــة متنوعة تحكم نفسها بنفسها، لكنها ليست كيانـــات قابلـــة للحيـــاة لتشكيل فيدرالية، ففي حالة أرض الصومال يقترح بعض الاتحاديين من الأقاليم الشمالية فيدرالية بين الصومال وأرض الصومال، ولكن ذلك لم يحقق أي تقدم، فما هو قائم الآن أن أرض الصـــومال تســـعى لنيـــل الاستقلال عن بقية الصومال[1].

2. وحدة الصومال العرقية واللغوية والدينية

يعد الصومال من المجتمعات الـــتي تتمتـــع بوحـــدة القوميـــات

---

(1) علمي، "نظام موحد لا مركزي، نمـــوذج ممكـــن لأرضـــية وســـطية في الصومال"، مرجع سابق.

والعرقيات إلى جانب التجانس اللغوي فضلاً عن وحدة الديانة فيها؛ الأمر الذي يوفر بيئة آمنة لأرضية مشتركة بين فئات المجتمع الصومالي لإيجاد نظام موحد مستقبلاً.

3. عدم اكتمال قانون الإدارة المحلية

على الرغم من أن الصومال تبنى المشروع الفيدرالي أساسًا للحكم في الصومال، إلا أن البرلمان الصومالي لم يقرر بعد قانون الإدارة المحلية والإقليمية، وما زال هذا القانون غير مكتمل بعد، كما أن مشروع الفيدرالية يمكن مناقشته في البرلمان وإبطاله بأصوات النواب، لكن هذا الأمر يتطلب حسًّا وطنيًّا من القادة الصوماليين في تغيير نظام الحكم إلى نظام فيدرالي. وفضلاً عن ذلك هناك من يحمي هذه الفيدرالية المقننة من دول الجوار بقوة السلاح وتدخلاتهم السياسية وأوراقهم وضغوطاتهم العسكرية والاستخباراتية.

4. فشل الوصاية الإقليمية

إذا نظرنا إلى النفوذ الكيني والإثيوبي في الصومال نتلمس أن خيوط المؤامرة لتقسيم الصومال حيكت من زمن، ومع ذلك تفشل كل مخططات الدول الإقليمية الأشبه بالاستعماريين الجدد في القرن الإفريقي، في فرض وصاية على الصومال، فمحاولات التقسيم التي تخططها دول الجوار منذ عقود ورغم غياب إدارة رسمية تواجه وتمثل تحديات للمخططات الإقليمية، باءت بالفشل. لكن إذا نجح النظام الفيدرالي القائم حاليًّا يمكن أن تتضاءل فرص الوحدة وتبقى عوامل الانفصام في محلها وتذهب وحدة الصومال أدراج الرياح ويضيع معها حلم الصومال الكبير.

5. الرفض الشعبي للتقسيم

رغم أنه لا توجد أي إحصائيات رسمية دقيقة لمعرفة توجهات الرأي العام حول الفيدرالية كنظام سياسي للبلاد، إلا أنه من المرجح أن غالبية فئات المجتمع لا تؤيد الفيدرالية بصورتها الضبابية الحالية؛ إذ أصبحت تثير جدلاً في الأوساط السياسية والاجتماعية، لكن ما يتمسك به معارضو الفيدرالية في الصومال أن الشعب الصومالي يرفض محاولات التقسيم عبر تطبيق نموذج مهلهل للفيدرالية في الصومال.

ولبناء دولة صومالية موحدة تحتاج الحكومة الفيدرالية أن تتحمل مسؤولية مزدوجة لإنقاذ المرحلة، وتتمثل في التحرك الإيجابي نحو تهدئة النعرات ونشر روح الوئام الوطني وإعادة اللحمة بين شرائح المجتمع باستخدام الوسائل المتاحة كتأسيس النقابات الشبابية والمراكز العلمية لنشر وعي التكامل والمشاركة والتداول، ويكون نجاح ذلك مرهونًا بحيادية قيادات الدولة العليا أمام التنافس القبلي على السلطة. وبالموازاة، ينبغي أن يكون للمثقفين والعلماء ومنظمات المجتمع المدني دور عملي في نشر التفكير الإيجابي، والتعاطي مع المرحلة الجديدة بعقلانية. وفيما يتعلق بدور دول الجوار فإن علاجه يكمن في إعادة اللحمة الوطنية، وخلق الثقة بين فئات المجتمع، وهو ما سينعكس إيجابًا على كل المستويات، ولن يدع للأطراف الخارجية مجالاً للتلاعب بالشأن الداخلي وفرض أجنداتها.

ثانيًا: تحديات الانقسام

تقود الفيدرالية القبائلية، بصورتها الحالية، الصومال بأقاليمه ومدنه إلى انقسامات داخلية سياسيًّا وجغرافيًّا، وهي انقسامات طرأت على البلاد بموجب مظالم وشكوى تمور في المشهد السياسي ولا تتوافر حاليًّا آليات لحل تلك المظالم أو تبديد صورتها القاتمة، ومن بين عوامل الانقسام:

1. فساد المركزية الإدارية

عانى كثير من الصوماليين من مظالم تتعلق بصورة نظام الحوكمة في الصومال وخاصة المرتبطة بالسلطة المركزية في العاصمة مقديشو؛ إذ عاشت البلاد على مدى عقدين من الزمن في ظل حكم ديكتاتوري جعل السلطة متمركزة بالعاصمة، ويخشى كثير من المواطنين عودة هذا النظام المركزي في حال عادت اللحمة الوطنية، كما تتمثل صور المركزية الفاسدة في اتخاذ القرارات السياسية، وأبسط مثال أن قرار نقل معلم مدرسة من مكان إلى آخر كان يُتخذ من مقديشو، وهو ما حرم الأقاليم من إمكانية توسيع نظام الحكم الرشيد في البلاد.

كما أن الحصول على الخدمات الرئيسة والتوزيع العادل للموارد كان مطلبًا سائدًا لدى الصوماليين، إلا أن المركزية حددت الحصول عليها بضرورة وجود الأفراد في العاصمة مقديشو التي تتوافر فيها الخدمات الحكومية دون غيرها من الأقاليم. فإذا كان المواطن بحاجة إلى جواز سفر كان من المطلوب أن يقصد مقديشو، دون أن توفر له الهيئات العاملة في الهجرة والجنسية وسائل أخرى لتوفير هذا الحق حتى في المدن الكبيرة، وهكذا ارتبط مصير الشعب بأكمله بالعاصمة، مقديشو، للحصول على خدمات أساسية كالتعليم والسفر، وهي خدمات يمكن توفيرها في الأقاليم(1).

---

(1) علمي، أفياري، "نظام موحد لا مركزي، نموذج ممكن لأرضية وسطية في الصومال"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، أغسطس/آب 2015، (تاريخ الدخول: 19 يناير/كانون الثاني 2018):
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_2132EDC3.pdf

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن الإدارة المحلية للحكومة الفيدرالية في سلك هيئة الهجرة والجنسية قامت بفتح فروع لها في مناطق متفرقة من البلاد لمنح جواز السفر وأزاحت عناء كبيرًا بشأن السفر إلى العاصمة، وهي خطوة مهمة توفر خدمة أساسية لدى قطاعات كثيرة من المجتمع. وبالإشارة إلى جميع تلك المظالم والشكاوى التي تتعلق بالنظام المركزي في الصومال، فإن مطالب السكان بشأن توزيع الثروات على نحو عادل لم تتحقق، بل قمعت الأفكار والأطروحات التي طالبت بتقسيم عادل للثروة الطبيعية بين الأقاليم، الأمر الذي كرس سلطوية المركزية الإدارية في مجتمع يكن الولاء للقبلية أكثر من أي فكر آخر.

2. ضعف الثقة

في ظل عدم توفر بيئة ملائمة للثقة المتبادلة بين الصوماليين وعدم تبديد المخاوف المتعلقة بنظام مركزي موحد ووجود قيادة سياسية محنَّكة تذلِّل الصعوبات والفوارق بين الصوماليين، حاول الرئيس الصومالي السابق، حسن شيخ محمود، إقناع القبائل والأطراف الصومالية بضرورة اعتماد نظام حكم رشيد، لكن لم تفلح جهوده، واتجهت إدارته إلى تكريس الفيدرالية كمشروع ملائم لنظام الحكم في البلاد، لكن تبين لاحقًا أن بعض القبائل الصومالية عارضت بشدة المشاركة في نظام الولايات الفيدرالية؛ الأمر الذي دفع حسن شيخ محمود إلى جولات مكوكية في الأقاليم لإقناع تلك الأطراف وإزالة العقبات وزرع الثقة في نفوس السياسيين وشيوخ القبائل، وبصعوبة بالغة تحققت الولايات الفيدرالية القبائلية؛ الأمر الذي يعكس استحالة إقناع الأطراف وزرع الثقة بين مستويات المجتمع لإيجاد نظام مركزي موحد مستقبلاً.

3. التدخل الإقليمي (إثيوبيا وكينيا)

تدعم قوى خارجية مختلفة المشروع الفيدرالي القبلي الحالي، وتعد إثيوبيا وكينيا المجاورتين للصومال المناصرتين الرئيسيتين للصيغة "الفيدرالية" القائمة على أسس قبلية، فقد حلَّت أديس أبابا ونيروبي فعليًّا محل الحكومة المركزية للصومال في مجالي الأمن والسياسة طوال العقدين الأخيرين، وشاركتا بنشاط في تصميم الفيدرالية القائمة وتنفيذها على أسس قبلية في الصومال منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي.

فقد قدمت إثيوبيا في منتدى شركاء الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، عام 1998، موقفها في ورقة تضمنت إنشاء أقاليم خمسة أو ستة في الصومال بمعيار قبلي بحت، واقترحت أديس أبابا هياكل إدارية محلية تكون بمنزلة لبنات بناء في عملية استعادة السلام وبناء الدولة في الصومال، وإعطاء دور مهم للمجتمع المدني الذي يجب أن يشجع المجتمع الدولي ظهوره ومساهمته، وقَبِل المجتمع الدولي على مضض المقترح الإثيوبي، مما يعني أن الأقاليم التي تنتج عنه ستهيمن عليها أربع قبائل مسلحة، وهي "دارود ودغل ومرفلي وهوية وإسحاق"[(1)].

ويقدم الحكام الإثيوبيون على مر العصور روايات مختلفة ومتشابهة وهي حماية الجزيرة المسيحية في بحر من الوثنيين، والمطالبة بممر على البحر، أما اليوم فتدعم الاستراتيجية الحالية لأديس أبابا تجاه الصومال روايات مشابهة تبدأ بمكافحة المطامع والحرب على الإرهاب والحصول على ممر في البحر، إلى تقديم مشروع فيدرالي قبلي يقسم الصومال إلى

(1) علمي، "نظام موحد لا مركزي، نموذج ممكن لأرضية وسطية في الصومال"، مرجع سابق.

ستة أقاليم: أرض الصومال (صوماليلاند)، وإقليم بونتلاند، وجلمدغ، وهيرشبيلي، وغربـــي الصومال، وجوبالاند، ونجحت لأول مـــرة في التاريخ فرصة إعادة صياغة الهياكل الإدارية في الصومال.

خاتمة

يحمل الصومال كل بذور القوة ويتمتع بإمكانات الوحدة من حيث تجانس العِرق واللغة والدين، لكن عوامل الانقسام والانشطار إلى كيانات هشة وضعيفة أقوى من عوامل بقائه دولة موحدة، وهو احتمال ترجحه سياسات إقليمية ودولية تسعى إلى تقسيمه إلى ولايات فيدرالية، لا تخضع لسلطة الحكومة الفيدرالية.

ويشهد الصومال حاليًّا انقسامات إدارية أملتها الظروف السياسية في البلاد، إلى جانب محاصصة قبلية وسياسية تقف حجر عثرة أمام المضي قدمًا نحو إنجاز سياسي ملموس على أرض الواقع؛ فنظام توزيع الثروات والحصص والحقائب الوزارية بالصيغة العشائرية المعروفة بـ (4.5) يجعل العمل السياسي برمته بيد السلطة السياسية للقبيلة التي تستأثر بنفوذ الدولة ومكاسبها وأموالها، وينال من مشروع إقامة دولة صومالية حديثة تحظى بنصيبها من التطور الاقتصادي والسياسي والأمني في القرن الإفريقي بعيدًا عن نار الصراعات السياسية والفوضى الخلاقة.

وقد سعينا في هذا الكتاب إلى توضيح أبعاد النظام الفيدرالي في الصومال، ورصد مساراته وصيرورته بدءًا بالاستعمار الغربي الذي هيمن –ولا يزال– على السياسات الصومالية، ولعب دورًا في إذكاء صراعات داخلية عبر تدخلات إما بالوكالة تارة أو بشكل مباشر تارة أخرى، وانطلاقًا من الإطار التاريخي لمعضلة الصومال، تبين لنا عمق

الأزمة الصومالية في تاريخها الحديث، ودور الدول الإقليمية (إثيوبيا وكينيا) في استمرار الوضع الصومالي المتأزم.

ويمكن الخروج بخلاصات واستنتاجات تشير إلى ما سيؤول إليه الوضع الصومالي في المستقبل القريب، ومن أبرزها:

1. استمرار الانقسام السياسي في الصومال؛ فالأنظمة الإدارية تفتقد لرؤية سياسية موحدة؛ حيث تبحث كل إدارة إقليمية عن مصالحها السياسية والاقتصادية، فالصراع السياسي ما زال قائمًا حتى اليوم بين الحكومة الفيدرالية والولايات التابعة لها.
2. يسهم تردي الأوضاع الأمنية بالصومال في الانقسامات السياسية، كما أن استمرار أزمة الأمن في البلاد تفتح المجال لتدخلات خارجية: إقليمية أو دولية بحجة الحد من تأثير القلاقل الأمنية في القرن الإفريقي، وهو ما سيثير شهية دول طامعة في ثروات الصومال.
3. عدم اكتمال الدستور الصومالي المؤقت، وعدم الشروع في تفعيل النظام القضائي في البلاد، إلى جانب غياب دور المحكمة الدستورية، سيؤدي كل ذلك إلى تفسخ العلاقات السياسية بين الأطراف الصومالية الفاعلة، وخاصة رؤساء الولايات الفيدرالية والحكومة الصومالية الفيدرالية.
4. إن طبيعة النظام القبلي السائد في البلاد لا تخدم مصلحة الدولة الصومالية الحديثة، فالعشائرية الراهنة في التراب الصومالي تتسم بالبحث عن أدوار سياسية مشبوهة، وهي سياسات قبلية تكرس الانقسام في النسق الاجتماعي،

فالعقلية القبلية الضيقة لا تبني للصومال دولة مؤسساتية، بل تستفيد من غياب الدولة لتفرض ولاءاتها وانقساماتها داخل المجتمع الصومالي.

5. أسهم ظهور الحركات المسلحة ذات التوجهات السلفية، وخاصة حركة الشباب الصومالية، في نشوء قناعات لدى دول الجوار بأن الصومال سيصبح بيئة موبوءة بالمخاطر الأمنية التي ستمتد تأثيراتها إلى دول الجوار، وهي قناعات راسخة أدت إلى تدخلات عسكرية، حفاظًا على أمنها واستقرارها، كما أن تلك الحركات المسلحة لا تزال تمثل البعبع الأمني لدى دول الجوار، التي تحرص على إبقاء جيوشها في الصومال لتستمر سياسة إضعاف الدولة الصومالية وانتهاء بتقسيمها وفق ما تتطلب مصالح تلك الدول الإقليمية.
6. استشراء الفساد السياسي والمحسوبية في المؤسسات الرسمية ينال من هيبة الدولة ومكانتها في الذهنية الصومالية، ويجهض أيضًا آمال وطموحات الشعب الصومالي.
7. تردي الوضع الاقتصادي في البلاد، واعتماد النظام السياسي على الدعم الدولي والمعونات العربية في صرف رواتب جنوده وموظفيه، يهدد استقلالية القرار السياسي في الصومال، وذلك ما سيؤثر على مستقبل الصومال السياسي.
8. إن غياب فاعلية الجيش الصومالي وعدم رد الاعتبار إلى المؤسسة العسكرية يقضي على آمال الصومال، وتطلعات الشعب الصومالي، فبناء جيش صومالي ضرورة لابد منها،

ومن دونه يستمر التأزم الأمـــني والتـــدخلات الخارجيـــة الإقليمية والدولية، وسيتجه الصومال إلى التفتت لـــدويلات هشة وضعيفة لا تقدر على مجابهة أعدائها والطامحين بثرواتها الاقتصادية.

قائمة المراجع

1- مراجع عربية

الكتب

- أبو بكر، عمر إيمان، تجربة المحاكم الإسلامية.. الإنجازات والتحديات، (دار الفكر العربـــي، القاهرة، 2008).
- الأحمدي، رياض، الفيدرالية في اليمن.. تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشـــل، (مركز نشوان الحميري للإعلام، صنعاء 2013).
- حسنين، رائد، السياسة الإسرائيلية في إفريقيا، (دار ابن رشد، د، ن).
- سلمان أحمد، مصعب، النظام الفيدرالي وأثره على الوحدة المجتمعية: نظرة فقهية معاصرة، 2016.
- شيخ علي، محمد أحمد، التدخل الدولي في الصومال.. الأهداف والنتائج، (مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، 2005).
- عبد الله آدم موسى، الحرب الصـــومالية الإثيوبيـــة 1977، (دار الفكـــر العربـــي، القاهرة، 2017).
- عبد الله، حسن محمود، الجبهات الصـــومالية.. النشـــأة والتطـــور، (دار الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، القاهرة).
- عبد الله عبار، عبد القادر، الدولة والقبيلة في الصومال، (مركز الشـــاهد للبحوث والدراسات الإعلامية، بيروت 2013).
- عبد الله علي، مصطفى، دارسات صومالية.. الصومال أرضًـــا وشـــعبًا، (جامعة مقديشو، سبتمبر/أيلول 2007).
- عبد الرحمن حياوي، نبيل، اللامركزية والفيدرالية، (المكتبـــة القانونيـــة، بغداد، 2007).
- عبد المنعم يونس، محمد، الصومال.. أرضًا وشعبًا، (دار النهضة العربيـــة، القاهرة، 1962).

- عكيل العواك، عبد الحميد، الفيدرالية في سورية والإشكاليات المعاصرة، (معهد شرق المتوسط للدراسات، مارس/آذار 2017).
- مكي، حسن، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، (دار المركز الإسلامي، الخرطوم، 1990).

الرسائل الجامعية

- عثمان، هند، الفيدرالية ومدى ملاءمتها في الصومال، بحث تخرج لنيل شهادة البكالوريوس، (جامعة مقديشو، يونيو/حزيران 2016).
- موسى، محمود يوسف، القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية 1960-1997، (أطروحة ماجستير، جامعة الخرطوم، 1999).

الدوريات والمجلات

- رسول، خضر حاجي، علي، عبد الغفور كريم، "الفيدرالية.. ملاحظات قانونية وموضوعية عامة"، مجلة جامعة كركوك، 2009.
- "الفيدرالية في الصومال.. ممكنة لكن كيف؟، معهد هيرتش للدراسات السياسية، رقم السلسلة 10، تاريخ النشر: فبراير/شباط 2015.

المؤتمرات والندوات

- عبدي، محمد إبراهيم، "الفيدرالية في النظام السياسي الصومالي.. مبرراتها وملامحها"، مقديشو، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني العلمي بعنوان: الحوار أسلوب حياة.. نحو تأصيل ثقافة الحوار الوطني وتجذير خيار الوحدة، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

مواقع وصفحات الإنترنت

- أبتدون، الشافعي، "تأثيرات الأزمة الخليجية على الصومال"، مركز الجزيرة للدراسات، 28 سبتمبر/أيلول 2017 (تاريخ الدخول: 29 مايو/أيار 2018):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/09/170928090807567.html
- "أرض الصومال البريطاني"، المعرفة، (د.ت)، (تاريخ الدخول: 28 مايو/أيار 2018):
https://bit.ly/2LEzTuC

- آدم، عبد السلام علي، "إطلالة على رحلة النضال الوطني من أجل الاستقلال"، موقع القرن، 29 يونيو/حزيران 2009، (تاريخ الدخول: 22 أكتوبر/تشرين الأول 2017):

http://www.alqarn.dj/29%20609/article9.php

- باشا، عمر علي، "لماذا انهار الاقتصاد الاشتراكي في الصومال؟" مدونات الجزيرة، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر /تشرين الأول 2018):

https://bit.ly/2LDU6o4

- "برنامج حواري مع الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود"، يوتيوب، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):

https://www.youtube.com/watch?v=5nXXyU6rTEM&t=1191s

- البصري، حسن، "الصومال في القرن العشرين (الحلقة السابعة)"، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 5 سبتمبر/أيلول 2015، (تاريخ الدخول: 22 أكتوبر/تشرين الأول 2017):

https://bit.ly/2mIztcn

- "التدخل العسكري الكيني يثير الجدل في الصومال"، موقع إسلام تايمز، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2011، (تاريخ الدخول: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2017):

http://islamtimes.org/ar/doc/news/109813 التدخل-العسكري-الكيني-يثير-جدلا-في-الصومال

- "جدل حول ميزانية الدولة 2018"، شعب ميديا، بدون تاريخ، (تاريخ الدخول: 18 يناير/كانون الثاني 2018):

http://shacabkamedia.com/story/12871

- جدوع، أحمد، "بالمحاصصة.. الصومال يرقع الحياة السياسية"، مصر العربية، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 30 أكتوبر/تشرين الأول 2017):

https://bit.ly/2LBVx6y

- جمعية الخير الاجتماعي، "مفاهيم حول المركزية واللامركزية"، أبريل/نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018):

https://bit.ly/2Ad9uTV

- جواد، سعد ناجي، العساف، سوسن، إسماعيل، "الفيدرالية العراقية: تقوية الأقاليم بإضعاف الدولة"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 يونيو/حزيران 2012 (تاريخ الدخول: 8 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012616121337228231.html
- حلني، علي محمد، "الفيدرالية الصومالية: عودة إلى زمن رعاة الإبل؟"، هافنغتون بوست، 16 مارس/آذار 2016، (تاريخ الدخول: 15 يناير/كانون الثاني 2018):
http://www.huffpostarabi.com/amhalanehotmailcom/-_4621_b_9467760.html
- داؤود، فاطمة لول، "الفيدرالية في الصومال: هل تصبح بديلاً عن الدولة المركزية؟"، مجلة الفرقان، 18 يناير/كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
https://www.al-forqan.net/articles/5049.html
- "الرئيس الصومالي: أميركا استخدمت النظام الفيدرالي بشكل قبلي"، إسلام تايمز، 14 أبريل/نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 10يناير/كانون الثاني 2018):
http://islamtimes.org/ar/doc/news/372812
- رسول، عابد خالد، "السياسة الأمنية في الدولة الفيدرالية، دراسة مقارنة"، مركز الدراسات المستقبلية، 3 مارس/آذار 2018، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018):
https://www.centerfs.org/files/2018/03/2-Vol.1-No.1a.pdf
- "شريف حسن: انهيار النظام الفيدرالي يقضي على نظام الحكم"، يوتيوب، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 10 يناير/كانون الثاني 2018):
https://www.youtube.com/watch?v=FTFgK4TA78E
- "شريف حسن يجدد تمسكه بالنظام الفيدرالي في الصومال"، بونت لاندي، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2017، (تاريخ الدخول: 10 يناير/كانون الثاني 2018):
http://puntlandi.com/shariif-xassan-sheekh-aadan-oo-ka-hadlay-nidaamka-federaalka

- شيخ، عمر، "الموت في المنفى.. مصير محمد سياد بري"، الوسط، 3 يوليو/تموز 2016، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018):
http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=19514
- شيخ محمود، سمية، "الفيدرالية في الصومال: من أساء فهمها؟"، موقع تكايا الصومالي، 8 يناير/كانون الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
http://takayaa.com/2015/01/08/الفيدرالية-في-الصومال-من-أساء-فهمها-3/
- شيخ محمود، سمية، "موانئ القرن الإفريقي: ساحة جديدة للتنافس الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 19 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/11/161121115014284.html
- "صوماليلاند تمنح إثيوبيا 19% من حق الوصول إلى ميناء بربرة"، صومال تايمز، 14 مايو/أيار 2017، (تاريخ الدخول: 17 يناير/كانون الثاني 2018):
http://www.somalitimes.net/2017/05/14/صومالي-لاند-أعطينا-إثيوبيا-19٪-من-حق-الو/
- عبد الرحمن، صهيب، "قراءة في استعصاء مشروع الدولة في الصومال"، مركز الجزيرة للدراسات، 7 يونيو/حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170606120026903.html
- عبد العاطي، محمد، "العلاقات الصومالية الإثيوبية.. صراع لا يتوقف"، **الجزيرة نت**، 29 ديسمبر/كانون الأول 2012، (تاريخ الدخول: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/fd084d60-ed25-47a0-bf6a-b12fc9d28c70
- عبد العاطي، محمد، "الصومال وإثيوبيا.. تاريخ من الصراع المتوتر"، الجزيرة نت، 25 يونيو/حزيران 2006، (تاريخ الدخول: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2006/6/25/الصومال-وإثيوبيا-تاريخ-من-الصراع-المتوتر/

- عبد الشكور، عبد الرحمن، "انضمام إثيوبيا إلى الأميصوم وحسابات الربح والخسارة"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 مارس/آذار 2014، (تاريخ الدخول: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201431374854298633.html
- عبد الشكور، عبد الرحمن، "هل يمكن أن يتحد الصومال؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2013، (تاريخ الدخول: 12 ديسيمبر/كانون الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310975423658504.html
- عبد الله، عبد الله، "الأسباب الاقتصادية للتدخل الكيني في جنوب الصومال"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 27 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/2012112274715653616.html
- عبدي، محمد إبراهيم، "الإسلاميون والحكم في الصومال من الاستقلال إلى انتهاء المرحلة الانتقالية"، الصومال اليوم، 1 ديسمبر/كانون الأول 2016، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018):
https://bit.ly/2y8AByH
- علمي، أفياري، "المحاصصة السياسية في الصومال: المسار الخطر"، مركز الجزيرة للدراسات، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/11/161101083533385.html
- علمي، أفياري، "نظام موحد لامركزي، نموذج ممكن لأرضية وسطية في الصومال"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس/آب 2015، (تاريخ الدخول: 19 يناير/كانون الثاني 2018):
https://bit.ly/2l4rYf8
- علي، عبد الحكيم، "تناقضات وإشكاليات تكتنف تشكيل ولاية جلمدغ"، موقع الصومال الجديد، 28 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 28/ مايو / آيار 2018)
https://bit.ly/2sO4ChQ

- علي، فيصل، "اليمن.. الفيدرالية طريق الخلاص"، الجزيرة نت، 17 ديسمبر/كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 3 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
goo.gl/Y7aHzn
- عيسى، عبد الرحمن، "الفيدرالية في الصومال.. بين القبول والرفض"، مقديشو أون لاين، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2017، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
http://muqdishoonline.com/ar/news/9/325
- "الكونفيدرالية"، الجزيرة نت، 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، (تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/أيلول 2017):
goo.gl/CiY6Ya
- "ما هي آفاق نجاح النظام الاتحادي في الصومال؟، شبكة إيرن، 5 فبراير/شباط 2014، (تاريخ الدخول: 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
http://www.irinnews.org/ar/report/4177 ما-هي-آفاق-نجاح-النظام-الاتحاد
- محمود، صالح علي، "الإرهاصات الفيدرالية في الصومال (الحلقة الثانية)"، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 12 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
http://mogadishucenter.com/2015/06 الإرهاصات-الفيدرالية-في-الصومال-الحل-2/
- محمد، شافعي، "الصومال.. بين عنف دام وتفتيت ناعم"، شبكة الصومال اليوم، 6 مايو/أيار 2011، (تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
https://bit.ly/2OkaKYu
- محمد، محمود عبد الصمد، "سلطة القبيلة أقوى من سلطة الدولة في المجتمع الصومالي"، شبكة الصومال اليوم، 4 مايو/أيار 2013، (تاريخ الدخول: 29 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
https://bit.ly/2Af0vSg
- "المركزية"، معجم المعاني، (د.ت)، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018):
https://bit.ly/2JsduUS
- مورو، محمد، "الصراع الدولي والإقليمي في الصومال"، الجزيرة نت، 28 ديسمبر/كانون الأول 2006، (تاريخ الدخول: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
https://bit.ly/2bItVXv

- الموسوي، حميد قاسم، "الفيدرالية وجدلها في العراق"، مركز النور للدراسات، 28 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018):
http://www.alnoor.se/article.asp?id=158759
- "النظام الفيدرالي في السودان: الواقع والتحديات"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 مايو/أيار 2016، (تاريخ الدخول: 3 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/centernews/2016/05/160519085429873.html
- النمر، مصطفى، "اللامركزية في الحكم.. المفاهيم والأنماط"، المعهد المصري للدراسات، 16 أكتوبر/تشرين الأول، (تاريخ الدخول: 27 مايو/أيار 2018):
https://bit.ly/2l4ajEh
- نور، جامع، "هل يستحق الصومال تصنيفه أكثر البلدان فسادًا"، الجزيرة نت، 17 مارس/آذار 2018، (تاريخ الدخول: 28 مايو/أيار 2018):
http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2018/3/16/الاقتصاد-والناس-الصومال-أكثر-البلدان-فسادا-فما-العمل
- ورسمة، عمر محمد، "أزمة الفدرالية في الصومال والحكومة الجديدة"، الجزيرة نت، 4 يناير/كانون الثاني 2013، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
https://bit.ly/2sP9287
- ياسين، فهد، "بونت لاند: الوحدة مقابل امتيازات، أو التهديد بالانفصال!"، مركز الجزيرة للدراسات، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 28 مايو/أيار 2018):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/11/2014112062155615209.html
- ياسين، فهد، "عودة العلاقات الصومالية-الروسية بعد عقود من القطيعة: أهدافها ومستقبلها"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/06/160629115551093.html
- يوسف، خالد حسن، "جدوى المركزية والفيدرالية في الصومال"، شبكة الصومال اليوم، 10 مارس/آذار 2013، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
https://bit.ly/2JXvzFx

- يوسف، خالد حسن، "الصومال وجدل الفيدرالية والمركزية"، الحوار المتمدن، 23 مايو/أيار 2015، (تاريخ الدخول: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2017):
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=469233
- يوسف، علي آدم، "الصومال: فوضى الفيدرالية وغياب الإطـــار القـــانوني"، صومال تايمز، 21 أغسطس/آب 2017، (تاريخ الدخول: 28 مايو/أيار 2018):
https://bit.ly/2LzHSwV

2- مراجع أجنبية

الكتب

- Rouval, S. Somalia nationalism: international politics and the driver for unity in the horn of Africa, (Harvard University press, 1963).
- Dualeh, A. H. For Barre to Aided-Somalia: The Agony of a nation, (Graphics Nairobi, kenya, 1994).

الرسائل الجامعية

- Mahdi Gire Roble, Somali Federalism: A Solution to National Political Stability or not?, Master Degree, Addis Ababa University, June 2015.

الدوريات والمجلات

- I.M. Lewis, “Modern political movements in Somaliland II”, journal *of the international African institute*, (Vol.28, No. 4, October 1958).
- Mukhtar, Mohamed Haji, “the emergency and role of political parts in the inter river region of Somalia from 1947 to 1960”, *A journal of African studies*, (Vol. 17, Issue 2, 1989).

مواقع وصفحات الإنترنت

Mohamud, Abdinur, “can federal system take place in Somali region?”, hiiraan.com, 2 May 2013, (visited on 28 February 2018).
https://www.hiiraan.com/mop4/2013/may/29165/nidaamka_federaal ka_maka_hirgeli_karaa_soomaaliya.aspx

Mosley, Jason, “Somalia’s Federal Future: Layered Agendas, Risks and Opportunities”, Chatham House, (Africa program) September 2015.
https://www.chathamhouse.org/publication/somalias-federal-future-layered-agendas-risks-and-opportunities